مملكة البحرين
هيئة جودة التعليم والتدريب
التقرير السنوي ٢٠١٧

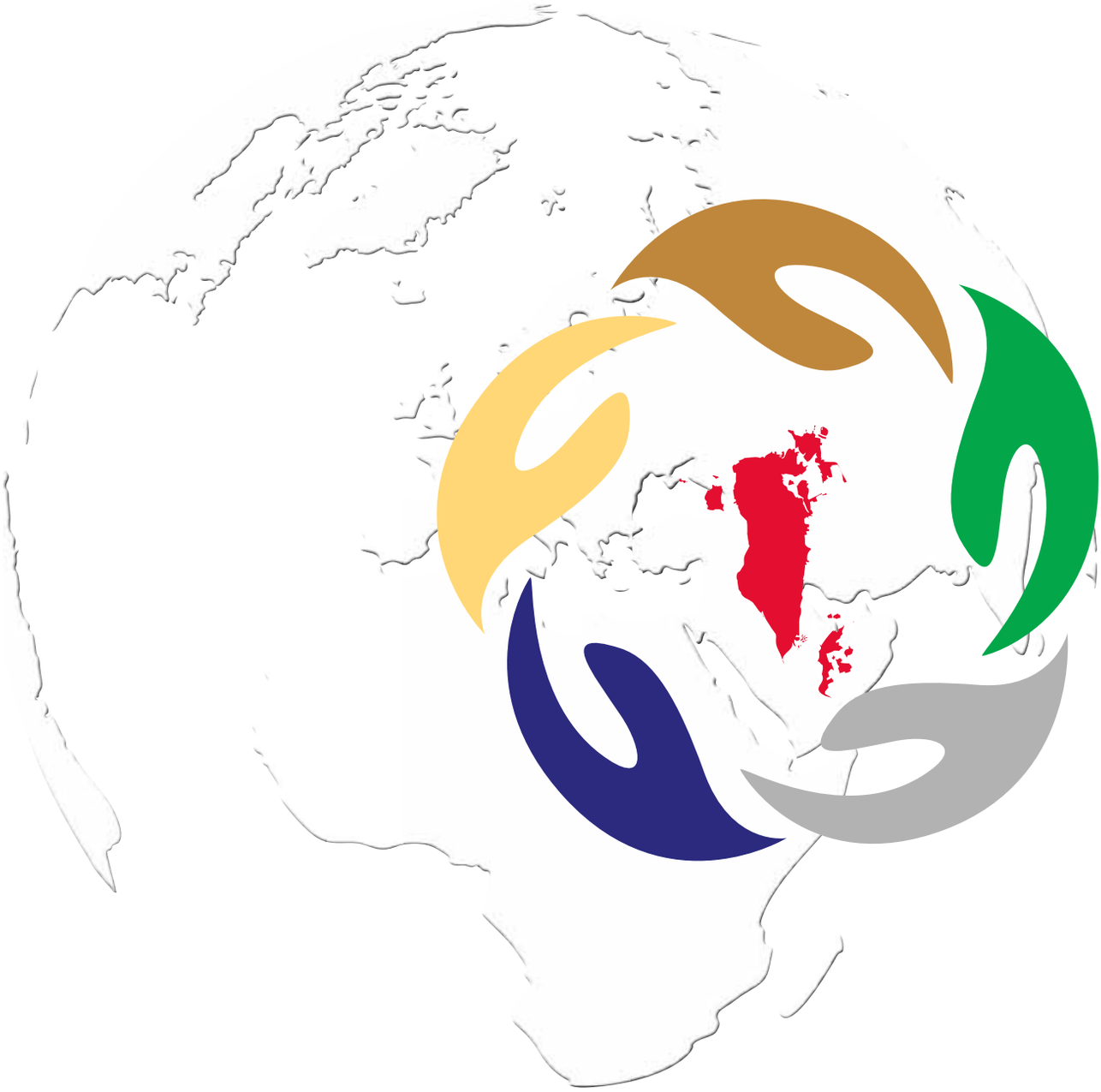

التعليم والتدريب ... جهود ونتائج

هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

Kingdom of Bahrain
Education & Training Quality Authority
Annual Report 2017
مملكة البحرين
هيئة جودة التعليم والتدريب
التقرير السنوي ٢٠١٧

صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة

ولي العهد نائب القائد الأعلى
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين المفدى

صاحب السمو الملكي
الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة

رئيس الوزراء الموقر

التقرير السنوي ٢٠١٧

هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

فهرس المحتويات

	رقم الصفحة
مهام هيئة جودة التعليم والتدريب	5
كلمة رئيس مجلس الإدارة	6
كلمة الرئيس التنفيذي	8
أعضاء مجلس الإدارة	12
أعضاء الإدارة التنفيذية	14
مراجعة أداء مؤسسات التعليم والتدريب	
المدارس الحكومية	18
المدارس الخاصة	28
مؤسسات التدريب المهني	36
مؤسسات التعليم العالي	48
نتائج الامتحانات الوطنية	60
إنجازات الإطار الوطني للمؤهلات	74
مؤتمر الشبكة الدولية لضمان جودة التعليم العالي	80
الاجتماع الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	82
كتاب التعليم في العالم العربي	86
الخـــلاصـــة	90
قصص النجـــاح	97
الملاحـــق	112

مهام هيئة جودة التعليم والتدريب

تأسست هيئة جودة التعليم والتدريب في عام 2008، وتمت إعادة تنظيمها بموجب المرسوم الملكي رقم (83) لسنة 2012. وقد أوكل إليها بحسب المادة (4) من المرسوم الملكي مراجعة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية، وإدارة الإطار الوطني للمؤهلات، وعقد الامتحانات الوطنية في ضوء المؤشرات الاسترشادية التي تضعها الهيئة، كما تقوم بنشر تقارير المراجعة ورفع تقرير سنوي عن النظام التعليمي والتدريبي بشكل عام في المملكة، متضمنًا النتائج والتحسينات التي تمت في النظام التعليمي والتدريبي؛ نتيجة لأعمال ومراجعات الهيئة.

الرؤية

أن نكون روادًا في تعزيز الجودة المستدامة لنرتقي بقطاعي التعليم والتدريب في مملكة البحرين إلى المستوى العالمي

الرسالة

كهيئة مستقلة، ندعم التحسين المستدام للجودة في قطاعي التعليم والتدريب في مملكة البحرين من خلال ما يلي:

- وضع المعايير والنماذج الاسترشادية لقياس جودة أداء مؤسسات التعليم والتدريب، وتسكين المؤهلات الوطنية.
- إجراء مراجعات لجودة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية؛ لتحديد المسئولية وتحسين جودة مخرجاتها.
- بناء وتنفيذ نظام للامتحانات الوطنية يوفر التقييم الموثوق به لإنجاز المتعلمين في مراحل التعليم ما قبل الجامعي.
- إدارة الإطار الوطني للمؤهلات، والذي يضم جميع أنماط التعلم، لتسكين المؤهلات الوطنية المبنية على مخرجات التعلم بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل في المملكة.
- نشر تقارير المراجعات والمؤهلات والامتحانات الوطنية، والتي تتسم بالدقة والنزاهة بهدف تحسين الجودة وتوفير المعلومات لمتخذي القرار.
- بناء القدرات الوطنية لدعم جهود تحسين الجودة والاستدامة في مؤسسات التعليم والتدريب في المملكة.
- تعزيز الشراكة وآليات التواصل مع الجهات المعنية.

القيم

تتمثل القيم التي نتخذها نبراساً لإنجاز أعمالنا فيما يلي:

- المهنية: الالتزام بالمعايير المهنية في جميع مهامنا بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.
- النزاهة: التحلي بالأمانة والموضوعية والأخلاقيات المهنية في عملنا.
- العدالة: الالتزام بالحياد، والقيام بعملنا بطريقة تحقق العدالة.
- الشفافية: العمل بانفتاح مع الجميع، ونشر التفاصيل الكاملة لمنهجياتنا في العمل والتقارير الخاصة بخدماتنا.
- الثبات: المحافظة على التقيد والالتزام بالتعليمات في جميع مهامنا.
- المصداقية: توفير خدمات يمكن الاعتماد عليها، وتكون محل ثقة جميع الجهات المعنية.
- الاستدامة: الاستثمار لمستقبل البحرين من خلال بناء القدرات الوطنية.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

لقد شهدت مملكة البحرين مع بداية الألفية الجديدة نهضة كبرى شملت العديد من الجوانب الاقتصادية، والسياسية، والعمرانية، والثقافية، والاجتماعية.

كان للمشروع الإصلاحي الذي أطلقه عاهل البلاد المفدى، حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، حفظه الله ورعاه، الدور الأكبر في رسم هوية المستقبل وإستراتيجيات بناء الوطن، الذي اعتمد على تطوير قطاعي التعليم والتدريب، لخلق بيئة علمية تساهم بشكل كبير في إنجاح المبادرات الوطنية المرتبطة بهما.

وإذا كانت دول العالم قد تسابقت للاستثمار في التعليم، فإن مملكة البحرين بمتابعة حثيثة من حكومتنا الرشيدة بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء الموقر، ومن خلال مظلة رؤية مملكة البحرين الاقتصادية 2030، التي قادها صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد، نائب القائد الأعلى، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، وبدعم متواصل من المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب، برئاسة سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء، قد رسمت لنفسها طريقا واضحا، مازالت تحثُّ السير نحوه، لتضمن لها موقعا رائدا، خليجيا وإقليميا ودوليا، في ميدان جودة التعليم والتدريب.

ومنذ أن تأسست هيئة جودة التعليم والتدريب في العام 2008، إلى يومنا هذا، وهي ملتزمة بقوة بنقل المعارف والتجارب من الخبراء الدوليين، سعيًا لتوطين الخبرات المتميزة في ضمان جودة التعليم والتدريب من خلال تحسين أداء المدارس، ومؤسسات التعليم العالي والمهني، وهو ما كان له أبلغ الأثر فيما تحقق للبحرين من سمعة في هذا المجال.

تلك السمعة الدولية أثمرت الحضور الإقليمي الواسع لكفاءات الهيئة، في المحافل والاجتماعات وورش العمل التي تقام على مستوى الدول العربية والأجنبية، ليس كمشاركين فحسب؛ ولكن كخبراء أيضا يتم طلبهم لنقل تجربة البحرين في القطاعات المختلفة المرتبطة بجودة التعليم والتدريب.

وعلى المستوى المحلي، ومع التوسع الكبير الحاصل في الاستثمار في التعليم، وذلك عبر افتتاح العديد من المدارس، والجامعات، والمعاهد الحكومية والخاصة، كان لزاما على الجهات المعنية ضبط وتنظيم العملية التعليمية، حرصا منها على أن يكون التوسع مدروسًا ومقرونًا بالجودة والنوعية في الأداء.

لقد كانت ثقة سمو الشيخ محمد بن مبارك، نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب في هيئة جودة التعليم والتدريب، كبيرة جدًا، ما مثّل لجميع العاملين فيها إدارة وموظفين، تحديًا كبيرًا باعتبارها الجهة المخولة بتقييم أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية الحكومية والخاصة، إضافة إلى إعداد تقارير المراجعات، وإدارة وتنظيم الامتحانات الوطنية، وتشغيل الإطار الوطني للمؤهلات.

تلك الأمانة والمسئولية، نفذتها الهيئة بتوفيق من الله سبحانه وتعالى، وباعتماد على الكفاءات البحرينية المؤهلة والمدربة، وبتجاوب وشراكة لافتين من جميع مؤسسات الدولة، ما مكّن المؤسسات التعليمية والتدريبية في المملكة، من تحقيق التغيير المطلوب بدرجات وسرعة متفاوتتين، كانت نتيجتها إدخال التحسينات المطلوبة، وذلك بوضع خطط التحسين التي تم تنفيذها ومراقبتها بعناية.

إن الجهود التي قامت بها هيئة جودة التعليم والتدريب، بمجلس إدارتها وبرئيسها التنفيذي الدكتورة جواهر شاهين المضحكي، وجميع موظفيها، لهي جهود مقدرة ومليئة بالتفان والعمل الجاد لرفعة شأن مملكتنا الغالية البحرين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عبد العزيز بن محمد الفاضل
رئيس مجلس الإدارة

كلمة الرئيس التنفيذي

إنَّ التحديات الإقليمية والدولية وتعقيداتها المتشابكة التي نعيشها في عالم اليوم، وليس في مملكة البحرين فحسب، وإنما في جميع دول مجلس التعاون الخليجي، تتمثل في الانتقال السلس من أنماط الاقتصاد التقليدي القائم على النفط، إلى اقتصاد نوعي، يستند إلى المعرفة ومؤشراتها في النهوض والتنمية والتحديث.

ولا شك أنَّ التعليم والابتكار هما المحركان الأساسيان لإحداث التغيير والتطور المجتمعي الذي تنشده مملكة البحرين، والذي سيمكّنها من تحقيق رؤية البحرين الاقتصادية 2030، بشكل متوازٍ مع الانتقال من اقتصاد النفط إلى اقتصاد المعرفة.

لقد استثمرت الدول في جميع أنحاء العالم الوقت، والجهد، والمال في تطوير الرؤى والسياسات الاقتصادية، ومن بين هذه الدول تأتي مملكة البحرين، التي شهدت إصلاحات سياسية، واقتصادية، واجتماعية كبرى خلال الخمسة عشر عاما الماضية، بقيادة حضرة صاحب الجلالة، الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين المفدى، حفظه الله ورعاه.

لقد كان التعليم والتدريب، في صدارة اهتمام حكومتنا الرشيدة، برئاسة صاحب السمو الملكي، الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء الموقر، متمثلا في مشروع إصلاح التعليم والتدريب، كما كانت رؤية مملكة البحرين الاقتصادية 2030، التي تشكل مستقبل المملكة، والتي يقودها صاحب السمو الملكي، الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد، نائب القائد الأعلى، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، تسترشد بمبادئ أساسية ثلاثة لتحقيق تلك الرؤية، وهي الاستدامة، التنافسية، العدالة.

إن تحفيز ودعم القطاع الخاص ليصبح المحرك نحو التنمية، وتمكين البحرينيين ليصبحوا محل الاختيار الأول في سوق العمل المحلية هما من صميم رؤية 2030، وكلاهما مرتبط ارتباطا وثيقا بتغيير نمط الاقتصاد التقليدي السائد، إلى اقتصاد وتنمية قوامها المعرفة والكفاءة البشرية الوطنية.

إنَّ مملكة البحرين، وفي سبيل الوصول إلى تلك الأهداف الكبيرة، كان عليها أن تؤسس لمرحلة جديدة في تطوير التعليم والتدريب، واللذين يعتبران العصب الرئيس في تلك التنمية الاقتصادية المنشودة.

لقد كانت قضية جودة التعليم والتدريب على رأس الأولويات الحكومية، ومن يتابع المبادرات التي يشرف عليها المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب، يدرك ذلك بوضوح.

عقد من الزمان مرَّ على تدشين مشروع إصلاح التعليم في مملكة البحرين؛ واجه خلاله الكثير من التحديات والصعوبات، والسبب أنه كان يعمل على إحداث تغييرات حقيقية ملموسة في السلوكيات المؤسسية؛ والأطراف ذات العلاقة، والنتيجة كانت النجاح، والانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى لمواصلة البناء، تحت رؤية ثابتة، تعمل بجد برئاسة سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب.

لقد كان لتأسيس هيئة جودة التعليم والتدريب، باعتبارها الجهة المسئولة عن تقييم أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية الحكومية والخاصة، وإعداد تقارير المراجعة عن أداء هذه المؤسسات بمثابة العين الساهرة على تحسين منظومة التعليم في الدولة بشكل عام؛ مما أدى إلى استجابة هذه المؤسسات بوتيرة متسارعة لمعاييرها، وإدخال التحسينات المطلوبة من خلال وضع خطط التحسين التي تم تنفيذها ومراقبتها بكل عناية؛ استجابة لاهتمامات الجمهور، وبالتالي تشجيع المؤسسات على تبني سياسة موجهة نحو سوق العمل وتلبية الاحتياجات المجتمعية.

إنَّ التطور النوعي الكبير الذي أحدثته هيئة جودة التعليم والتدريب في مراقبة جودة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية، ووضع الإطار الوطني للمؤهلات بوصفه منظومة متكاملة للمعيارية والإدراج المؤسسي، وتسكين مؤهلاتنا الوطنية، وإسناد مثيلاتها الأجنبية ليعمل تحت مظلتها، وتنفيذ الامتحانات الوطنية والإشراف عليها، والتي تطورت وفق الرؤى الإستراتيجية لتحل الامتحانات الوطنية الموحدة مكان امتحانات وزارة التربية والتعليم تدريجيا في المواد التي تقدمها الهيئة، لدليلٌ على الثقة الكبيرة التي توليها قيادتنا الرشيدة للهيئة، وتأسيسٌ لمعايير الجودة والإتقان والاستدامة فيهما من خلال هيكل علمي كان فريدًا في المنطقة منذ تدشينه، ومستقلاً ومحايدًا في إصدار أحكامه على جودة مراجعات الأداء المؤسسي وسبّاقًا في تجربته التي شهد لها الجميع؛ إقليميًا ودوليًا، والتي تحقق لوطننا بالتضافر والشراكة مع المؤسسات والهيئات الأخرى ما نصبو إليه جميعا من رفعة وتقدم وتطور وازدهار.

كلمة الرئيس التنفيذي

وأخيرًا فإنني أتوجه بكل العرفان والتقدير إلى حضرة صاحب الجلالة، الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، حفظه الله ورعاه، على رؤيته السامية لتطوير التعليم وتنمية وطننا، ورؤاه التي تكفل تقدم المجتمع في ظل توجيهاته وقيادته الرشيدة. كما أتقدم بعظيم الشكر والامتنان إلى صاحب السمو الملكي، سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء الموقر، حفظه الله ورعاه، على دعمه اللامتناهي في تعزيز وتطوير مؤسسات التعليم والتدريب؛ من أجل تحقيق تقدم الوطن ورفاهية المواطنين وازدهار مملكتنا الغالية. كذلك فإنني أتوجه بكل امتنان وتقدير إلى صاحب السمو الملكي، سمو الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد الأمين، نائب القائد الأعلى، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء على تحفيزه ومساندته المتواصلة لمبادرات الإصلاح الشامل لكل مقومات بناء ورفاهية حياة المواطن. أيضا، فإن الإسهامات البارزة لراعي جهود تطوير التعليم والتدريب في المملكة، سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب، والدور الذي يقوم به سموه في متابعة التطوير والتحسين لمنظومة التعليم يدفع الهيئة، وإداراتها، وموظفيها لبذل مزيد من الجهد في سبيل التقدم والاستدامة والتنمية.

إن جهود سعادة رئيس مجلس إدارة هيئة جودة التعليم والتدريب، الأستاذ عبد العزيز بن محمد الفاضل، والسادة أعضاء مجلس الإدارة المحترمين قد أسهمت في تطوير عمل الهيئة؛ لتحقيق أهدافها، والوصول بمؤسساتها التعليمية والتدريبية إلى مستويات أعلى وغايات أسمى. وأخيرا، فإنه لا يسعني إلا أن أسجل شكري وتقديري الخاص لمنتسبي هيئة جودة التعليم والتدريب، على إخلاصهم وتفانيهم في كل مرحلة من مراحل عمل الهيئة في مسيرة تطوير التعليم والتدريب في المملكة.

سائلة المولى العلي القدير أن يسدد خطانا جميعا، وللعمل بإخلاص ومثابرة لما فيه خير وعزة مملكتنا الغالية، آمين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

جواهر شاهين المضحكي
الرئيس التنفيذي

أعضاء مجلس الإدارة

سعادة الدكتور
رشيد جاسم عاشور

سعادة الدكتور
إبراهيم محمد جناحي
الرئيس التنفيذي لتمكين

سعادة الدكتور
عبدالرحمن
عبدالحسين جواهري
رئيس شركة الخليج
لصناعة البتروكيماويات

سعادة الدكتور
محمد علي حسن
عضو مجلس الشورى

سعادة السيد
عبدالعزيز
بن محمد الفاضل
رئيس مجلس الإدارة

سعادة السيد
كمال بن أحمد محمد
وزير المواصلات والاتصالات
نائب رئيس مجلس الإدارة

سعادة الدكتور الشيخ
خالد بن خليفة آل خليفة
نائب رئيس مجلس الأمناء
المدير التنفيذي
لمركز عيسى الثقافي

سعادة السيد
خالد عمرو الرميحي
الرئيس التنفيذي لمجلس
التنمية الاقتصادية

سعادة الدكتورة
عائشة محمد
عبدالغني

أعضاء الإدارة التنفيذية

د. هيا المناعي
مدير عام، الإدارة العامة لمراجعة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية

د. جواهر المضحكي
الرئيس التنفيذي

د. طارق السندي
مدير عام، الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات

السيد خالد المناعي | د. خالد الباكر | السيدة وفاء اليعقوبي | السيدة عصمت جعفر | د. أحمد خضير | د. وفاء المنصوري | د. حسن الحمادي | السيد عادل حسن

المدارس الحكومية

المدارس الحكومية

مقدمة

وفقًا لإطار مراجعة أداء المدارس؛ تقوم هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلةً في إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية بمراجعة الأداء، مع التركيز على (3) محاور رئيسة: الأولُ معنيٌّ بجودة المخرجات، ويشمل مجالَي: إنجاز الطلبة الأكاديمي، وتطورهم الشخصي، والثاني معنيٌّ بجودة العمليات الرئيسة، ويشمل مجالَي: التعليم والتعلم، والدعم والمساندة، في حين يُعْنى المحور الثالث بضمان جودة المخرجات والعمليات، متمثلًا في مجال القيادة والإدارة والحوكمة.

وترتبط أحكام فاعلية الأداء بوجهٍ عام، والقدرة الاستيعابية على التحسن والتطور، بتقييم المجالات السابقة الذكر، كما تصدر الأحكام وفقًا لمقياس مكون من (4) درجات؛ هي: «ممتاز»، و«جيد»، و«مُرْض»، و«غير ملائم». وشملت مراجعات الدورة الثالثة مراجعات اعتياديّة، ومراجعات خاصة للمدارس التي حصلت على تقدير: «ممتاز» في الفاعلية بوجهٍ عام في آخر مراجعة لها، وزيارات المتابعة للمدارس الحاصلة على تقدير: «غير ملائم».

وينقسم هذا التقرير إلى (3) أقسام رئيسة، أولها تحليل نتائج مراجعات أداء المدارس الحكومية التي تمت في المرحلتين الرابعة والخامسة في العام الدراسي 2016–2017، من دورة المراجعات الثالثة، والثاني يُعطي نظرة شاملة على نتائج المدارس الحكومية في دورة المراجعات الثالثة مقارنة بالدورات السابقة، في حين يلقي القسم الثالث الضوءَ على نتائج زيارات المتابعة في العام الدراسي نفسه.

تحليل نتائج مراجعة أداء المدارس الحكومية في العام الدراسي 2016–2017

وفقًا للخطة التشغيلية المعتمدة، أكملت هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلة في إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية المرحلتين الرابعة والخامسة من دورة المراجعات الثالثة في مايو 2017، بإتمام مراجعة (54) مدرسة حكومية، من بينها (25) مدرسة ابتدائية، و(16) مدرسة (إعدادية، وابتدائية إعدادية)، و(13) مدرسة (ثانوية، وإعدادية ثانوية)، وبنهاية هاتين المرحلتين من المراجعات تكون الإدارة قد أكملت مراجعة أداء (124) مدرسة حكومية إلى الآن في دورتها الثالثة. ويركز هذا القسم من التقرير على تحليل أداء المدارس الـ (54) التي تمت مراجعتها خلال العام الدراسي 2016–2017، بصورة عامة.

الفاعلية بوجهٍ عام

يؤدي التركيز على المخرجات الأساسية المرتبطة بالطلبة بشكل مباشر – والتي تعتمد على العمليات وآليات ضمان الجودة التي تقوم بها المدرسة – دورًا بارزًا في إصدار الحكم على فاعلية الأداء العامة. وبعد مراجعة أداء (54) مدرسة حكومية في العام الدراسي 2016–2017، جاءت نسبة المدارس الحاصلة على تقدير: «ممتاز» (15%)، مقابل حصول (35%) من المدارس على تقدير: «غير ملائم»، في حين توزعت بقية المدارس على تقديري: «جيد» و«مُرْض» بنسبتين بلغتا (22%) و (28%) على الترتيب كما يشير إليه الشكل (1). وقد خضعت (5) مدارس كانت قد حصلت على تقدير: «ممتاز» في الدورة السابقة إلى إجراءات المراجعة الخاصة، فجاءت نتائج (4) منها لتؤكد ثباتها على تقدير: «ممتاز»، في حين حصلت مدرسة واحدة على توصية بإجراء مراجعة اعتيادية، والتي سجلت تراجعًا إلى تقدير: «جيد» بعد تنفيذ المراجعة الاعتيادية لها.

الشكل (1): الفاعلية بوجهٍ عام لـ (54) مدرسة تمت مراجعتها في العام الدراسي 2016–2017، من الدورة الثالثة للمراجعات

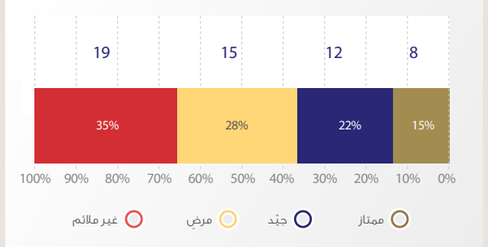

وعلى النهج ذاته في مراجعات الأعوام الدراسية السابقة، كان أداء المرحلة الإعدادية هو الأضعف، حيث سجل تراجعًا لمدرسة ذات مستوى: «ممتاز» إلى المستوى: «جيد»، مع عدم حصول أية مدرسة إعدادية على تقدير: «ممتاز»، فيما شكلت نسبة المدارس الإعدادية التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» (56%) بواقع (9) مدارس من أصل (16) مدرسة إعدادية تمت مراجعتها هذا العام، كما يوضح الشكل (2).

وعلى الرغم من تنوع الأحكام في المرحلتين الابتدائية والثانوية، إلا أن ارتفاع نسبة تقدير: «غير ملائم» يشكل مصدر قلق خاصة فيما يتعلق بمدارس المرحلة الابتدائية، والتي ارتفعت عن العام الدراسي الماضي بمقدار (10%) لتصل إلى نسبة (28%). كما تجدر الإشارة إلى أن المدارس الـ (8) الحاصلة على تقدير: «ممتاز» لهذا العام جاءت (7) منها للبنات، ومدرسة واحدة للبنين؛ هيئتها التعليمية «إناث». وقد جاءت نتائج (5) منها لتؤكد ثباتها على هذا التقدير من الدورة السابقة. في حين تقدمت (3) مدارس من تقدير: «جيد» إلى تقدير: «ممتاز». وفيما يختص بتقدير: «غير ملائم»، فقد كان للبنين النصيب الأكبر، بواقع (17) مدرسة، مقابل مدرستين للبنات فقط.

الشكل (2): الفاعلية بوجهٍ عام حسب المرحلة الدراسية لـ (54) مدرسة تمت مراجعتها في العام الدراسي 2016–2017، من الدورة الثالثة للمراجعات

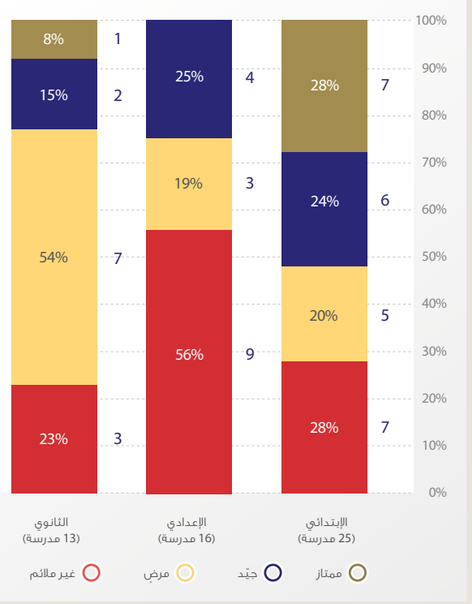

القدرة الاستيعابية على التحسن

إن لتاريخ المدرسة في التميز أو التحسين المستمر، أهمية كبيرة عند إصدار الحكم على قدرتها الاستيعابية على التحسن، إضافة إلى دور القيادة في تقييم الوضع الحالي، ومدى ارتباطه ببناء الخطط، واستقراء التوجه المستقبلي للأداء. كما يُراعى أيضًا أثناء إصدار الحكم عليها قدرة المدرسة على التعامل مع المؤثرات الخارجية، كالمرتبطة باستقرار الهيئات الإدارية والتعليمية والفنية بالمدرسة، وتوافر الموارد المادية، وتلك المرتبطة بالتحديات المتعلقة بالمدخلات التعليمية.

وشكلت نتائج المدارس في قدرتها على التحسن أفضلية طفيفة على أحكام فاعليتها العامة، كما يبين الشكل (3)، حيث إن (17%) من المدارس حصلت على تقدير: «ممتاز» في قدرتها على التحسن، وحصلت (24%) منها على تقدير: «جيد»، و(26%) من المدارس على تقدير: «مُرْض»، إلا أنَّ حصول (33%) من المدارس على تقدير: «غير ملائم» في قدرتها على التحسن، وحصول (11) مدرسة منها على التقدير ذاته في كافة مجالات المراجعة؛ يعد مؤشرًا غير إيجابي، خاصةً مع تلقي عدة مدارس منها توصيات بالتدخل اللازم، وأحيانًا السريع، من قبل الجهات المعنية بوزارة التربية والتعليم؛ للنهوض بأدائها. وقد تباينت التحديات ما بين ضعف في أداء بعض القيادات المدرسية واستقرارها والهيئات التعليمية، وتحديات مرتبطة بضعف المهارات الأساسية لدى الطلبة، ومدى وعيهم وسلوكهم، وأخرى مرتبطة بالبيئة المدرسية ومرافقها.

الشكل (3): القدرة على التحسن لـ (54) مدرسة تمت مراجعتها في العام الدراسي 2016–2017، من الدورة الثالثة للمراجعات

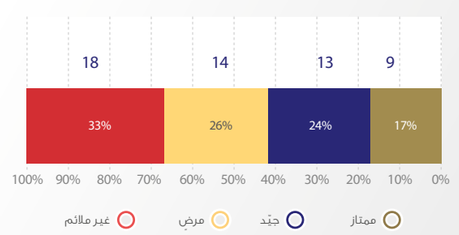

المدارس الحكومية

ووفقًا للشكل (4)، شهد العام الدراسي 2016–2017، تسجيل (30%) من المدارس نضجًا مهنيًا؛ بإصدارها تقييمات ذاتية متطابقة مع أحكام فرق المراجعة على فاعلية أدائها، في حين توافقت (59%) من المدارس بفارق درجة واحدة؛ الأمر الذي قد يُعدّ مقبولًا نسبيًا، إلا أن مصدر القلق هو عدم قدرة (11%) من المدارس على تقييم واقعها المدرسي بدقة بناءً على معايير دليل مراجعة أداء المدارس، وتضخم تقييماتها بمقدار درجتين عن أحكام فرق المراجعة؛ الأمر الذي يشير إلى عدم التزامها الموضوعية في التقييم من جهة، ووجود خلل في فهم المعايير من جهة أخرى؛ الأمر الذي يعدُّ مؤشرًا مقلقًا بعد خوض المدارس لـ (3) دورات مراجعة أداء.

الشكل (4): الفرق بين التقييمات الواردة في استمارات التقييم الذاتي من المدارس والأحكام الصادرة لها من قبل فريق المراجعة لـ (54) مدرسة في العام الدراسي 2016–2017، من الدورة الثالثة للمراجعات

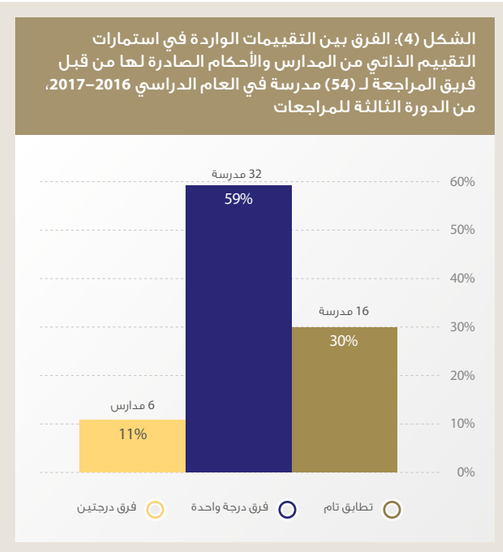

جودة المخرجات

تركز عملية مراجعة الأداء على انعكاس أثر جميع ما تقوم به المدرسة من عمليات وضمان جودتها على المُخرَجات التعليمية، وبالتحديد الإنجاز الأكاديمي للطلبة وتطورهم الشخصي. وفي العام الدراسي 2016–2017، جاء إنجاز الطلبة الأكاديمي – والذي يعد المخرج الأول الرئيس – أقل تقدمًا من تطورهم الشخصي. ويوضح الشكل (5) حصول (15%) من المدارس على تقدير: «ممتاز»، و(22%) على تقدير: «جيد»، و(30%) على تقدير: «مُرْضٍ»، و(33٪) على تقدير: «غير ملائم» في مجال الإنجاز الأكاديمي.

ومن العوامل الرئيسة التي أثرت سلبًا في أحكام هذا المجال، الخلل الذي شاب عمليات التقييم الداخلية للطلبة في المدارس، من حيث سلامة بناء الاختبارات الداخلية؛ فقد لُوحظ عدم مراعاة مستويات التفكير المختلفة المراد قياسها، أو الكفايات المتوقع إتقانها للمرحلة العمرية، إضافة إلى عدم تحري الدقة في التصويب؛ كل ذلك أفضى إلى تضخم في الدرجات، لم يعكس مستويات الطلبة الحقيقية في الدروس. كما برزت بعض التحديات المرتبطة بمستويات الطلبة في المواد الأساسية المختلفة، كبعض مهارات القراءة والكتابة في اللغتين العربية والإنجليزية، والمهارات الرياضية المرتبطة بالحساب الذهني ومبادئ الضرب والقسمة، والمعارف والمفاهيم والمهارات العلمية.

وتجدر الإشارة إلى أن المتوسط الوطني لمستويات أداء الطلبة في الحلقات الأساسية والمتمثل في نتائج الامتحانات الوطنية لهيئة جودة التعليم والتدريب، ما زال يشير إلى تدنٍّ في النتائج؛ الأمر الذي يتسق في عديد من الحالات مع نتائج المدارس ذات الأداء الأقل. وقد ظهرت المستويات بصورة أفضل في المدارس ذات المستويين: «ممتاز» و«جيد»، حيث توافقت مستويات الطلبة في الامتحانات الداخلية والخارجية مع مستويات تقدمهم في الدروس.

الشكل (5): جودة المخرجات لـ (54) مدرسة تمت مراجعتها في العام الدراسي 2016–2017، من الدورة الثالثة للمراجعات

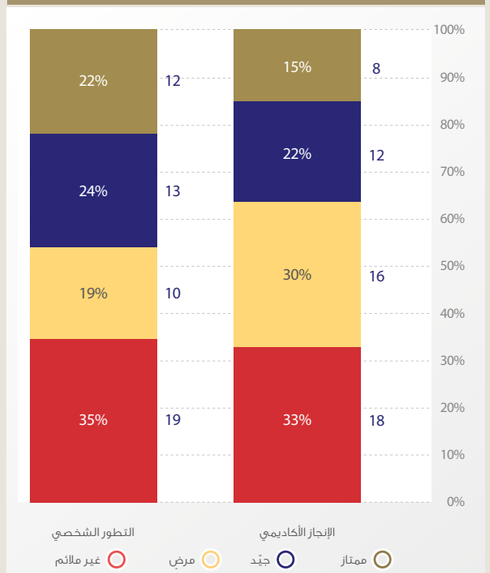

وجاءت نتائج المدارس في مجال التطور الشخصي، والذي يعد المخرج الثاني الرئيس أفضل حالًا من مجال الإنجاز الأكاديمي كما يبين الشكل (5)، حيث حصلت (22%) من المدارس على تقدير: «ممتاز»، و(24٪) على تقدير: «جيد»، و(19%) على تقدير: «مُرْضٍ»، إلا أن اللافت في الأمر هو حصول نسبة (35%) من المدارس على تقدير: «غير ملائم»؛ الأمر الذي يعدُّ تراجعًا، حيث ازدادت النسبة عن الأعوام الماضية بصورة واضحة. ويُعْزَى ذلك التراجع إلى ظهور ممارسات غير تربوية لا تتسق والقيم الإيجابية في العديد من المدارس ذات الأداء: «غير ملائم»، كالضرب والشجار وغيرها من السلوك غير المقبول؛ مما يدل على تدنٍّ في وعي الطلبة. كما برزت محدودية مساهمة الطلبة في الحياة المدرسية، وعدم قدرتهم على تحمل الأدوار القيادية، وضعف قدرتهم على التعلم الذاتي، وتحمل مسئولية تعلمهم. وجاء تطور الطلبة الشخصي أفضل في المدارس ذات الأداء: «ممتاز» أو «جيد»، حيث أظهر الطلبة مقدرة على المساهمة الفاعلة في عملية تعلمهم، ومشاركة فاعلة في جوانب الحياة المدرسية كافة، علاوةً على بروز أدوارهم القيادية، وثقتهم العالية بأنفسهم، وحسن تواصلهم مع نظرائهم ومعلميهم. وتجدر الإشارة إلى أن مهارة التعلم الذاتي مازالت تحتاج إلى التطوير في أغلب مدارس المملكة؛ لضمان مواكبة مخرجات النظام التعليمي البحريني أمثاله من النظم العالمية.

جودة العمليات الرئيسة

تُعدُّ العمليات التي تقوم بها المدرسة والمرتبطة بمجالَي: التعليم والتعلم، ومساندة الطلبة وإرشادهم؛ المحرك الرئيس لتحسين المخرجات؛ نظرًا لتأثيرهما المباشر في إنجاز الطلبة الأكاديمي وتطورهم الشخصي وفقًا لإطار مراجعة أداء المدارس. ويوضح الشكل (6) تطابق نتائج المدارس في مجال التعليم والتعلم مع نتائجها في الإنجاز الأكاديمي، حيث شكلت نسبتا: «ممتاز» و «جيد» نحو ثلث المدارس، في حين حصل الثلث الثاني من المدارس على تقدير: «مُرْضٍ»، والثلث الأخير على تقدير: «غير ملائم».

وتعود أسباب ارتفاع نسبة المدارس ذات الأداء الأقل في هذا المجال إلى تباين عمليات الإدارة الصفية، وضعفها، من حيث توزيع أوقات التعلم على الأهداف، والمهام، ومن حيث القدرة على ضبط السلوك، وتوجيه التعلم. كما تمحورت الإستراتيجيات في عمومها حول المعلم، ولم يعطِ الطالب فيها مساحة للتعلم، واتسم التقويم بالتركيز على الطلبة المتفوقين بشكل أكبر من بقيّة فئات الطلبة؛ مما أثر في تقديم المساندة التعليمية في الدروس. وظهرت فاعليّة الإدارة الصفية، والإستراتيجيات التعليمية المطبقة في المدارس ذات الأداء الأفضل، حيث ركز المعلمون فيها على الطلبة كمحور رئيس للعمليَّة التعليميَّة، وتم توظيف الإستراتيجيات المختلفة بفاعلية، مثل: لعب الأدوار، والعصف الذهني، وحل المشكلات، إضافةً إلى تنوع أساليب التقويم، وفاعليتها في تلبية الاحتياجات التعليمية للطلبة بفئاتهم المختلفة.

الشكل (6): جودة العمليات الرئيسة لـ (54) مدرسة تمت مراجعتها في العام الدراسي 2016–2017، من الدورة الثالثة للمراجعات

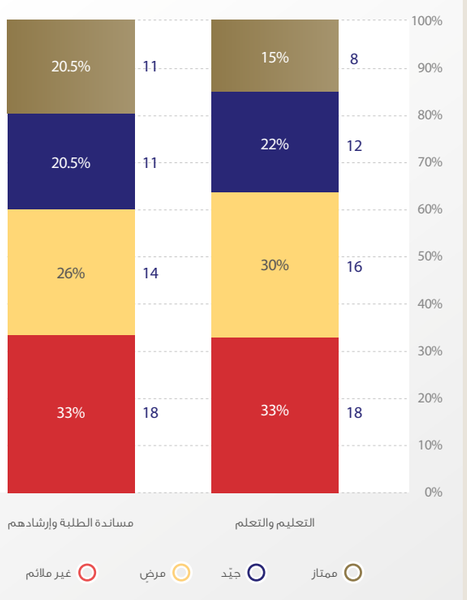

أظهرت نتائج المدارس تقدمًا طفيفًا فيما يتعلق بمجال مساندة الطلبة وإرشادهم، عن مجال التعليم والتعلم، حيث حصلت نحو (40%) من المدارس على تقديري: «ممتاز» و «جيد»، مقابل (33%) قد حصلت على تقدير: «غير ملائم» كما يبين الشكل (6). وقد جاء أداء المدارس أفضل حالًا في المعايير المرتبطة بتقديم الدعم الشخصي للطلبة، خاصةً الطلبة ذوي الإعاقة، والعمل على استقرارهم في المدرسة، وتهيئتهم للمراحل المقبلة، إلا أن ارتفاع نسبة المدارس الحاصلة على تقدير: «غير ملائم»

المدارس الحكومية

في هذا المجال عن الأعوام السابقة يشكل مصدر قلق، حيث إن هذه المدارس أظهرت قدرة محدودة على مواجهة تحديات دعم الطلبة بفئاتهم المختلفة أكاديميًا، ولا تزال نتائج الاختبارات التشخيصية غير مفعلة بصورة سليمة في رفع مستوى أداء الطلبة؛ وفقًا لمستوياتهم واحتياجاتهم التعليمية، كما يعتري عمليات متابعة تقدم الطلبة أكاديميًا بعض القصور الذي يؤثر بشكلٍ مباشر في فاعليتها. وفيما يتعلق بسلامة البيئة المدرسية وملاءمتها؛ قامت هيئة جودة التعليم والتدريب بالتواصل مع الجهات المعنية بوزارة التربية والتعليم عن الحالات التي تشكل خطرًا؛ بهدف التعامل معها بصورة فورية. وتُعَدُّ البيئة المدرسية في معظم المدارس الحكومية آمنة بشكلٍ عام لمنتسبيها كافة.

ضمان جودة المخرجات والعمليات

يُركز مجال القيادة والإدارة والحوكمة على تقييم عمليات التخطيط الإستراتيجي، وإدارة العاملين، وعمليات تطوير أدائهم ومتابعته، إضافةً إلى قدرة قيادة المدرسة على تحفيز المعلمين، وتفويض الصلاحيات؛ لضمان جودة المخرجات بصورة مستدامة. كما تُعدُّ نسبة المدارس الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» (33%) مرتفعة ومقلقة كما هو موضح في الشكل (7)، حيث أظهرت القيادات العليا في هذه المدارس قدرة محدودة على مواجهة التحديات التي تمر بها المدرسة؛ ممَّا يتطلب ضرورة تقديم الدعم اللازم والفوري لها من قبل الجهات المعنية بوزارة التربية والتعليم؛ بهدف رفع مستوى الأداء. وتمثلت أبرز تلك التحديات في نقص القيادات الوسطى؛ الذي أثر في الدعم الفني والمهني للمعلمين، خاصةً في مدارس المرحلتين الإعدادية والثانوية. إضافة إلى عدم تلمس مشروعات وبرامج التطوير المهني المقدمة حاجات المعلمين الفعلية، فضلًا عن ضعف آليات متابعة أثر التدريب على ممارسات المعلمين الصفية. وعلى الرغم من توافر الخطط الإستراتيجية والتشغيلية المكتوبة، إلا أنها لم تُبْنَ على أساس تقييم ذاتي دقيق يعكس واقع المدرسة.

أما المدارس التي حصلت على تقدير: «ممتاز» (17%)، وتقدير: «جيد» (26٪)، فإن برامج رفع الكفاءة المهنيَّة للهيئة التعليمية الفاعلة، مثل: توطين التدريب بالورش والدورات، والتوأمة بين المدارس، وفيما بين الأقسام الأكاديمية، فضلًا عن الجلسات التطويريّة، والحلقات النقاشيّة، والزيارات التبادليّة، مع متابعة فاعلة لأثر التدريب على أداء المعلمين في الدروس؛ فقد أظهرت تميزًا انعكس بصورة مباشرة على فاعليّة الإستراتيجيات التعليمية.

الشكل (7): فاعلية القيادة والإدارة والحوكمة لـ (54) مدرسة تمت مراجعتها في العام الدراسي 2016–2017، من الدورة الثالثة

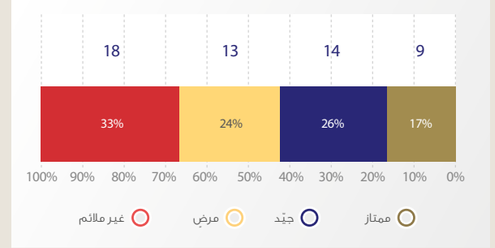

مقارنة بين نتائج دورات المراجعة الثلاث في الفاعلية بوجهٍ عام

بنهاية العام الدراسي 2016–2017، تكون الهيئة قد أتمت مراجعة (124) مدرسة حكومية في مجمل الدورة الثالثة، جاءت نتائجها كما هو موضح في الشكل (8)، حيث شكلت نسبتا: «ممتاز» و«جيد» نحو ثلث المدارس، في حين تقاسمَ الثلثين الآخرين المدارسُ ذات التقديرين: «مُرض» و«غير ملائم» بالتساوي تقريبًا. ومما يثير القلق، أنَّ تصل نسبةَ المدارس الحكومية ذات التقدير: «غير ملائم» – وللمرة الأولى – إلى ثلث المدارس، وهو ما يدل على مواجهة هذه المدارس وإداراتها تحديات كبيرة في النهوض بمستوى الأداء، والتعامل مع توصيات المراجعة. وتجدر الإشارة إلى أنه من أصل الـ (38) مدرسة التي حصلت على تقدير: «غير ملائم»، كان منها (34) مدرسة للبنين.

وعند مقارنة نتائج فاعلية الأداء لـ (124) مدرسة تمت مراجعتها في الدورتين الثانية والثالثة، كما في الشكل (8)، يتضح تصاعد نسب المدارس الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» بوتيرة أكبر من نسب المدارس ذات الأداء المتميز، حيث إن زيادة تقدير: «ممتاز» بنسبة (5%)، قابلها زيادة في تقدير: «غير ملائم» بنسبة (10%).

الشكل (8): مقارنة الفاعلية بوجه عام لـ (124) مدرسة تمت مراجعتها في الدورة الثانية (2011–2014) و الدورة الثالثة (2016–2017)

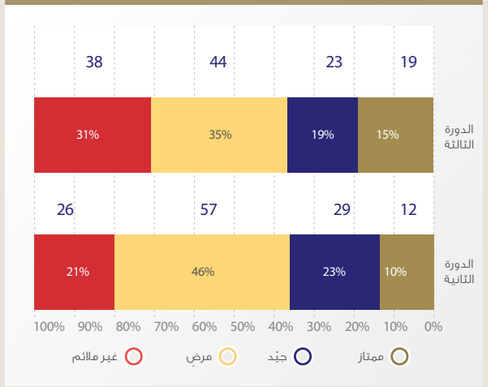

ويبيّن الشكل (9) مقارنة بين أداء (122) مدرسة حكومية خضعت للمراجعة خلال الدورات الثلاث، حيث استثنيت مدرستان؛ نظرًا لعدم خضوعهما لمراجعة في الدروة الأولى، ويتضح من الشكل تصاعد ارتفاع نسب المدارس الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» بوتيرة أكبر من نسب المدارس ذات الأداء المتميز، حيث ارتفع تقدير: «غير ملائم» من (18%) إلى (20%) إلى (30%) خلال الدورات الثلاث على التوالي، مقابل نمو مجموع تقديري: «ممتاز» و«جيد» من (32%) إلى (34%) إلى (35%) على الترتيب نفسه.

ثبات (3) مدارس على تقدير «ممتاز» في دورات المراجعة الثلاث، مما يدل على وجود أنظمة جودة مؤسسية راسخة في تلك المدارس، كما حافظت (10) مدارس ممتازة على مستوى أدائها في آخر دورتي مراجعة. ويوصى بدراسة أسباب تميز هذه المدارس من قبل الجهات المعنية والعمل على نشر الممارسات المتميزة في هذه المدارس، للمدارس ذات الأداء الأقل.

ثبات (5) مدارس على تقدير: «غير ملائم» في دورات المراجعة الثلاث، مع ثبات (19) مدرسة على التقدير ذاته في آخر دورتي مراجعة، والتي تعد مؤشرات مقلقة، تستوجب توفير خطة شاملة للتعامل مع هذه المدارس ودراسة التحديات التي تواجهها، كما تم تفصيله في تقارير مراجعات الهيئة.

الشكل (9): مقارنة الفاعلية بوجه عام لـ 122 مدرسة تمت مراجعتها في الدورة الأولى (2008–2011)، والدورة الثانية (2011–2014)، والدورة الثالثة (2015–2017)

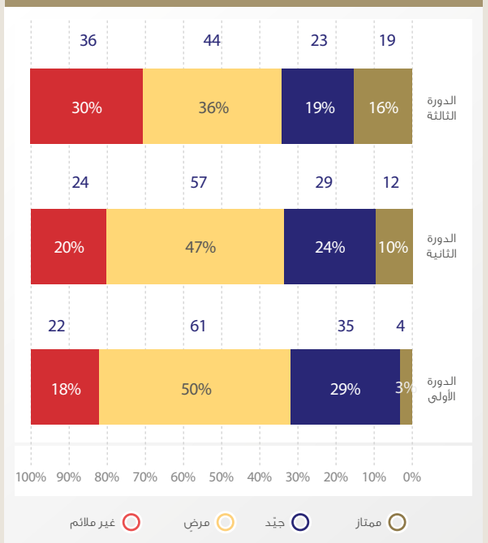

كما يبين الشكل (10)، فإن نسبة المدارس التي تراجع مستوى أدائها بمقدار درجة واحدة تفوق نسبة المدارس التي تحسنت. وفي الوقت الذي حافظت فيه (10) مدارس ممتازة على مستوى أدائها، استقرت (19) مدرسة على مستوى: «غير ملائم»، وهو أمر غير متوقع بعد مرور هذه المدارس بتجربة مراجعات الأداء لـ (3) دورات متتالية. واللافت أن جَلَّ المدارس التي تراجع مستوى أدائها إلى «غير ملائم» كانت قد تراجعت من المستويات المرضية؛ الأمر الذي يُعْزَى إلى عدم استقرار هيئاتها الإدارية والتعليمية، والتحديات المرتبطة بمدخلات التعلم، وعمليات تمهين المعلمين لديها.

المدارس الحكومية

الشكل (10): التغييرات في أحكام الفاعلية بوجه عام لـ (124) مدرسة تمت مراجعتها في الدورتين الثانية والثالثة من المراجعات (2011–2014)، و(2015–2017)

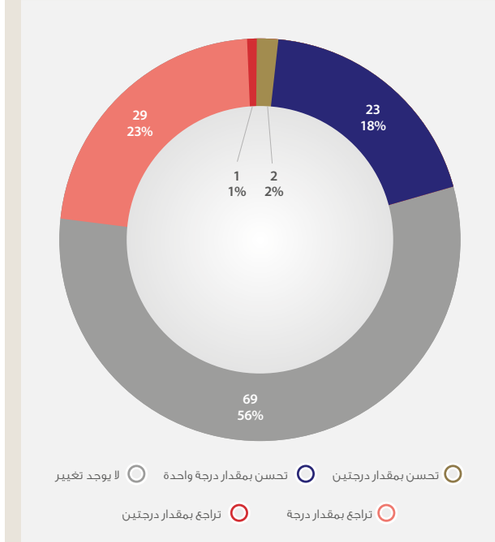

الشكل (11): الفاعلية بوجه عام – مقارنة مدارس البنين والبنات في (124) مدرسة تمّت مراجعتها في الدورة الثالثة (2015 – 2017)

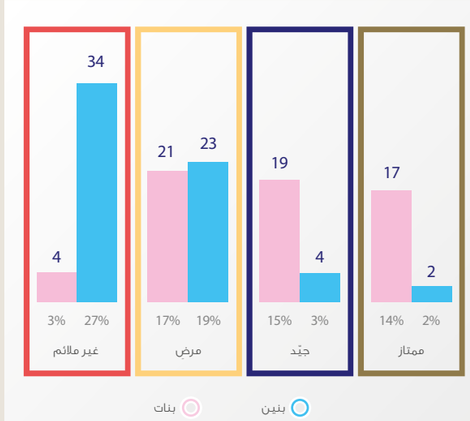

ولا تزال ظاهرة استحواذ مدارس البنات على النصيب الأكبر من المدارس الحاصلة على تقدير: «جيد» فما فوق مستمرة، في حين تواصل تركز المدارس الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» لدى مدارس البنين، كما يبينها الشكل (11). وتؤكد الهيئة على توصياتها السابقة بضرورة تعزيز مجتمعات التعلم المهنية؛ لضمان انتقال الاستفادة من الممارسات بين المدارس كافة، خاصة التوأمة بين مدارس البنين والبنات.

وتجدر الإشارة إلى أن تزايد عدد المدارس الابتدائية للبنين الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» ليصل إلى (13) مدرسة، مقابل مدرستين ذات تقدير: «ممتاز»؛ يُعد مؤشرًا آخر مقلقًا؛ يجب على الجهة المسئولة الوقوف على أسبابه والتعامل معه.

زيارات المتابعة للعام الدراسي 2016–2017

تخضع المدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» إلى زيارتي متابعة في غضون (6) أشهر إلى سنة بعد آخر زيارة مراجعة لها؛ لتقييم مدى التقدم الذي أحرزته هذه المدارس تجاه استيفاء التوصيات التي وردت في تقرير المراجعة. ولاجتياز زيارة المتابعة بنجاح – وهي زيارة لمدة يوم واحد – لا بد للمدرسة من الحصول على تقدير: «تقدم كافٍ» لإعادة إدراجها ضمن دورة مراجعة أداء المدارس المعتادة، أما في حال حصولها على أحد التقديرين: «قيد التقدم»، أو «تقدم غير كافٍ» فإنها ستحتاج إلى زيارة متابعة ثانية.

في العام الدراسي 2016–2017، نفذت الهيئة (22) زيارة متابعة، منها (3) زيارات متابعة ثانية لمدارس حصلت على تقدير: «غير ملائم» في الدورة الثانية، و(19) زيارة متابعة أولى لمدارس حصلت على تقدير: «غير ملائم» في الدورة الثالثة. ويبين الشكل (12) أنّه لم تحصل أي من المدارس الـ (3) التي خضعت لزيارة المتابعة الثانية على «تقدم كافٍ»، حيث حصلت اثنتان منها على «قيد التقدم»، وواحدة على «تقدم غير كافٍ»؛ مما يشير إلى وجود تحديات واضحة للمدارس الـ (3) تحدُّ من قدرتها على تحسين الأداء.

الشكل (12): المدارس التي حصلت على تقدير: "غير ملائم" في الدورة الثانية، ومستوى التقدم في زيارة المتابعة الثانية لها في العام الدراسي 2016 – 2017

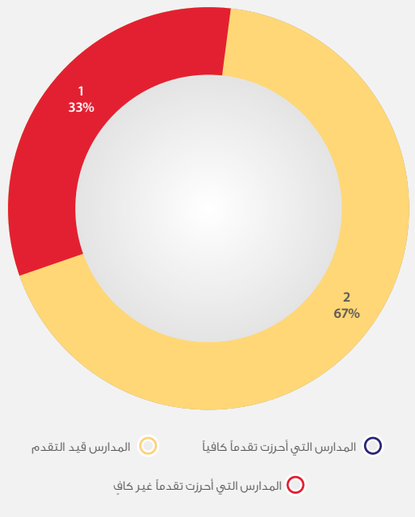

الشكل (13): المدارس التي حصلت على تقدير: "غير ملائم" في الدورة الثالثة، ومستوى التقدم في زيارة المتابعة الأولى لها في العام الدراسي 2016–2017

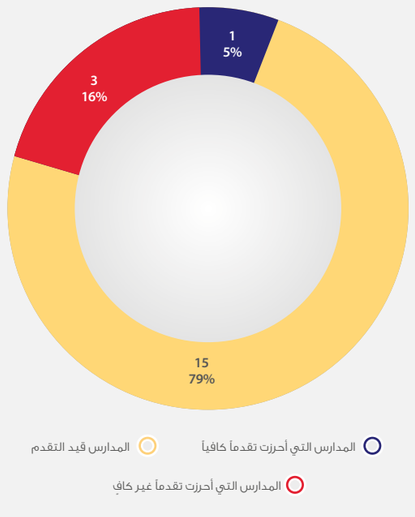

وبإتمام هذه الزيارات الـ (3) تكون الهيئة قد استكملت زيارات المتابعة للمدارس الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» في الدورة الثانية. وبشكل إجمالي، فإنَّ من أصل (55) مدرسة، اجتازت (19) مدرسة منها زيارة المتابعة الأولى أو الثانية بنجاح، في حين أنَّ (36) مدرسة لم تجتزْ زيارتي المتابعة المقررة لها. وتجدر الإشارة إلى أن (19) من أصل (55) مدرسة كانت قد حصلت على تقدير: «غير ملائم» في دورتي المراجعات الأولى والثانية.

ويبين الشكل (13) نتائج (19) مدرسة خضعت لزيارة متابعة أولى في الدورة الثالثة، أحرزت مدرسة واحدة منها فقط «تقدم كافٍ»، في الوقت الذي حصلت فيه (15) مدرسة على «قيد التقدّم»، و(3) مدارس على «تقدم غير كافٍ». وجديرٌ بالذكر، أن من بين الـ (19) مدرسة، حصلت مدرسة واحدة على تقدير: «غير ملائم» في دورات المراجعة الثلاث، و(9) مدارس حصلت على تقدير: «غير ملائم» في آخر دورتي مراجعة؛ الأمر الذي يستدعي متابعة فورية ومكثفة؛ لرفع مستوى أدائها العام.

المدارس الخاصة

المدارس الخاصة

مقدمة

في العام الدراسي 2016–2017، أنجزت هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلةً في إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال مراجعة أداء (18) مدرسة خاصة ضمن دورتها الثانية، والتي بدأت في أبريل 2015. ويستعرض هذا الجزء من التقرير في قسمه الأول تحليل نتائج المدارس الـ (18) والتي شملت مراجعات اعتيادية، ومراجعة خاصة لمدرسة حاصلة على تقدير: «ممتاز» في آخر مراجعة لها. كما سيتطرق القسم الثاني منه إلى مقارنة نتائج أداء المدارس التي تمت مراجعتها في الدورتين الأولى والثانية، والبالغ عددها (41) مدرسة، فيما سيستعرض القسم الأخير نتائج زيارات المتابعة التي تمت في العام الدراسي نفسه للمدارس الحاصلة على تقدير: «غير ملائم». علمًا أن إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال تنفذ مراجعاتها للمدارس الخاصة؛ طبقًا لإطار مراجعة أداء المدارس المشار إليه في مقدمة الجزء الخاص بإدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية.

تحليل نتائج مراجعة أداء المدارس الخاصة في العام الدراسي 2016–2017

بدأت هيئة جودة التعليم والتدريب متمثلة في إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال دورتها الثانية من مراجعة أداء المدارس الخاصة في أبريل 2015، حيث تمت مراجعة (18) مدرسة خاصة ضمن المرحلتين الرابعة والخامسة خلال العام الدراسي 2016-2017، من هذه الدورة، شملت مراجعة خاصة لمدرسة واحدة حصلت على تقدير: «ممتاز» في آخر مراجعة لها. ويقدم هذا القسم تحليلًا لأداء تلك المدارس الـ (18) وفق إطار المراجعة.

الفاعلية بوجهٍ عام

يعتمد الحكم على الفاعلية العامة لأداء المدرسة بناءً على مدى جودة مخرجاتها وعملياتها، وفاعلية ضمان جودتهما. وبالنظر إلى نتائج الفاعلية العامة لـ (18) مدرسة خاصة تمت مراجعتها في العام الدراسي 2016-2017، يتبين من الشكل (14)، حصول مدرستين على تقدير: «ممتاز» بنسبة (11.1%)، ثبتت إحداهما على أدائها المتميز بعد خضوعها لمراجعة خاصة، في حين تقدم أداء الأخرى من المستوى: «جيد» إلى المستوى: «ممتاز». كما حصلت (4) مدارس على تقدير: «جيد» بنسبة (22.2%)، في حين تساوى عدد المدارس الحاصلة على تقدير: «مرضٍ»، وتقدير: «غير ملائم» بواقع (6) مدارس بنسبة (33.3%) لكلٍّ منهما، وبمجموع شَكَّلَ ثلثي المدارس الخاصة التي تمت مراجعتها.

وقد تبين أنَّ المدارس الخاصة ذات الأداء الأكثر فاعلية قد ركزت بصورة واضحة على توصيات المراجعة السابقة، وعمليات التخطيط المستمرة لتطوير الأداء، والمتابعة الحثيثة لعمليتي التعليم والتعلم؛ الأمر الذي انعكس بصورة إيجابية على تقدم الطلبة الأكاديمي وتطورهم الشخصي، في حين أنَّ الباعث على القلق هو ثبات أداء المدارس الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» عند مستوى الأداء نفسه في الدورتين؛ نتيجة عدم تركيز عمليات التخطيط على أولويات التطوير، وضعف عمليات متابعة الأداء العام، خاصة فيما يرتبط ببرامج التنمية المهنية للمعلمين وآليات متابعتها، وعمليتي التعليم والتعلم، التي يشوبها الكثير من الضعف في توظيف الإستراتيجيات التعليمية الفاعلة، التي أثرت سلبًا على إنجاز الطلبة أكاديميًا وشخصيًا. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن بعض المدارس الخاصة لاتزال تواجه تحديات متعلقة بالموارد البشرية والمادية؛ تؤثر في مستوى أدائها.

الشكل (14) الفاعلية بوجه عام لـ (18) مدرسة خاصة تمت مراجعتها في العام الدراسي 2016–2017 من الدورة الثانية للمراجعات

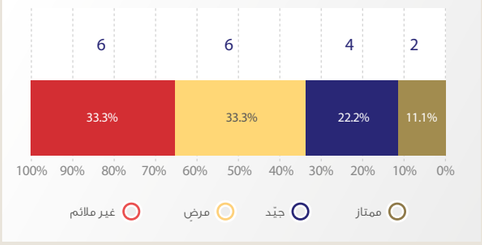

القدرة الاستيعابية على التحسّن

يرتبط حكم القدرة الاستيعابية على التحسّن للمدرسة – بصورة رئيسة – بمدى فاعلية عمليات التقييم الذاتي لديها وشموليتها، والاستفادة منها في بناء الخطط وتنفيذها، ومدى تركيزها على أولويات التطوير. ويتبين من الشكل (15) توافق القدرة الاستيعابية على التحسّن مع الفاعلية العامة في المدرستين اللتين ظهرتا بمستوى: «ممتاز» بنسبة (11.1%)، كما أظهرت (5) مدارس بنسبة (27.8%) قدرة جيدة على التحسن؛ نتيجة ما حققته من تحسينات وتطورات انعكست إيجابًا على مستوى أدائها، في حين جاءت قدرة (5) مدارس بنسبة (27.8%) في مستوى: «مرضٍ»، غير أن ما يبعث على القلق، هو تطابق ثلث المدارس فيّ قدرتها على التحسّن مع فاعليتها العامة عند المستوى: «غير ملائم»؛ في ظل غياب التخطيط الذي يركز على الارتقاء بالأداء العام، وعدم وجود تحسينات فاعلة.

الشكل (15): القدرة الاستيعابية على التحسن لـ (18) مدرسة خاصة تمت مراجعتها في العام الدراسي 2016-2017، من الدورة الثانية للمراجعات

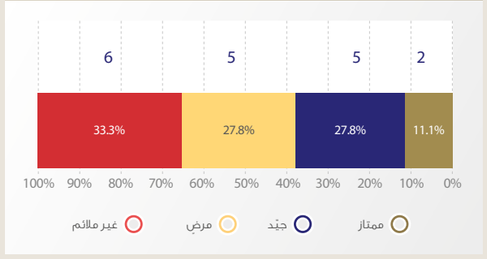

تعدُّ استمارة التقييم الذاتي التي تُقدم من قِبل المدارس الخاصة أحد المؤشرات التي يُستدل بها على مدى قدرة المدرسة على استشفاف واقعها بصورة دقيقة وموضوعية، ويتضح من الشكل (16) مدى التوافق أو التباين في أحكام الفاعلية العامة ما بين تقييم المدرسة لأدائها في استمارة التقييم الذاتي، والأحكام الصادرة من قبل فرق المراجعة، حيث تطابقت التقييمات في (27.8%) من المدارس التي تمت مراجعتها، وكان ذلك التطابق في المدارس التي ظهر أداؤها بالمستويين: «ممتاز» أو «جيد»، في حين كان فارق التقييم درجة واحدة في أكثر من نصف المدارس بنسبة (55.5%)، وهو الأمر المقبول نسبيًا، إلا أن الأمر المقلق هو تضخم التقييم بفارق درجتين في (16.7%) من المدارس؛ مما يشير إلى وجود خلل في استيعاب وفهم إطار المراجعة ومعاييرها؛ الأمر الذي يستوجب مراعاة الموضوعية في التقييم الذاتي بصورة أكبر.

الشكل (16): الفرق بين التقييمات الواردة في استمارات التقييم الذاتي من المدارس والأحكام الصادرة لها من قبل فريق المراجعة لـ (18) مدرسة خاصة تمت مراجعتها في العام الدراسي 2016-2017، من الدورة الثانية للمراجعات

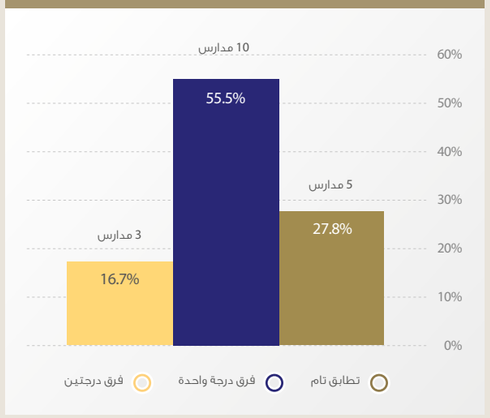

جودة المخرجات

تعدُّ جودة المخرجات هي المحصلة الأساسية لكافة العمليات التي تُجْرَى بالمدرسة، والتي تحدد مدى فاعلية الإجراءات وعمليات التخطيط بها. وبحسب النتائج الموضحة في الشكل (17)، فإنَّ ثلث المدارس التي تمت مراجعتها في العام الدراسي 2016-2017، قد حققت المستويين: «ممتاز» أو «جيد» في مجال الإنجاز الأكاديمي للطلبة، في حين جاء ثلث المدارس الثاني في المستوى: «غير ملائم»، فعلى الرغم من تحقيق الطلبة في معظم هذه المدارس نسب نجاح مرتفعة في الامتحانات الداخلية، إلا أن هذه النسب لم تعكس المستويات الحقيقية للطلبة في الدروس وأعمالهم التحريرية، فضلًا عن التقدم المحدود الذي يحققه الطلبة على مدى السنوات؛ نتيجة انخفاض مستوى التوقعات، وقلة التحدي؛ مما يحتم إعادة النظر في سياسة التقويم المتبعة في تلك المدارس بوجه عام، من حيث مستوى الامتحانات الداخلية، وتوزيع الدرجات، وعمليات التصحيح.

المدارس الخاصة

ويعدُّ مجال التطور الشخصي للطلبة أكثر تقدمًا من بقية مجالات المراجعة، حيث حققت (44.5%) من المدارس التي تمت مراجعتها تقديري: «ممتاز» أو «جيد»، إضافةً إلى حصول (33.3%) من المدارس على تقدير: «مرضٍ»، كما هو مبين في الشكل (17). وقد أظهر الطلبة في هذه المدارس سلوكًا حسنًا، ومساهمةً فاعلة في الحياة والأنشطة المدرسية، وتحملًا للمسئوليات، وقدرةً على تولي الأدوار القيادية، كما أنهم يتمتعون بعلاقات إيجابية فيما بينهم؛ الأمر الذي انعكس على شعورهم بالأمن النفسي فيها، في حين جاءت أغلب معايير الثقل في هذا المجال بمستوى: «غير ملائم» في (22.2%) من المدارس خاصة فيما يرتبط بقلة مساهمة الطلبة في الدروس أو خارجها. ومازالت قدرة الطلبة على التعلم ذاتيًا من أبرز الجوانب التي تحتاج إلى تطوير بصورة عامة في معظم المدارس الخاصة.

الشكل (17): جودة المخرجات لـ (18) مدرسة خاصة تمت مراجعتها في العام الدراسي 2016-2017، من الدورة الثانية للمراجعات

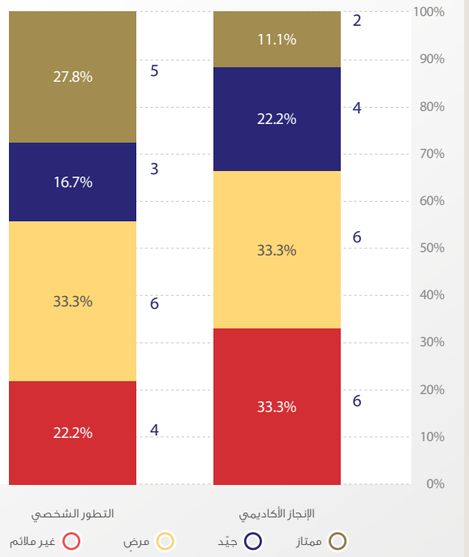

جودة العمليات الرئيسة

إنَّ الغاية الرئيسة من العمليات التي تُجْرَى في المدرسة، والمتمثلة في مجالي التعليم والتعلم ومساندة الطلبة وإرشادهم، تكمن في انعكاسها على جودة المخرجات، ومن المعلوم، أن فاعلية عمليتي التعليم والتعلم ترتبط بشكل كبير بمجال الإنجاز الأكاديمي. ويوضح الشكل (18) حصول ثلث المدارس على تقدير: «غير ملائم» في مجال التعليم والتعلم، ويُعْزَى ذلك لمحدودية فاعلية إستراتيجيات التعليم والتعلم، وعدم تركيزها على تفعيل دور الطلبة فيها، فضلًا عن عدم توظيف الموارد التعليمية، وإدارة وقت التعلم بفاعلية، وقلة توظيف نتائج التقويم المستمر في إرشاد العملية التعليمية، ومساندة فئات الطلبة، وتلبية احتياجاتهم التعليمية المختلفة. وفي المقابل، ظهرت فاعلية مجال التعليم والتعلم في المدارس التي نالت تقديري: «ممتاز» أو «جيد»، والتي شكلت الثلث، حيث برزت فيها الإستراتيجيات المتنوعة، وتطبيق التمايز بصورة فاعلة، وتحدي قدرات الطلبة، وتنمية مهاراتهم المختلفة، بصورة انعكست إيجابًا على رفع مستوى إنجازهم الأكاديمي.

وفيما يتعلق بمجال مساندة الطلبة وإرشادهم، يُبين الشكل (18) حصول (38.9%) من المدارس على تقديري: «ممتاز» أو «جيد»؛ نتيجة فاعلية المساندة التعليمية والشخصية المقدمة للطلبة بمختلف فئاتهم عبر البرامج المختلفة التي تلبي احتياجاتهم، مع متابعة حثيثة لأثرها على تقدمهم، إضافة إلى فاعلية الأنشطة اللاصفية التي تنمي خبرات ومهارات الطلبة الحياتية والشخصية. وعلى الرغم من تقديم المساندة والإرشاد بصورة مرضية في ثلث المدارس التي تمت مراجعتها، إلا أنَّ (27.8%) من المدارس حصلت على تقدير: «غير ملائم»؛ نظرًا لغياب الآليات الواضحة لتحديد احتياجات الطلبة التعليمية، وضعف البرامج المساندة المقدمة لفئاتهم المختلفة، فضلًا عن المشكلات المتعلقة بالمباني المدرسية في بعض المدارس، والتحديات التي تواجهها في توفير بيئة صحية وآمنة للطلبة ومنتسبيها.

الشكل (18): جودة العمليات الرئيسة لـ (18) مدرسة خاصة تمت مراجعتها في العام الدراسي 2016-2017، من الدورة الثانية للمراجعات

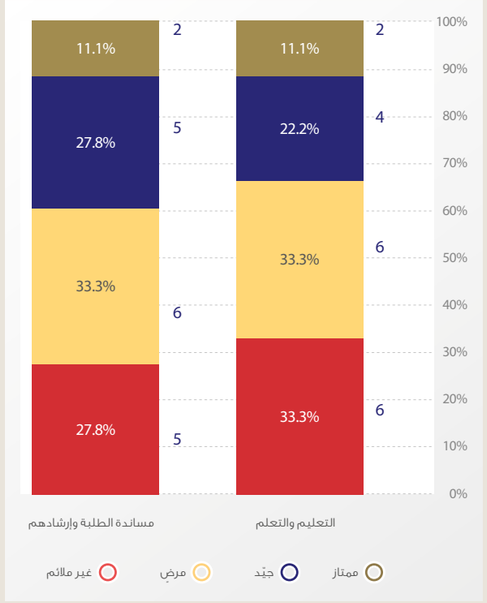

ضمان جودة المخرجات والعمليات

تُسهمُ القيادة والإدارة والحوكمة الفاعلة للمدرسة في تحقيق أفضل مخرجات ملموسة أكاديمية وشخصية للطلبة، من خلال قدرتها على التخطيط الإستراتيجي، وإدارة العمليات الرئيسة، والموارد المادية والبشرية؛ لرفع مستوى الأداء العام. وقد استطاعت (38.9%) من المدارس التي تمت مراجعتها الحصول على تقديري: «ممتاز» أو «جيد» في مجال القيادة والإدارة والحوكمة، حسبما هو مبين في الشكل (19)؛ نتيجة فاعلية آليات التقييم الذاتي لديها، وقدرتها على توظيف نتائجه في عمليات التخطيط وفق أولويات العمل المدرسي، فضلًا عن المراقبة الحثيثة لعمليات التعليم والتعلم، وبرامج التمهين المبنية على الاحتياجات، مع متابعة أثرها على إنجاز الطلبة، والدور الفاعل للحوكمة في التخطيط والمساءلة عن الأداء.

ومما يدعو للقلق حصول (33.3%) من المدارس على تقدير: «غير ملائم»؛ نظرًا لعدم قدرتها على التحديد الدقيق لأولويات التطوير، وعدم واقعية وشمولية التقييم الذاتي لجوانب العمل المدرسي فيها، إضافة إلى ضعف عمليات التخطيط الإستراتيجي، وآليات متابعة الأداء، فضلًا عن عدم اتساق الأداء بين الأقسام الأكاديمية المختلفة، علاوة على التوظيف غير الفعَّال للموارد البشرية والمادية، وعدم تركيز برامج رفع الكفاءة المهنية على الاحتياجات الفعلية للمعلمين.

الشكل (19): فاعلية القيادة والإدارة والحوكمة لـ (18) مدرسة خاصة تمت مراجعتها في العام الدراسي 2016–2017، من الدورة الثانية للمراجعات

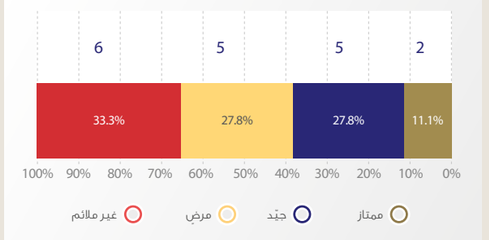

مقارنة بين نتائج الدورتين الأولى والثانية في الفاعلية بوجهٍ عام

بنهاية المرحلتين الرابعة والخامسة، تكون الهيئة قد أكملت مراجعة أداء (41) مدرسة خاصة ضمن الدورة الثانية من المراجعات، والمزمع انتهاؤها بنهاية عام 2018. ويوضح الشكل (20)، الوضع الحالي للفاعلية بوجهٍ عام في المدارس الخاصة الـ (41) التي تمت مراجعتها في الدورتين الأولى والثانية من المراجعات. فبشكل عام، يمكن ملاحظة ثبات النسبة في الدورتين في تقدير: «مرضٍ»، بواقع (18) مدرسة بنسبة (43.9%)، إضافة إلى التغير الإيجابي بمقدار (4.9%) في تقدير: «ممتاز»، حيث تقدم أداء مدرستين في الدورة الثانية من المستوى: «جيد» إلى المستوى: «ممتاز»، وبالمثل زيادة مدرسة واحدة من المدارس الحاصلة على تقدير: «جيد». كما انخفضت المدارس الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» بمقدار (3) مدارس بنسبة (7.3%). وتجدر الإشارة إلى أنه من أصل (12) مدرسة خاصة حصلت على تقدير: «غير ملائم» في الدورة الثانية من المراجعات، حصلت (8) مدارس منها على التقدير نفسه في الدورة الأولى من المراجعات؛ ممَّا يدل على وجود تحديات كبيرة لدى هذه المدارس للنهوض بأدائها، وتحقيق التحسين المنشود.

المدارس الخاصة

الشكل (20): الفاعلية بوجه عام – مقارنة أداء المدارس الخاصة الـ (41) التي تمت مراجعتها في الدورتين الأولى والثانية

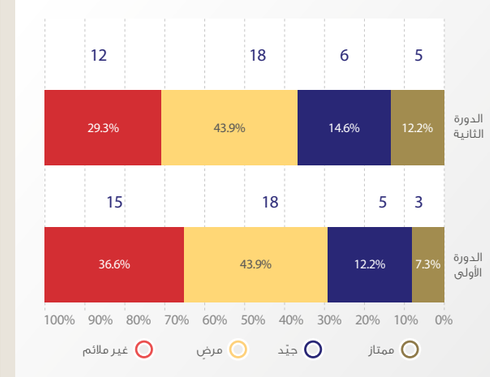

وعند النظر بصورة أدق إلى تفصيل التغيّر في مستوى أداء المدارس الخاصة التي تمت مراجعتها في الدورتين الأولى والثانية، كما هو مبين في الشكل (21)، يتضح تحسن أداء (14) مدرسة من أصل الـ (41) مدرسة، من ضمنهم تحسن أداء مدرستين من مستوى: «جيد» إلى مستوى: «ممتاز»، وأداء (7) مدارس من مستوى: «غير ملائم» إلى مستوى: «مرضٍ»؛ نتيجة عملها بتوصيات المراجعة السابقة، والتركيز على تنظيم العمل المدرسي وجودة إجراءاته. في حين استقرت (21) مدرسة على أحكام أدائها السابقة، بحيث استقرت (3) منها عند مستوى: «ممتاز»، قابلها ثبات (8) مدارس في مستوى: «غير ملائم».

كما تُظهر النتائج أنَّ عددًا من المدارس الخاصة تواجه صعوبة في المحافظة على مستوى أدائها على الأقل؛ لأسباب وتحديات مختلفة أهمها: عدم استقرار ذوي الكفاءة من الهيئتين التعليمية والإدارية، وعدم الدقة والواقعية في تحديد أولويات تطوير العمل المدرسي، حيث تراجع أداء (6) مدارس، بمقدار درجة تقييمية واحدة؛ (4) منها من مستوى: «مرضٍ» إلى مستوى: «غير ملائم»، و(2) من مستوى: «جيد» إلى مستوى: «مرضٍ».

الشكل (21): التغييرات في أحكام الفاعلية بوجه عام لـ (41) مدرسة خاصة تمت مراجعتها في الدورتين الأولى والثانية

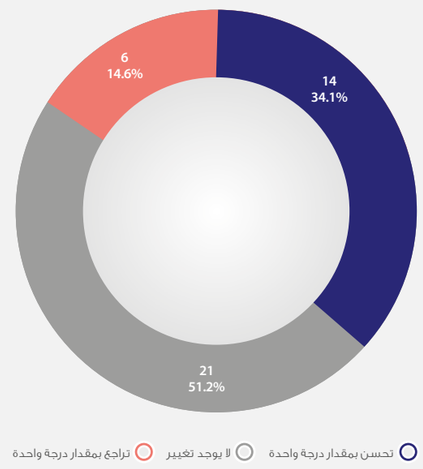

زيارات المتابعة للعام الدراسي 2016–2017

تخضع المدارس الخاصة التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» إلى زيارة متابعة واحدة أو اثنتين من قبل هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلةً في إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال، طبقًا للآلية التي تم عرضها في الجزء الخاص بإدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية. وفي العام الدراسي 2016-2017، قامت الهيئة بتنفيذ (6) زيارات متابعة، منها زيارة متابعة ثانية متممة لزيارات المتابعة للمدارس الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» في الدورة الأولى من المراجعات، وقد حصلت هذه المدرسة على تقدير: «تقدم كافٍ».

ويمكن إجمال نتائج زيارات المتابعة للدورة الأولى من المراجعات كالتالي: من أصل (26) مدرسة حصلت على تقدير: «غير ملائم»، تمت زيارة (24) مدرسة؛ اجتازت (10) مدارس فقط منها زيارة المتابعة الأولى أو الثانية بتقدير: «تقدم كافٍ»، في حين حصلت (12) مدرسة على تقدير: «قيد التقدم»، ومدرستان على تقدير: «تقدم غير كافٍ»، أما المدرستان المتبقيتان فلم تتم زيارتهما؛ نظرًا لتوقف الدراسة فيهما.

كما قامت الهيئة بإجراء زيارات المتابعة الأولى لعدد (5) مدارس حصلت على تقدير: «غير ملائم» في الدورة الثانية من المراجعات، حققت مدرستان تقدير: «قيد التقدم» بنسبة (40%)، حسبما هو موضح في الشكل (22)، في حين حصلت (3) مدارس على تقدير: «تقدم غير كافٍ»؛ الأمر الذي يتطلب بذل هذه المدارس مزيدًا من الجهود في تنفيذ توصيات المراجعة، والتركيز على أثر الإجراءات التي من شأنها إحداث التحسينات في الأداء حسب أولويات التطوير لمواجهة التحديات التي تقابلها.

الشكل (22): المدارس الخاصة التي حصلت على تقدير: "غير ملائم" في الدورة الثانية، ومستوى التقدم في زيارة المتابعة الأولى لها في العام الدراسي 2016-2017

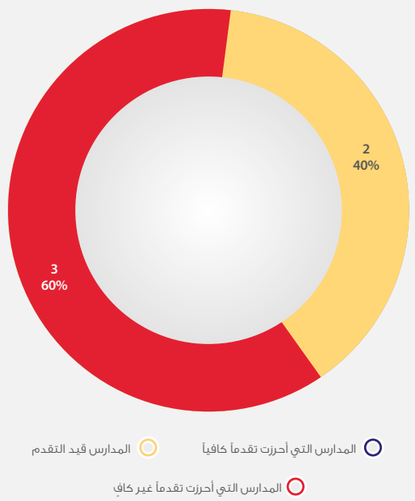

مؤسسات التدريب المهني

مؤسسات التدريب المهني

في أكتوبر 2015، استهلت هيئة جودة التعليم والتدريب متمثلة في إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني مراجعات الدورة الثالثة وفق خطة عمل المراجعات الممتدة من 2015 – 2018، بمراجعة (9) مؤسسات تدريب خلال المرحلة الأولى من الدورة الثالثة. وفي المرحلتين الثانية والثالثة، تمت مراجعة (27) مؤسسة تدريب، وفي العام الأكاديمي 2016 – 2017، أنهت الهيئة المرحلتين الرابعة والخامسة بمراجعة (30) مؤسسة تدريبية منها (20) مؤسسة تدريبية مرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، و(10) مؤسسات تعليمية مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم؛ وبذلك يكون مجموع مؤسسات التدريب التي تم مراجعتها (66) مؤسسة.

نتائج مراجعات المرحلتين الرابعة والخامسة من الدورة الثالثة (2016 – 2017)

مدى فاعلية مؤسسة التدريب بوجهٍ عام

بوجهٍ عام، يعد الحكم على فاعلية مؤسسة التدريب من أهمّ الأحكام التي يصدرها فريق المراجعة، ويتم التوصل إليه استنادًا إلى الدرجات/ الأحكام التي تحصل عليها المؤسسة في الأسئلة الخمسة الرئيسة، بعد إتمام عملية المراجعة، كما يعدُّ الحكم على إنجاز المتدربين محددًا لبقية الأحكام الأخرى؛ بمعنى أن الحكم العام لمؤسسة ما لن يتخطى حكم إنجاز المتدربين، مع الوضع في الاعتبار تحليل الدرجات الممنوحة للأسئلة في الجوانب الأخرى، وربطها بالحكم على الفاعلية العامة؛ لتحقيق الاتساق التام بينهما.

بلغ مجموع مؤسسات التدريب التي تمت مراجعتها في المرحلتين الرابعة والخامسة خلال دورة المراجعات الثالثة في العام الأكاديمي 2016-2017، (30) مؤسسة، حيث حازت (23) منها على تقدير: مرضٍ أو أفضل بنسبة (77%). وقد شكلت المؤسسات الحاصلة على تقدير: «جيد» أو أفضل في الفاعلية بوجهٍ عام نسبة (37%) ممثلة في (11) مؤسسة؛ منها نسبة (10%) نالت تقدير: «ممتاز»، متمثلة في (3) مؤسسات تدريبية، في حين جاءت المؤسسات الحاصلة على تقدير: «مرضٍ» بنسبة (40%) ممثلة في (12) مؤسسة.

وبالنظر إلى نتائج أداء مؤسسات التدريب المهني المرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وعددها (20) مؤسسة، وحسب المبين في الشكل (23)؛ ظهرت (8) مؤسسات بمستوى: «جيد» أو أفضل، بنسبة (40%)، في حين حصلت (10) مؤسسات على تقدير: «مرضٍ»، بنسبة (50%)، أمّا المؤسستان الأخريان فقد حصلتا على تقدير: «غير ملائم» بنسبة (10%).

وخلال الفترة ذاتها، قامت الهيئة بمراجعة (10) مؤسسات مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، حيث حصلت اثنتان منها على تقدير: «ممتاز»، وواحدة على تقدير: «جيد»، كما حصلت مؤسستان على تقدير: «مرضٍ»، في حين جاءت المؤسسات الـ (5) الأخرى بتقدير: «غير ملائم» في الفاعلية بوجهٍ عام.

الشكل (23): تحليل الدرجات الممنوحة للفاعلية بوجهٍ عام في الدورة الثالثة من المراجعات (للعام الأكاديمي 2016-2017، 30 مؤسسة)

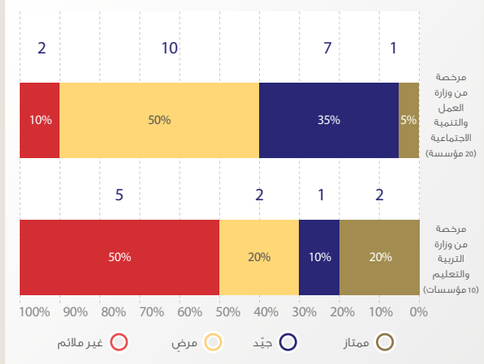

قدرة مؤسسات التدريب على التحسن والتطور

يحدد هذا الحكم مدى امتلاك مؤسسة التدريب المصادر والإمكانات التي تساعدها على تحسين مستوى أدائها بصورة مستدامة؛ إذ يُنظر إلى قدرتها على التحسن والتطور من خلال رفعها مستوى إنجاز المتدربين وخبراتهم، إضافة إلى تاريخ التحسين لديها، وأثر المبادرات التي تتخذها في تطوير عمليات التعليم والتدريب والتقييم، ومعدلات الاستمرارية، والتسجيل في برامجها، وجودة ما تقدمه من دورات وبرامج؛ استجابة لآراء ومقترحات المتدربين، أو الأطراف ذات العلاقة، إضافةً إلى دقة عمليات التخطيط والتقييم الذاتي، ودورهما في التحسين المستمر للمؤسسة.

وبحسب ما هو موضح في الشكل (24)، فمن بين مجموع الـ (30) مؤسسة التي خضعت للمراجعة في المرحلتين الرابعة والخامسة من الدورة الثالثة للمراجعات في العام الأكاديمي 2016-2017، حصلت (21) مؤسسة بنسبة (70%) على تقدير: «مرضٍ» أو أفضل، في حين نالت (9) مؤسسات بنسبة (30%)

على تقدير: «غير ملائم»، حيث تراجع أداء (5) مؤسسات تدريب من مستوى «جيد أو مرضٍ» إلى «غير ملائم» في الدورة الحالية مقارنة بنتائجها في الدورة الثانية.

ومن مجموع الـ (20) مؤسسة تدريبية المرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ظهر أداء (16) مؤسسة بنسبة (80%) بمستوى: «مرضٍ» أو أفضل في القدرة على التحسن والتطور، حيث حققت مؤسسة تدريبية واحدة تقدير: «ممتاز»، وحصلت (6) مؤسسات على تقدير: «جيد» بنسبة (30%)، و (9) مؤسسات على تقدير: «مرضٍ» بنسبة (45%)، في حين تعثر أداء الـ (4) مؤسسات المتبقية، وحصلت على «غير ملائم».

أمَّا المؤسسات التدريبية المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم وعددها (10) مؤسسات، فقد ظهرت (5) مؤسسات منها بمستوى: «مرضٍ» أو أفضل، حيث تمتلك نسبة (30%) من هذه المؤسسات قدرةً جيدةً أو أكثر على التحسن، كما حصلت مؤسستان على تقدير: «ممتاز»؛ واحدة منهما حافظت على تقديرها الممتاز في الدورتين السابقتين، في حين حصلت نسبة (20%) منها على قدرة مرضية، و(50%) على قدرة غير ملائمة، متمثلة في (5) مؤسسات؛ تراجعت (3) منها في قدرتها على التحسن مقارنة بنتائجها في الدورة الثانية.

ويُعْزَى التقدم في قدرة المؤسسات التدريبية على التحسن والتطور الحاصلة على تقدير: «جيد» أو أفضل إلى حسن اختيارها البرامج الموائمة لمتطلبات المتدربين، واحتياجات سوق العمل، والتركيز على عمليات التخطيط والتحسين المستمر، وتحسين عمليات التعليم والتدريب والتقييم، خاصة ما يتعلق باختيار مدربين ذوي خبرة في مجال تخصصاتهم. من جانب آخر، فإنَّ وجود نسبة أكبر في هاتين المرحلتين (الرابعة والخامسة) من المراجعات في مؤسسات التدريب المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، ساهم في انخفاض نسبة التطور في هذه المؤسسات؛ إذ إنَّ (50%) من الـ (10) مؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم قد حصلت على قدرة غير ملائمة على التحسن، وكذلك وجود مؤسستين جديدتين مرخصتين من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية نالتا قدرة غير ملائمة.

الشكل (24): تحليل الدرجات الممنوحة لقدرة مؤسسة التدريب على التحسن في الدورة الثالثة من المراجعات (للعام الأكاديمي 2016-2017، 30 مؤسسة)

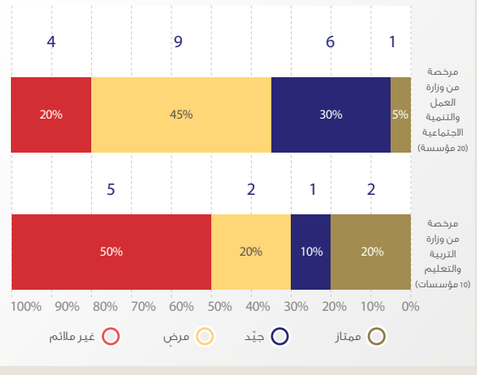

مدى إنجاز المتدربين

تركز عملية المراجعة على قياس أثر ما تبذله المؤسسة من إجراءات تطوير وتنفيذ عمليات ضمان الجودة؛ لمعرفة مدى انعكاس عمليتي التدريب والتعليم على المُخرَجات، خاصة التي تنعكس على إنجاز المتدربين؛ إذ يتناول هذا السؤال الرئيس مدى ما يحققه المتدربون من تطوير لمهاراتهم ومعارفهم المهنية والكفايات المناسبة ذات الصلة، وقدرتهم على الحصول على المؤهلات التي يطمحون إليها، وتحقيقهم مخرجات التعلم المطلوبة، ويعدُّ هذان المعياران هما معياري الثقل الخاص بالسؤال الأول الرئيس. كما يركز هذا السؤال على معايير أخرى تعكس مستوى التقدم الذي يحرزه المتدربون في البرنامج وعبر المستويات، مقارنة بمستوى تحصيلهم المسبق، إلى جانب مدى كفاءتهم وتحفيزهم الذاتي، ومدى التزامهم تجاه خبرة التعلم المقدمة لهم.

ومن خلال تحليل نتائج المراجعة التي حققتها المؤسسات التدريبية في هذا السؤال في المرحلتين الرابعة والخامسة من الدورة الثالثة للمراجعات خلال العام الأكاديمي 2016-2017، وكما هو موضح في الشكل (25)، فقد حازت (40%) من المؤسسات المرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية على تقدير: «جيد» أو أفضل، والمتمثلة في (8) مؤسسات من أصل (20) مؤسسة، من بينها مؤسسة تدريب واحدة حصلت على تقدير: «ممتاز».

مؤسسات التدريب المهني

والجدير بالذكر أن معظم هذه المؤسسات الـ (8) قد خضعت للمراجعة بين الدورتين الثانية والثالثة، وقد حققت تحسنًا أو حافظت على مستواها الجيد، فيما حازت (50%) من المؤسسات على تقدير: «مرض». ومن أصل (10) مؤسسات تدريب مرخصة من قبل وزارة التّربية والتعليم تمت مراجعتها خلال الفترة نفسها، ظهرت (5) مؤسسات بمستوى: «مرض» أو أفضل، فيما تعثرت المؤسسات الـ (5) الأخرى في اجتياز معايير هذا السؤال الرئيس، وحصلت على تقدير: «غير ملائم». وتجدر الإشارة إلى أنَّ (3) مؤسسات من بينها قد تراجع أداؤها في هذا السؤال عما كان عليه في دورة المراجعات السابقة.

يعد اكتساب معظم المتدربين مستوى عاليًا من المهارات والمعارف، وتحقيقهم المؤهلات المنشودة، والتحسن في نسب الحضور من أبرز نقاط القوة التي امتازت بها المؤسسات التي تحسن أداؤها عما كان عليه في الدورات السابقة. وعلى الرغم من هذا التحسن إلا أن الأداء الذي ظهرت عليه بعض المؤسسات لم يكن في مستوى الطموح؛ إذ يتعين عليها بذل جهد مضاعف لتحسين مستوى أداء المتدربين وتحفيزهم نحو التعلم، وتوفير الظروف المناسبة التي من شأنها رفع مستوياتهم إلى الأفضل.

كما يظهر تحليل النتائج لهذا العام الأكاديمي تراجعًا طفيفًا في الأداء العام على مستوى هذا السؤال الرئيس، مقارنة بالعام السابق؛ الأمر الذي يُعْزَى إلى أن بعض المؤسسات التي تم مراجعتها كانت حديثة الترخيص نوعًا ما، وخضعت لعملية المراجعة للمرة الأولى، كما أنَّ المرحلتين الرابعة والخامسة شملتا عددًا أكبر من المؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، حيث إنَّ أداء هذه المؤسسات لا يزال دون المستوى المطلوب. كذلك، فإنَّ إلغاء نظام اشتراكات التدريب (Levy) قد ساهم في تقليص ابتعاث المتدربين من قبل فئة ليست بقليلة من أرباب الأعمال في السوق المحلية؛ مما أدى إلى تراجع خدمات التدريب، وضعف الإقبال على الدورات التدريبية في المؤسسات المرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية؛ وبالتالي تقليل فرص التطور في الأداء العام في هذه المؤسسات.

الشكل (25): تحليل الدرجات الممنوحة لـ «إنجاز المتدربين» في الدورة الثالثة من المراجعات (للعام الأكاديمي 2016-2017، 30 مؤسسة)

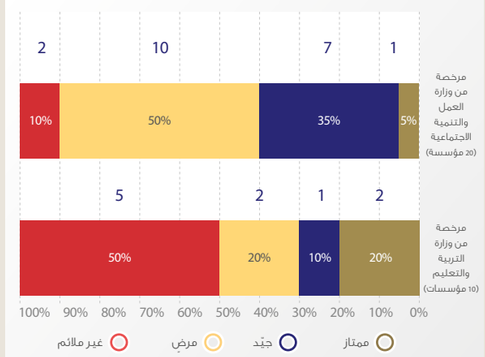

مدى فاعلية التعليم والتدريب والتقييم

في هذا السؤال الرئيس، تعد فاعلية طرائق التعليم/ التدريب، ودقة وصرامة طرائق التقييم التي يتبناها المدربون خلال الدورات من أهم ما يبلور مدى فاعلية التعليم والتدريب والتقييم المقدم؛ إذ يعدُّ هذان المعياران الركيزة الأساسية في إصدار الحكم على فاعلية هذا السؤال بوجه عام، والمقرون بالتركيز على مدى الفرق الذي تحققه عمليتا التعليم والتعلم في رفع مستوى المتدربين. كما أنه يتمُّ تسليط الضوء في هذا المجال أيضًا على كفاءة المدربين في تمكين المتدربين من التعلم المستمر، ومشاركتهم بشكلٍ فعَّال في الدروس، بما في ذلك تطوير مهارات التفكير العليا لديهم، ومدى تلبية احتياجاتهم الفردية وتزويدهم بالتغذية الراجعة المناسبة.

ومن خلال تحليل نتائج المؤسسات التي تمت مراجعتها في المرحلتين الرابعة والخامسة من الدورة الثالثة للمراجعات في العام الأكاديمي 2016–2017، يلخص الشكل (26) الدرجات التي حاز عليها هذا السؤال الرئيس، حيث حصلت (19) مؤسسة من أصل (20) مؤسسة تدريب مرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية على تقدير: «مرض» فما فوق (95%)؛ من بينها (8) مؤسسات حققت مستوى جيدًا (40%)، حيث خضعت (7) من هذه الـ (8) للمراجعة خلال الدورتين، وتمكنت من التقدم إلى هذا المستوى الجيد، أو الحفاظ عليه. وفي مقابل ذلك لم تحقق المؤسسة المتبقية متطلبات ومعايير هذا السؤال الرئيس، ومن ثمَّ حصلت على تقدير: «غير ملائم».

في حين حصلت (5) مؤسسات تدريب من الـ (10) مؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم على تقدير: «مرض» أو أفضل بنسبة (50%)، كان من بينها مؤسسة واحدة حافظت على المستوى: «ممتاز» للمرة الثانية على التوالي، وفي المقابل أخفقت (5) مؤسسات بنسبة (50%) من اجتياز معايير هذا السؤال الرئيس، ومن ثمَّ حصلت على تقدير: «غير ملائم». وتجدر الإشارة إلى أن هذه المؤسسات برزت في تقديم برامج اللغة الإنجليزية، ودروس التقوية الخاصة بمناهج المدارس والجامعات.

وقد تبين أن للعلاقة الوطيدة بين فاعلية عمليتي التعليم والتعلم وكفاءة المدربين وإلمامهم التام بالمعرفة النظرية والخبرة العملية للمادة التعليمية، بالغ الأثر على مستوى إنجاز المتدربين، والذي ظهر جليًا في المؤسسات ذات المستوى الأفضل. ويُعْزَى هذا التحسن إلى قدرة المدربين على توظيف أساليب التعليم والتدريب الفاعلة التي تحفز المتدربين، وتتيح الفرص الكافية لمشاركتهم الفاعلة خلال الدورة، إضافة إلى التحسن الملحوظ في تطوير آليات وأساليب التقييم ذات الصلة التي يستخدمها المدربون لتقييم فهم المتدربين، وقياس مدى تحقيقهم الأهداف المنشودة، حيث ظهرت بجودة عالية من حيث الدقة والصرامة والمتابعة.

فيما يعود ثبات وتراجع بعض المؤسسات في هذا السؤال الرئيس إلى المركزية في طرائق التعليم والتدريب، وكون المدرب، في الغالب، هو محور العملية التعليمية بشكل مفرط، مع تدني مستوى وتنوع الأساليب المتبعة في تقييم مستويات المتدربين التي لم تكن بالدقة والصرامة الكافيتين. كما لم يولِ المدربون الاهتمام الكافي للتخطيط للدروس، حيث افتقرت الخطط إلى التفاصيل التي من شأنها الاستفادة من نتائج عمليات التقييم المسبق أو المستمر. وعلاوة على ذلك، فإن سجلات أداء المتدربين التي تحتفظ بها بعض تلك المؤسسات لم تعكس المستوى الفعلي لإدائهم خلال البرامج التدريبية.

الشكل (26): تحليل الدرجات الممنوحة لفاعلية التعليم والتدريب والتقييم في الدورة الثالثة من المراجعات (للعام الأكاديمي 2016-2017، 30 مؤسسة)

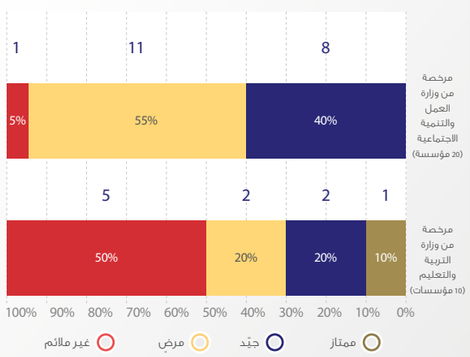

مدى تلبية البرامج لاحتياجات المتدربين والأطراف ذات العلاقة

يعد اختيار وطرح البرامج التدريبية والمهنية المناسبة لاحتياجات المتدربين المتنامية وسوق العمل المحلية أحد الركائز الأساسية لفاعلية العملية التدريبية. ومن هذا المنطلق يركز السؤال الثالث الرئيس في الدورة الثالثة من المراجعات – بشكلٍ خاص – على المعايير التي تحدد جودة وفاعلية ما يتم تقديمه من برامج، والتي تشمل تطبيق آلية صارمة لتحليل احتياجات سوق العمل، والجدوى من طرح برامج معينة من حيث المستويات والمعايير المهنية المنشودة، إضافة إلى عملية تصميم، وإعداد، وتخطيط البرامج؛ من أجل تعزيز ودعم خبرة التعلم العملية والنظرية.

فيما يتعلق بالمؤسسات المرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وعددها (20) مؤسسة تمت مراجعتها خلال المرحلتين الرابعة والخامسة من الدورة الثالثة للمراجعات خلال العام الأكاديمي 2016-2017، يشير الشكل (27) إلى ارتفاع نسبة المؤسسات التدريبية الحاصلة على تقدير: «جيد» أو أفضل بنسبة (60%)، عن المؤسسات الحاصلة على تقدير: «مرض» وكانت نسبتها (40%)؛ من بينها (3) مؤسسات حازت على تقدير: «ممتاز» في هذا السؤال الرئيس.

مؤسسات التدريب المهني

وقد شهدت مؤسسات التدريب تحسنًا ملحوظًا في نتائج جودة ما تقدمه من برامج مقارنةً بنتائجها في دورة المراجعات السابقة؛ إذ ارتفع مستوى إحداها إلى المستوى: «ممتاز»، في حين حافظت المؤسستان الأخريان عليه، كما ارتفع مستوى تقدير (3) من المؤسسات التدريبية إلى المستوى: «جيد». وفيما يتعلق بالمؤسسات التدريبية المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، وعددها (10) مؤسسات تمت مراجعتها في الفترة نفسها، جاءت نتائج (6) مؤسسات مناصفة بين تقديري: «ممتاز، ومرض»، في حين لم تصل المؤسسات الـ (4) الأخرى إلى مستوى الطموح المنشود، ومن ثمَّ حصلت على تقدير: «غير ملائم»، حيث كان من بينها (3) مؤسسات خضعت للمراجعة خلال دورتي المراجعات؛ إذ تراجع مستوى جودة ما تقدمه من برامج من «مرض» إلى «غير ملائم»؛ الأمر الذي انعكس سلبًا على فاعلية هذه المؤسسات بوجهٍ عام.

ومن خلال تحليل أبرز نقاط القوة؛ ظهرت المؤسسات ذات المستوى الأفضل في جودة تقديم البرامج بطريقة ممنهجة من خلال جمع وتحليل التغذية الراجعة من المتدربين، وأرباب الأعمال، والمدربين، واستخدامها لفهم احتياجاتهم التدريبية والتعليمية، ومواكبة احتياجات السوق المحلية تباعًا.

واستمرت غالبية المؤسسات التدريبية ذات الأداء الجيد في دعم البرامج بمصادر التعلم الكافية ذات النوعية والجودة المناسبتين، كما تطورت، بشكل ملحوظ، عملية تخطيط وإعداد البرامج ضمن سياسات واضحة تضمن جودة مخرجات التعلم المطلوبة. وفي المقابل، تباينت بعض المؤسسات في اهتمامها بدعم البرامج بمجموعة من الأنشطة اللاصفية ذات الصلة، والتي تثري وتعزز تجربة المتدربين، وتدعم العملية التدريبية؛ إذ لا تزال بعض المؤسسات لا تلبي بشكل كافٍ هذه الأنشطة.

الشكل (27): تحليل الدرجات الممنوحة لتلبية البرامج لاحتياجات المتدربين والأطراف ذات العلاقة في الدورة الثالثة من المراجعات (للعام الأكاديمي 2016-2017، 30 مؤسسة)

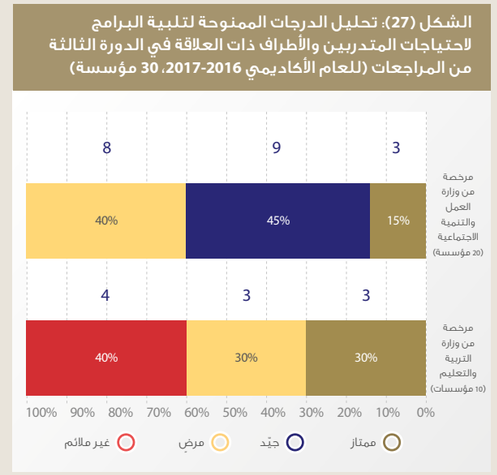

مدى فاعلية دعم المتدربين وإرشادهم

إنَّ من أبرز العمليات التي تركز عليها المراجعة تلك العمليات المرتبطة بفاعلية دعم المتدربين وإرشادهم؛ ويعد امتلاك مؤسسة التدريب آليةً فاعلةً لدعم كافة المتدربين أحد أهم الركائز في إصدار الأحكام على هذا السؤال الرئيس؛ لضمان إتاحة الفرص الممكنة لتحقيق إمكاناتهم. ويعد هذا السؤال من الجوانب الإيجابية الأخرى في مؤسسات التدريب؛ إذ ظهرت الغالبية العظمى للمؤسسات التي تمت مراجعتها في المرحلتين الرابعة والخامسة في الدورة الثالثة للمراجعات للعام الأكاديمي 2016-2017 بمستوى: «مرض» أو أفضل، كما أحرز عددٌ منها درجات أفضل في هذا السؤال مقارنةً بالأسئلة الرئيسة الأخرى.

ويبين الشكل (28) الدرجات التي حاز عليها هذا السؤال في المؤسسات التي تمت مراجعتها خلال هذه الفترة، حيث ظهر نصف عدد المؤسسات المرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية (10) بمستوى جيد أو أفضل، من بينها (3) مؤسسات حققت تقدير: «ممتاز». وقد تمكنت هذه المؤسسات من الحفاظ على مستوى الدعم العالي المقدم للمتدربين، كما استطاع البعض منها تحقيق التحسن عما كان عليه في الدورة السابقة للمراجعات. ومن أصل الـ (10) مؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، حققت (3) منها تقدير: «ممتاز»؛ من بينها مؤسستان حافظتا على تقدير: «ممتاز» للمرة الثانية على التوالي. كما حصلت (3) مؤسسات أخرى على تقدير:

«مرض»، حيث لم تحصل أي مؤسسة على تقدير: «جيد» في هذه المرحلة. في المقابل أخفقت (4) مؤسسات في اجتياز معايير هذا السؤال، ومن ثمَّ حصلت على تقدير: «غير ملائم»، وكان أغلبها يقدم برامج ودورات في اللغة الإنجليزية، ودروس التقوية الخاصة بمناهج المدارس والجامعات.

ولعل زيادة الوعي العام لدى المؤسسات باحتياجات المتدربين، ووضع سياسة وآليات دعم واضحة تعد من أهم نقاط القوة المشتركة بين الكثير من المؤسسات ذات المستوى الأفضل؛ فقد اهتمت تلك المؤسسات بتقديم برامج تهيئة فاعلة عند بداية التحاق المتدربين بدوراتها، وتوفير الدعم بطريقة تتناسب واحتياجات المتدربين المختلفة؛ بما فيها تلك الممارسات الفاعلة المتعلقة بتحديد الدعم للمتدربين من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، والتي يتم تنفيذها ضمن إطار واضح؛ الأمر الذي أولته تلك المؤسسات اهتمامًا واضحًا انعكس على مستوى أداء المتدربين.

فيما كان الأمر مغايرًا في المؤسسات ذات المستوى الأقل فاعلية، حيث تتمحور أهم الجوانب التي تحتاج إلى تطوير في عدم قدرتها على تقديم، وتوفير، وتنويع الدعم المناسب للمتدربين، كما لا تعدُّ قنوات التواصل مع أولياء الأمور، وأرباب الأعمال بشأن أداء وتقدم المتدربين طوال الدورة ملائمة، حيث تفتقر تلك المؤسسات إلى آلية واضحة تهتم بهذا الخصوص، وغالبًا ما تكون شفهية وبصورة غير منتظمة.

الشكل (28): تحليل الدرجات الممنوحة لجودة دعم المتدربين وإرشادهم في الدورة الثالثة من المراجعات (للعام الأكاديمي 2016-2017، 30 مؤسسة)

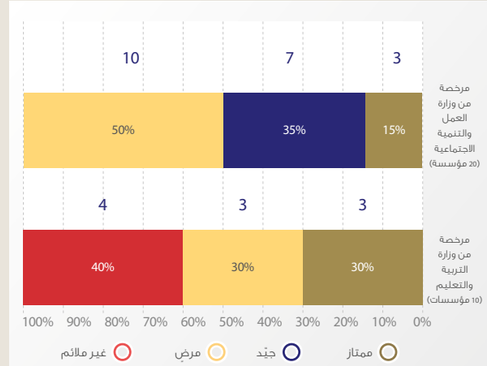

مدى فاعلية القيادة والإدارة والحوكمة

تعد جودة القيادة المدعومة بإدارة فاعلة، عنصرًا محوريًا لنجاح المؤسسة، حيث يقوم المراجعون بتقييم فاعلية رؤية المؤسسة ورسالتها التي ترتبط بالتخطيط الإستراتيجي والتشغيلي، الذي يركز على رفع مستوى المتدربين، وعلى صرامة، وانتظام، ودقة عملية التقييم الذاتي للاستفادة منها في صنع واتخاذ قرارات التحسين؛ إذ يعدُّ هذان المعياران إضافةً إلى معياريْ مراقبة وتحليل مستوى إنجاز المتدربين عن كثب، والاستفادة من نتائجه في صنع القرارات، ومراقبة أداء الموظفين معايير الثقل في الحكم على هذا السؤال الرئيس.

كما يقيِّم المراجعون مدى ملاءمة الهياكل التنظيمية والعمليات وأثرها على تلبية أهدافها التشغيلية، إلى جانب تقييم قدرة فريق إدارة المؤسسة على ضمان جودة ما يتم تقديمه، وأثر ذلك على إنجاز المتدربين ونجاحهم. فضلًا عن ذلك، يقوم المراجعون بتقييم إجراءات الصحة والسلامة والمخاطر؛ من أجل المحافظة على بيئة صحية وآمنة مزودة بموارد ذات جودة عالية وملائمة للدراسة، والعمل للمتدربين والموظفين.

يلخص الشكل (29) الدرجات التي حاز عليها السؤال الخامس الرئيس فيما يتعلق بفاعلية القيادة والإدارة والحوكمة للمؤسسات التي تمت مراجعتها في المرحلتين الرابعة والخامسة من الدورة الثالثة للمراجعات في العام الأكاديمي 2016-2017. فقد ظهرت (15) مؤسسة تدريبية بنسبة (75%) من المؤسسات المرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية التي خضعت للمراجعة في هذه الفترة بمستوى: «مرض» أو أفضل، حيث حصلت مؤسسة واحدة من أصل المؤسسات الـ (20) على تقدير: «ممتاز»، و(5) مؤسسات على تقدير: «جيد» بنسبة (25%). فيما حصلت (9) مؤسسات تدريبية بنسبة (45%) على تقدير: «مرض». وفي المقابل حصلت (5) مؤسسات على تقدير: «غير ملائم»، من بينها (3) مؤسسات خاضت المراجعة للمرة الأولى خلال هذه الدورة، حيث إنها لم تتمكن من اجتياز معايير هذا السؤال الرئيس بنجاح.

مؤسسات التدريب المهني

وفيما يخص المؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، فقد ظهرت (5) مؤسسات من أصل الـ (10) مؤسسات التي تمت مراجعتها بمستوى: «مرض» أو أفضل، من بينها مؤسستان حققتا تقدير: «ممتاز»؛ إذ أحرزت إحداهما مستوى: «ممتاز» للمرة الثانية على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أنَّ هاتين المؤسستين برزتا في تقديم برامج اللغة الإنجليزية المتميزة لمختلف الفئات العمرية. في المقابل لم يظهر مستوى القيادة والإدارة بالمستوى المرضي؛ إذ حصلت (5) مؤسسات على تقدير: «غير ملائم»، وتراجع أداء (3) مؤسسات منها في هذا السؤال الرئيس من المستوى: «مرض» إلى المستوى: «غير ملائم» خلال دورة المراجعات الحالية.

وقد اتسمت المؤسسات التي برزت بمستوى أفضل من ذي قبل خاصةً المؤسسات الممتازة والجيدة بقدرتها على ترجمة رؤيتها ورسالتها على أرض الواقع من خلال ممارساتها في شتى المجالات، كما أفضت قدرتها على التقييم الذاتي الدقيق والمنهجي إلى بناء خطط إستراتيجية ضمنت تقدم مستويات المتدربين، واهتمت بتوطيد الروابط الفاعلة مع الأطراف ذات العلاقة سواءً الدوليين أو المحليين، وإدخال الأنظمة المتطورة إلى مراقبة وتحليل مستويات إنجاز المتدربين.

هذه الجوانب لم تبرز بصورة جلية في المؤسسات التي لم تكن قيادتها ناجحة، وبالأخص تلك الحاصلة على تقدير: «غير ملائم»، حيث سجلت تراجعًا في متابعة أداء منتسبي المؤسسة من الطاقم الإداري والمدربين، وتقديم الدعم المناسب داخل الحصص وأثناء تقديم الدورات التدريبية. وكذلك يعد نظام ضمان الجودة الشامل في مراحل التطوير الأولى في هذه المؤسسات؛ إذ إنَّ معظمها يفتقر إلى دليل شامل ومتجانس للسياسات والإجراءات المتبعة داخلها؛ حتى تضمن المحافظة على جودة كافة العمليات، خاصة رفع مستوى الإنجاز بما يلبي احتياجات وتوقعات المتدربين والأطراف ذات العلاقة.

الشكل (29): تحليل الدرجات الممنوحة لمدى فاعلية القيادة والادارة والحوكمة في الدورة الثالثة من المراجعات (للعام الأكاديمي 2016-2017، 30 مؤسسة)

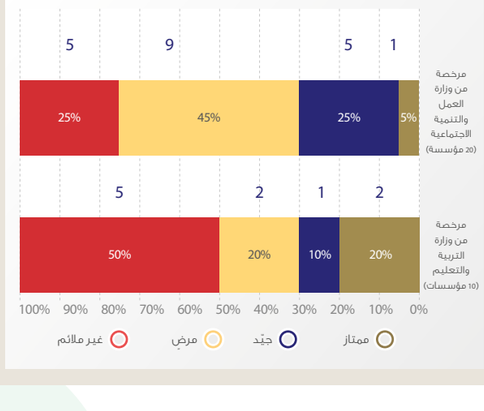

مقارنة بين نتائج الدورتين الثانية والثالثة في الفاعلية بوجهٍ عام

بلغ مجموع مؤسسات التدريب التي تمَّ مراجعتها في الدورة الثالثة للمراجعات (66) مؤسسة، خضعت (57) مؤسسة منها للمراجعة في الدورة الثانية من المراجعات أيضًا؛ إذ بلغ عدد المؤسسات التي تمت مراجعتها لأول مرة، خلال هذه الدورة، (9) مؤسسات تدريبية منها مؤسسة تدريب واحدة مرخصة من وزارة التربية والتعليم؛ إذ حصلت مؤسستان من هذه المؤسسات الـ (9) على تقدير: «جيد»، و (4) مؤسسات على تقدير: «مرضٍ» في حين نالت (3) مؤسسات تقدير: «غير ملائم».

وبمقارنة النتائج بين الدورتين، وحسب ما هو موضح في الشكل (30)، نجد أن هناك تحسنًا في درجات الفاعلية بوجهٍ عام، حيث استقرت نسب المؤسسات الحاصلة على تقدير: «ممتاز»، وعددها (5) مؤسسات بنسبة (9%)، وزادت مؤسسات التدريب التي حصلت على تقدير: «جيد» بنسبة (10%)؛ أي إن نسبتها ارتفعت من (37%) في الدورة الثانية إلى (47%) في الدورة الثالثة. إضافة إلى ذلك، انخفض عدد المؤسسات الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» من (6) مؤسسات بنسبة (11%) في الدورة الثانية إلى (4) مؤسسات بنسبة (7%) في الدورة الثالثة، كما تجدر الإشارة إلى أنَّ الـ (4) مؤسسات جميعها مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، وتقدم برامج في دروس التقوية الخاصة بمناهج المدارس، وبعض دورات الحاسوب، واللغة الإنجليزية.

الشكل (30): التغييرات في النتائج من الدورة الثانية إلى الدورة الثالثة للفاعلية بوجهٍ عام (التراكمية 57 مؤسسة تدريب)

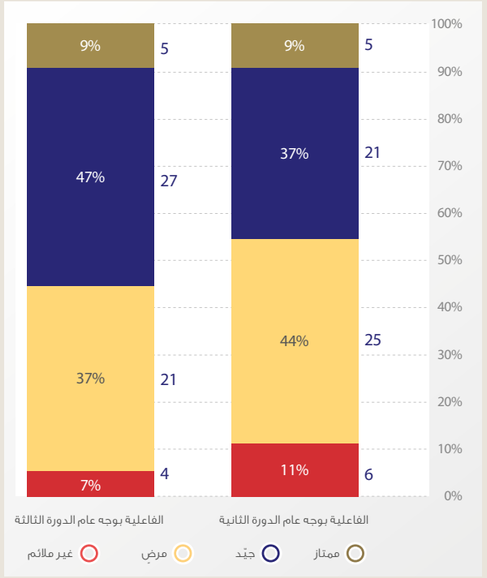

مقارنة النتائج بين الدورتين بحسب الترخيص

بمقارنة 57 مؤسسة تمت مراجعتها كما هو مبين في الشكل (31) في الدورتين الأخيرتين بحسب الترخيص الممنوح لها يتضح التحسن الواضح في أداء المؤسسات المرخصة من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، حيث انتقلت جميع المؤسسات الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» إلى تقدير «جيد» أو «مرض» وبالتالي لا توجد أي مؤسسة حاصلة على تقدير: «غير ملائم»؛ مما يشير إلى نضج هذه المؤسسات واهتمامها بالعمل على معالجة التوصيات الواردة في تقارير المراجعات. فيما يخص المؤسسات المرخصة من وزارة التربية والتعليم، ففي الوقت الذي زاد عدد مؤسسات التدريب الحاصلة على تقدير: «ممتاز» إلى ثلاث مؤسسات ارتفع أيضًا عدد المؤسسات الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» إلى أربع مؤسسات، من ضمنها مؤسسة واحدة حصلت على هذا التقدير لمدة ثلاث دورات متتالية؛ مما يستدعي ضرورة المتابعة من الجهات المعنية.

الشكل (31): مقارنة الفاعلية بوجه عام لـ 57 مؤسسة تدريب تمت مراجعتها في الدورتين الثانية والثالثة من مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني – بحسب جهة الترخيص

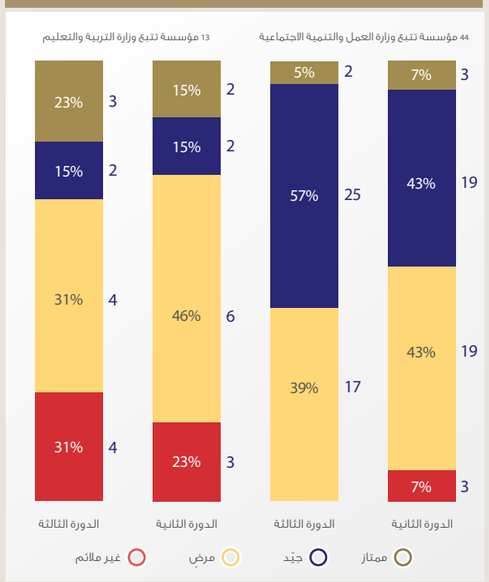

وبشكل عام، وعند مقارنة نتائج أداء إجمالي المؤسسات التدريبية في الدورات الثلاث – وباستكمال مراجعة (66) مؤسسة تدريبية إلى الآن في الدورة الثالثة – كما في الشكل (32)، يتضح أن هناك تحسنًا واضحًا في أداء المؤسسات بشكل عام، حيث ارتفعت المؤسسات الحاصلة على تقدير: «جيد» أو أفضل خلال الدورات الثلاث من (21%) إلى (40%) ثم إلى (52%) على التوالي، في حين انخفضت المؤسسات الحاصلة على تقدير غير ملائم في الدورات الثلاث من (17%) إلى (16%) ، ثم إلى (11%) على الترتيب.

إن زيادة عدد المؤسسات الحاصلة على تقدير: «ممتاز»، و «جيد»، وانخفاض عدد المؤسسات الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» يدل على نضج هذه المؤسسات، ووجود أنظمة جودة داخلية فيها. وتوصي الهيئة الجهات المعنية بدراسة عوامل التميز في هذه المؤسسات، ونشر ممارساتها على أوسع نطاق.

مؤسسات التدريب المهني

الشكل (32) تحليل نتائج أداء إجمالي المؤسسات التدريبية في الفاعلية بوجه عام في الدورات الثلاث

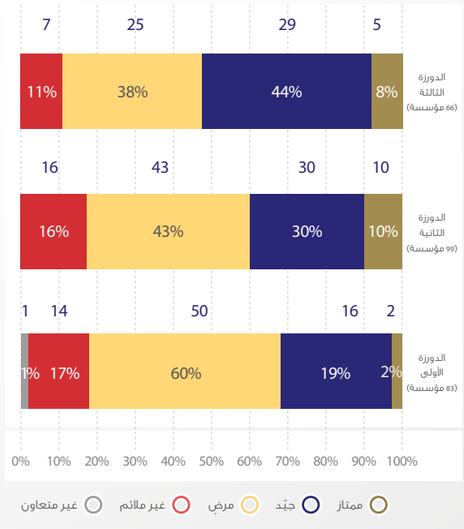

الشكل (33): التغييرات في النتائج من الدورة الثانية إلى الدورة الثالثة للفاعلية بوجهٍ عام (التراكمية 57 مؤسسة تدريب)

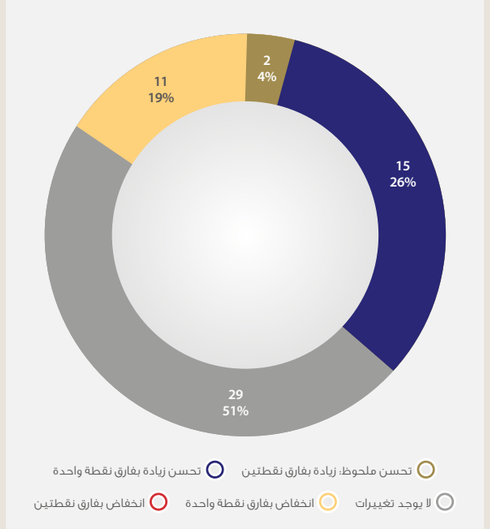

ومن جانب آخر يشير الشكل (33) إلى أنَّ هناك تحسنًا بفارق نقطة واحدة على الأقل بنسبة (30%) في مؤسسات التدريب التي تم مراجعتها في الدورتين الثانية والثالثة، كذلك نجحت (51%) من المؤسسات في الحفاظ على مستوى أدائها بوجهٍ عام بين الدورتين، على الرغم من رفع سقف التوقعات، ومستوى المعايير في الدورة الثالثة، في حين شهدت درجات (19%) من مؤسسات التدريب انخفاضًا في مستوى الأداء بمعدل درجة واحدة.

وفي ضوء ما سبق، فإنَّ هناك عددًا من المؤسسات حققت تطورًا واضحًا ما بين الدورة الثانية والثالثة، وهي التي امتلكت وضوحًا في رؤيتها ورسالتها، وتعمل وفق خطط إستراتيجية مبنية على تقييم ذاتي دقيق ومترجمة إلى خطط عمل تركز على تحسين إنجاز المتدربين، وإكسابهم المعارف والمهارات المهنية التي ساهمت في بناء قدراتهم العملية في مجالات تخصصاتهم. وكان لقيادة تلك المؤسسات وإدارتها دورٌ بارزٌ من خلال المتابعة الحثيثة لمراقبة الأداء، والعمل على رصد فرص التحسين، ووضع المبادرات، والتحقق من إنجازها، خاصة فيما يتعلق منها بتحليل احتياجات سوق العمل، وطرح البرامج النوعية التي توائم هذه المتطلبات. إلى جانب ذلك، اختيارهم للمدربين ذوي الخبرة والكفاءة والذين وظفوا طرائق التعليم والتدريب المتنوعة، وكذلك الاهتمام بشكل أكبر برصانة طرائق التقييم وأساليبها؛ الأمر الذي انعكس بشكل واضح على جودة وفاعلية التعليم والتدريب والتقييم.

من جانب آخر، ظهرت بعض الجوانب التي تحتاج إلى تعزيز وتطوير أكبر، خاصةً لدى مؤسسات التدريب الأقل فاعلية وكانت أبرزها: تحسين وتطوير نظم الجودة الداخلية ليشمل جميع العمليات، وتطوير الخطط التشغيلية ومتابعة تنفيذها، وتأصيل عمليات التقييم الذاتي وما يتطلبه من تدقيق وتحقق داخلي لتحسين جودة ما يتم تقديمه. إضافة إلى ذلك وضع الآليات والبرامج لدعم ومساندة المتدربين وتحسين طرائق التدريب، وتطوير أساليب التقييم، ومراعاة احتياجات المتدربين المختلفة وتلبيتها. وعلى الرغم من ذلك، فإن المؤسسات بحاجة إلى مراقبة أداء المتدربين، ومدى تقدمهم، ورصد التحسن بصرامة، ووضع الخطط لمعالجتها.

زيارات المتابعة للعام الأكاديمي 2016 – 2017

بصرف النظر عن نتيجة المراجعة التي حققتها المؤسسة التدريبية، فإنه يجب عليها الشروع في وضع خطة العمل استنادًا إلى التوصيات التي توصل إليها فريق المراجعة. وبدورها تقوم هيئة جودة التعليم والتدريب بمراجعة خطط العمل المقدمة من المؤسسات التدريبية، وتقديم التغذية الراجعة بشأن مدى توافق محتويات، وهيكل، وشمولية هذه الخطط مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة على وجه الخصوص. وقد أثبتت هذه العملية فاعليتها في متابعة نتائج المراجعة، ومساعدة مؤسسات التدريب على تركيز جهودها نحو التحسين المستمر لجودة ما تقدمه.

كما تخضع مؤسسات التدريب الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» في الفاعلية بوجهٍ عام بحد أقصى لزيارتي متابعة من قبل فرق المراجعة؛ لتقييم مدى فاعليتها في تنفيذ خطة العمل التحسينية، لاستيفاء التوصيات الواردة في تقرير المراجعة. ويتم إصدار الأحكام بشأن مستوى التقدم الذي أحرزته المؤسسة وفقًا لمقياس مكوّن من (٣) درجات:

- تقدم كافٍ.
- قيد التقدم.
- تقدم غير كافٍ.

وفي العام الأكاديمي 2016-2017، تم إجراء (3) زيارات متابعة؛ اثنتان منها لمؤسستين مرخصتين من قبل وزارة التربية والتعليم، ومؤسسة واحدة مرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. ويلخص الشكل (34) نتائج هذه الزيارات؛ إذ حققت إحدى المؤسستين المرخصتين من قبل وزارة التربية والتعليم تحسنًا ملحوظاً في استيفاء بعض التوصيات الواردة في تقرير المراجعة بعد خضوعها لزيارة المتابعة الثانية، في حين لم تحقق المؤسسة الأخرى أي تحسن يذكر. كما لم تحقق المؤسسة المرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أيضًا أي تقدم يُذكر في استيفاء توصيات المراجعة في زيارتي المتابعة الأولى والثانية. ويُعْزَى هذا التراجع في مستوى هذه المؤسسات إلى عدم فاعلية طرائق التدريب التي أخفقت في مشاركة المتدربين وتحفيزهم خلال الدورات، كما لا تزال أنظمة ضمان الجودة الشاملة، ومراقبة أداء كلٍّ من المتدربين والمدربين غير كافية؛ مما أثر سلبًا على إنجاز المتدربين، وأدائهم، وفاعلية المؤسسات التدريبية بشكل عام.

الشكل (34): تحليل الدرجات الممنوحة لزيارات المتابعة في العام الأكاديمي 2016 - 2017

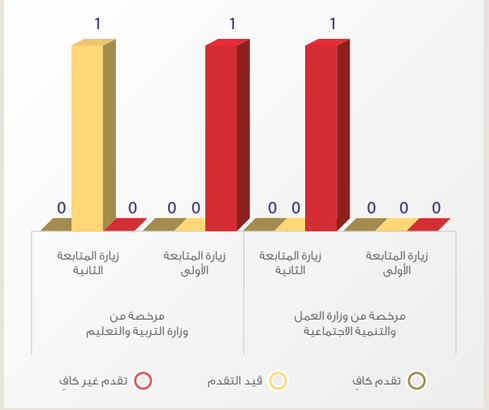

مؤسسات التعليم العالي

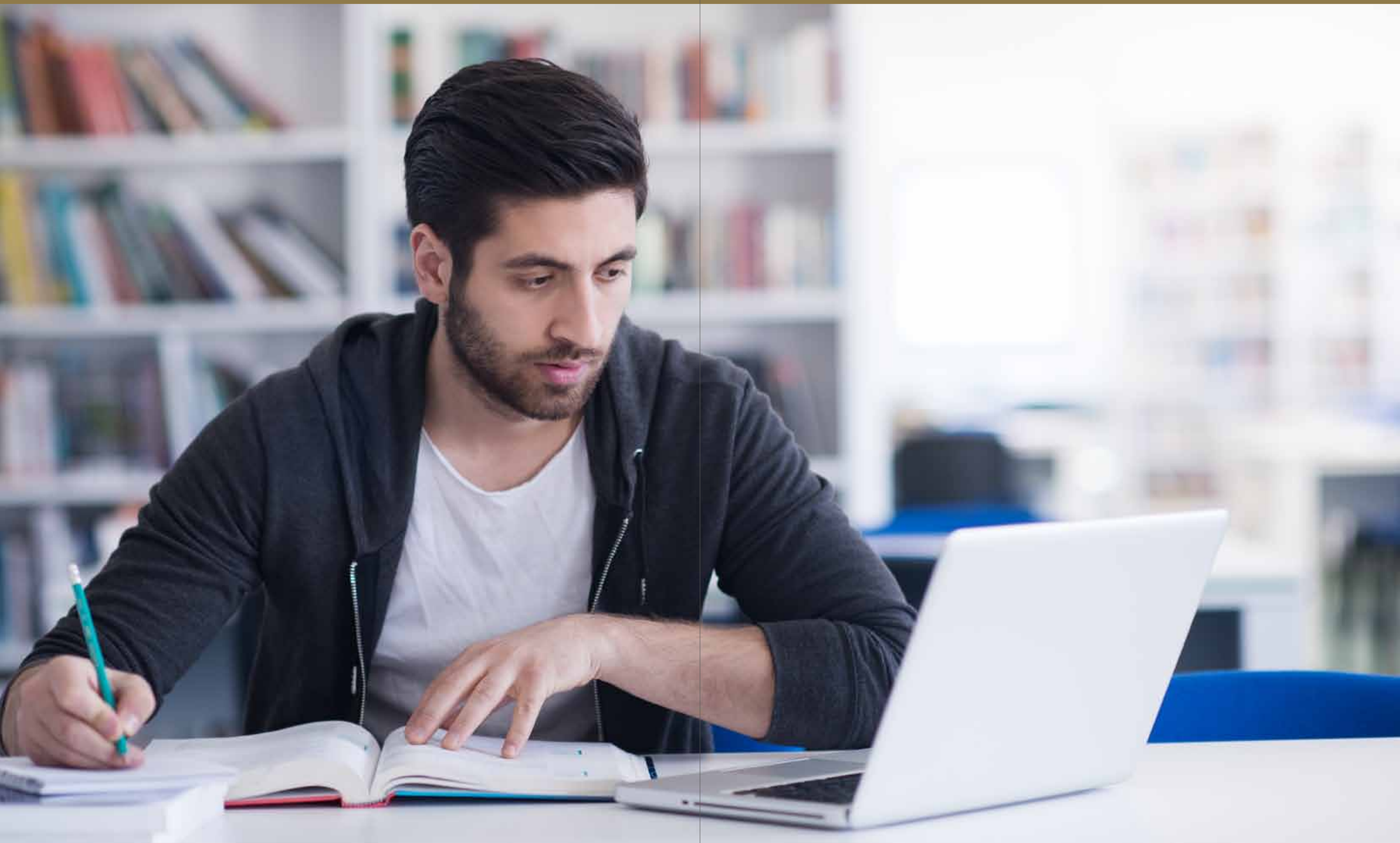

مؤسسات التعليم العالي

مقدمة

تقوم هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلةً في إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بإجراء نوعين من المراجعات يكملان بعضهما البعض، وهما: مراجعة الجودة المؤسسية، حيث تُقيَّم مؤسسة التعليم العالي بالكامل، وذلك فيما يتعلق بفاعلية ترتيبات ضمان الجودة المتبعة في تلك المؤسسات. ومراجعة البرامج الأكاديمية، حيث يتم تقييم جودة التعليم والتعلم والمعايير الأكاديمية الخاصة بالبرامج الأكاديمية، وتصدر الأحكام بشأن كل برنامج أكاديمي تراجع أداؤه.

وقد استكملت الهيئة الدورة الأولى من مراجعات الجودة المؤسسية في عام 2013، والمرحلة الأولى من الدورة الأولى للمراجعة البرامجية في 2011، في حين بدأت المرحلة الثانية منها في مايو 2012، والتي تتم فيها مراجعة البرامج الأكاديمية على مستويات البكالوريوس والماجستير التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين، كما أنهت الهيئة وضع إطار مراجعة الجودة المؤسسية للدورة الثانية، والذي يشمل أحكامًا ختامية. ومن المتوقع أن تنتهي الهيئة من الدورة الأولى لمراجعة البرامج الأكاديمية في ديسمبر 2017، ومن ثم ستقوم بوضع إطار مراجعة البرامج الأكاديمية للدورة الثانية.

مراجعة البرامج الأكاديمية

يركِّز إطار عمل مراجعة البرامج الأكاديمية (مراجعة البرامج في الكلية) على المعايير الأكاديمية لكل برنامج، وعلى عملية التعليم والتعلم، وجودة الترتيبات المُتخذة لضمان جودة كافة برامج التعلُّم على مستوى البكالوريوس والماجستير في أي كلية من الكليات، وفي جانب تخصصي محدد. وفي هذا الإطار، فإن كلمة «كلية» تُستخدم لتقابل مفردات أخرى مثل: «School» أو «Faculty»، أو أيَّ مصطلح مرادف آخر؛ للإشارة إلى المؤسسة التي تطرح برنامج تعليم عالٍ في مجال تعليمي معين. كما تدخل كافة البرامج المرخصة التي تؤدي إلى منح شهادة البكالوريوس، أو الماجستير ضمن هذا الإطار، وتخضع للمراجعة، باستثناء برامج الماجستير التي تقتصر على متطلب البحث العلمي فقط. كما تتم مراجعة كافة البرامج التي تطرحها كل كلية في وقتٍ متزامن.

وتتم مراجعة البرامج الأكاديمية باستخدام أربعة مؤشرات، لكل منها عددٌ من المؤشرات الفرعية التي تتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، وهي:

المؤشر (1): برنامج التعلّم:

يُظهِر البرنامج ملاءمة للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التعلّم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): كفاءة البرنامج:

يُعدُّ البرنامج كفوًا من حيث عدد الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين:

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة:

تساهم الترتيبات المُتَّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

ويُمثِّل المؤشر (1): «برنامج التعلّم»، حُكْمًا مُحدِّدًا؛ بمعنى إذا كان هذا المؤشر غيرَ مُستوفٍ، وبصرف النظر عما إذا كانت المؤشرات الأخرى مُستوفاة أم لا، فسيكون الحكم على البرنامج الأكاديمي بأنه: «غير جدير بالثقة»، حسب ما هو مبين في الجدول (1).

الجدول (1): معايير الأحكام الختامية لمراجعة البرامج الأكاديمية

المعايير	الحكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم (1)	قدرٌ محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات عندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

- **نتائج مراجعة البرامج الأكاديمية في العام الأكاديمي 2016–2017**

قامت الهيئة في العام الأكاديمي 2016–2017، بمراجعة ونشر تقارير (28) برنامجًا أكاديميًا في مجالات الإدارة، الهندسة، التصميم، العلوم، والتربية، تطرح في (7) مؤسسات، وبزيارة تتبعية لـ (8) برامج في مجال الإدارة تطرح في (3) مؤسسات تعليم عالٍ. ليصبح مجموع ما تم نشره في المرحلة الثانية لمراجعة البرامج الأكاديمية (102) تقرير، و(11) تقرير زيارة تتبعية.

وعند تحليل نتائج مراجعة البرامج الـ (28) التي تم نشرها، والتي تتوزع بين مجالات الإدارة، والهندسة، والتصميم، والعلوم والتربية، نجد أنَّ (23) برنامجًا من هذه البرامج بنسبة (82.1%) حصلت على حكم: «جديرٌ بالثقة»، في حين حصلت (3) برامج بنسبة (10.7%) على حكم: «قدرٌ محدودٌ من الثقة»، وبرنامجان بنسبة (7.2%) على حكم: «غيرُ جدير بالثقة»، حسب المبين في الشكل (35). كما يبين الشكل (36) عدد البرامج المستوفية لمتطلبات كل مؤشر من المؤشرات الأربعة. والمتتبع لنتائج مراجعات البرامج الأكاديمية يجد أن هناك تقدمًا في نتائج هذه المراجعات، وفي عدد البرامج الحاصلة على حكم: «جديرٌ بالثقة»، بالنسبة للعام الماضي، حيث بلغت نسبة البرامج الحاصلة على حكم: «جديرٌ بالثقة»، في العام الأكاديمي 2015–2016، (65%) فقط. إلا أنه ما زال من المقلق أن تحصل بعض البرامج على حكم: «قدرٌ محدود من الثقة»، أو «غيرُ جدير بالثقة»، خاصة عند تركز هذه الأحكام في بعض البرامج الحيوية، كما سيتم تفصيله في الفقرات التالية من هذا التقرير.

الشكل (35): نتائج مراجعات (28) برنامجًا تم نشر تقاريرها في العام الأكاديمي 2016–2017

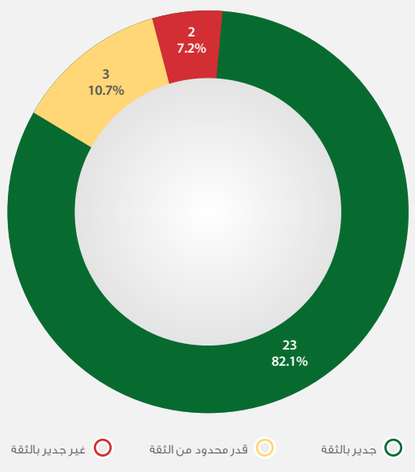

الشكل (36): عدد البرامج المستوفية لمتطلبات كل مؤشر من المؤشرات الأربعة من أصل (28) برنامجًا تم نشر تقاريرها في العام الأكاديمي 2016–2017

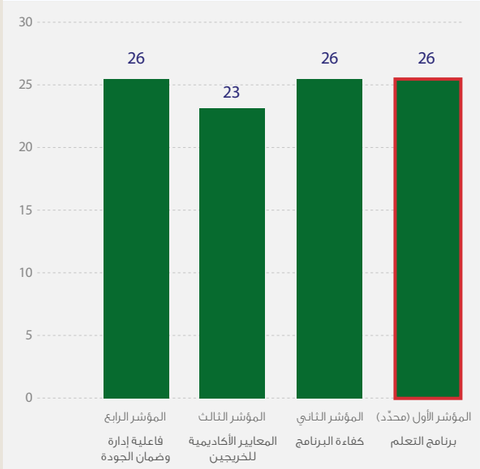

مؤسسات التعليم العالي

- **نتائج مراجعة البرامج الأكاديمية في مجال الإدارة**

تم في العام الأكاديمي 2016–2017، نشر تقارير مراجعة (3) برامج أكاديمية تطرح من قبل مؤسسة واحدة في إدارة الأعمال حصلت جميعها على حكم جدير بالثقة؛ ليصبح مجموع ما تم نشره في مجال الإدارة (41) برنامجًا أكاديميًا تطرح من قبل (11) مؤسسة تعليم عالٍ، حيث حاز (31) برنامجًا منها على حكم: «جديرٌ بالثقة»، في حين حصلت (5) برامج على حكم: «قدرٌ محدود من الثقة»، و (5) برامج على حكم: «غيرُ جدير بالثقة»، حسب المبين في الشكل (37).

وعند تحليل هذه النتائج، نجد أنَّ البرامج التي حازت على حكم: «جدير بالثقة»، تشمل (26) برنامجًا على مستوى البكالوريوس، و (5) برامج على مستوى الماجستير، في حين حصلت (3) برامج على مستوى البكالوريوس، وبرنامجان على مستوى الماجستير على حكم: «غيرُ جدير بالثقة»، حيث لم يستوفِ برنامج واحد على مستوى البكالوريوس، وبرنامجان على مستوى الماجستير متطلبات أي من المؤشرات الأربعة، في حين استوفى برنامجٌ واحدٌ على مستوى البكالوريوس متطلبات مؤشر واحد، كما استوفى برنامجٌ آخر على مستوى البكالوريوس متطلبات مؤشرين اثنين، لكنه لم يستوفِ متطلبات المؤشر الأول (المؤشر المحدد).

وبينما حازت (4) برامج على مستوى البكالوريوس، وبرنامجٌ واحدٌ على مستوى الماجستير على حكم: «قدرٌ محدود من الثقة»، حيث استوفى برنامجٌ واحدٌ من البرامج الأربعة على مستوى البكالوريوس، متطلبات مؤشرين من المؤشرات الأربعة، استوفى برنامجان على مستوى البكالوريوس، وبرنامجٌ واحدٌ على مستوى الماجستير متطلبات (3) مؤشرات.

وعند تجميع عدد البرامج المستوفية لمتطلبات كل مؤشر كما في الشكل (38)، نجد أن (36) برنامجًا من أصل (41) برنامجًا أكاديميًا قد لبَّى متطلبات المؤشر (1): «برنامج التعلّم»، كما لبَّى (35) برنامجًا متطلبات المؤشر (2): «كفاءة البرنامج»، في حين لبَّى (36) برنامجًا متطلبات المؤشر (4): «فاعلية إدارة وضمان الجودة»، وقد جاء أداء هذه البرامج في أضعف صوره في تلبية متطلبات المؤشر (3): «المعايير الأكاديمية للخريجين»، والذي لبَّى (33) برنامجًا فقط متطلباته.

الشكل (37): النتائج التراكمية لمراجعات الـ (41) برنامجًا في (11) مؤسسة تعليم عالٍ في مجال الإدارة

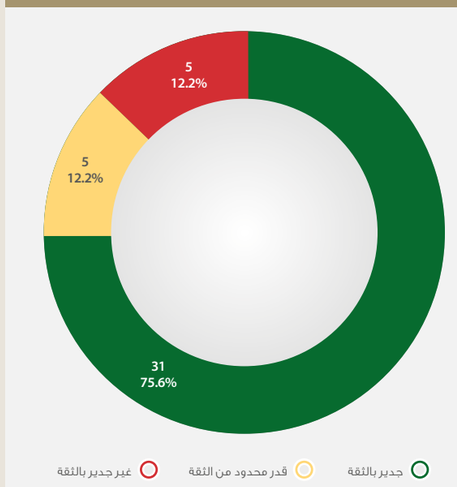

الشكل (38): عدد البرامج في مجال الإدارة المستوفية لمتطلبات كل مؤشر من المؤشرات الأربعة من أصل (41) برنامجًا أكاديميًا

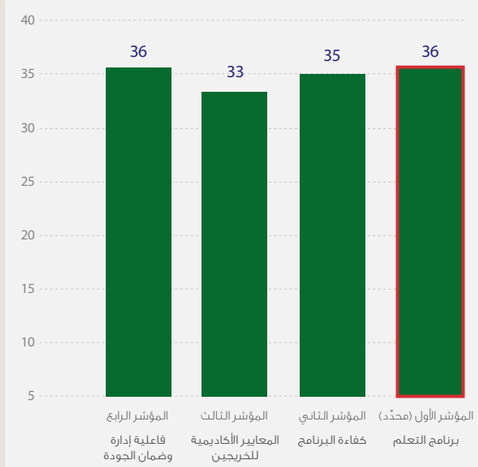

- **نتائج مراجعة البرامج الأكاديمية في مجال الهندسة**

تم في العام الأكاديمي 2016–2017، نشر تقارير المراجعات لـ (9) برامج أكاديمية في مجال الهندسة؛ جميعها على مستوى البكالوريوس، وتُطْرَحَ من قبل مؤسستي تعليم عالٍ، حازت جميعها على حكم: «جديرٌ بالثقة»، وبذلك أصبح مجموع ما تم نشره في مجال الهندسة (16) برنامجًا أكاديميًا تطرح من قبل (5) مؤسسات تعليم عالٍ، حيث حاز (13) برنامجًا منها على حكم: «جديرٌ بالثقة»، في حين حصل برنامجان على حكم: «قدر محدود من الثقة»، وبرنامجٌ واحدٌ على حكم: «غير جدير بالثقة» حسب المبين في الشكل (39).

الشكل (39): نتائج مراجعات (16) برنامجًا في (5) مؤسسات تعليم عالٍ في مجال الهندسة

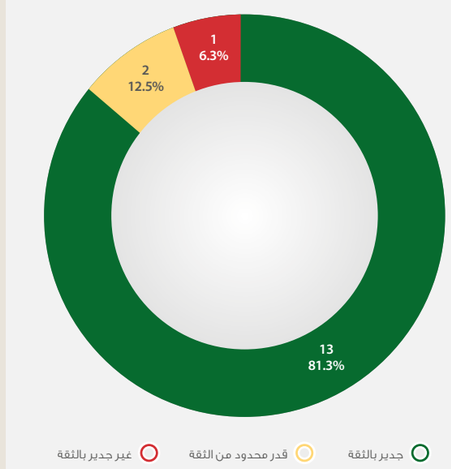

عند تحليل نتائج المراجعات، نجد أن البرامج الـ (13) الحائزة على حكم: «جدير بالثقة» تُطْرَحَ جميعها في (3) مؤسسات تعليم عالٍ، اثنتان منها حكوميتان والثالثة خاصة، فيما لم تحصل أي من البرامج المقدمة في مؤسستي تعليم عالٍ خاصتين في مجال الهندسة على حكم: «جدير بالثقة»، وهو الأمر الذي يبعث على القلق عن مدى استعداد وكفاءة هاتين المؤسستين لتقديم مثل هذه البرامج، خاصة فيما يتصل بالموارد المادية، وتنوع التخصصات الأكاديمية لأعضاء الهيئة الأكاديمية، أضف إلى ذلك عدم اتساق إمكانيات وقدرات الطلبة المقبولين مع متطلبات هذه البرامج، والذي يؤدي إلى ضعف مخرجاتها، كما يتضح من تسرب أعداد كبيرة من الطلبة الملتحقين بها، وعدم قدرة البرامج على تلبية متطلبات المؤشر (3): «المعايير الأكاديمية للخريجين»، كما يتضح من الشكل (40).

الشكل (40): عدد البرامج في مجال الهندسة المستوفية لمتطلبات كل مؤشر من المؤشرات الأربعة من أصل (16) برنامجًا أكاديميًا.

مؤسسات التعليم العالي

- **نتائج مراجعة البرامج في مجال التصميم**

تم في العام الأكاديمي 2016–2017، نشر تقارير المراجعات لـ (8) برامج أكاديمية في مجال التصميم؛ تُطْرَحُ من قبل (4) مؤسسات تعليم عالٍ، وتتوزع هذه البرامج بين كليات الهندسة، والتصميم، والعلوم. وإذا أضفنا ما تم نشره سابقًا في هذا المجال – وهو برنامج واحد على مستوى البكالوريوس في التصميم الداخلي، والذي يقدم في كلية هندسة – يصبح ما تمت مراجعته في هذا المجال (9) برامج، حصلت (5) منها على مستوى البكالوريوس، وبرنامج واحد على مستوى الماجستير على حكم: «جديرٌ بالثقة»، فيما حصل برنامجان على حكم: «قدرٌ محدود من الثقة»، وبرنامج واحدٌ على حكم: «غيرُ جدير بالثقة»، حسب المبين في الشكل (41).

الشكل (41): نتائج مراجعات (9) برامج في (4) مؤسسات تعليم عالٍ في مجال التصميم

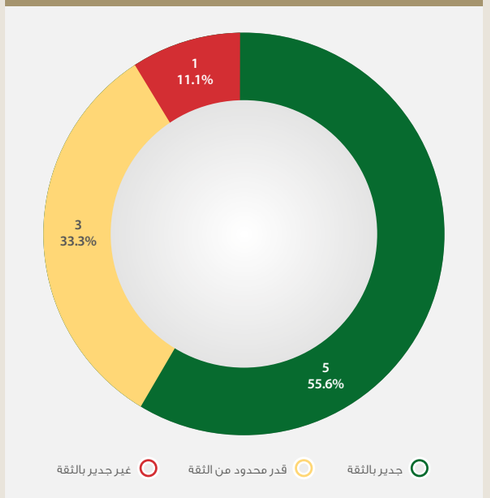

وعند فحص طبيعة التخصصات المقدمة في هذه البرامج، نجد ضعفًا في برامج التصميم الداخلي المقدمة، حيث تشمل هذه المراجعات (5) برامج بكالوريوس في التصميم الداخلي، حصل اثنان منها فقط على حكم: «جديرٌ بالثقة»، فيما حصل برنامجان على حكم: « قدرٌ محدود من الثقة»، والبرنامج الخامس حصل على حكم: «غيرُ جدير بالثقة»، وهو الأمر الذي يثير الكثير من القلق، خاصة وأن خريجي هذه البرامج يعملون في مجالات حيوية في سوق العمل، ولم يستطع أيٌّ من هذه البرامج الثلاثة تحقيق متطلبات المؤشر (3): «المعايير الأكاديمية للخريجين»، حسب المبين في الشكل (42). ويرجع ذلك – بوجه عام – إلى نقص الموارد المادية والكفاءات الأكاديمية اللازمة ذات الخبرة العملية؛ مما يؤثر على المخرج الأساسي من عملية التعلم؛ وهو تزويد سوق العمل بخريجين ذوي مهارات عالية، وقادرين على التنافس محليًا، وإقليميًا، وعالميًا، تنفيذًا للرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين 2030.

شكل (42): عدد البرامج في مجال التصميم المستوفية لمتطلبات كل مؤشر من المؤشرات الأربعة من أصل (5) برامج أكاديمية

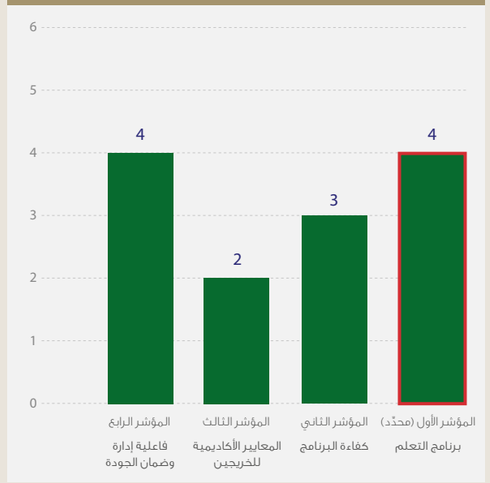

- **نتائج مراجعة البرامج في العلوم والتربية**

أما في مجال العلوم، فقد قامت الهيئة في العام الأكاديمي 2016–2017، بنشر تقارير (6) برامج تُطْرَحُ في مؤسستي تعليم عالٍ، (5) من هذه البرامج تقدم من قبل مؤسسة تعليم عالٍ حكومية حصلت جميعها على حكم: «جدير بالثقة»، فيما حصل البرنامج السادس الذي يُطْرَحُ في مؤسسة تعليم عالٍ خاصة على حكم: «قدرٌ محدود من الثقة».

وفي مجال التربية قامت الهيئة بنشر تقرير لبرنامج البكالوريوس في التربية يُطْرَحُ في مؤسسة تعليم عال حكومية، وقد حصل على حكم: «جدير بالثقة»، كما قامت بنشر تقرير لبرنامج بكالوريوس الاتصال والوسائط المتعددة الذي يُطْرَحُ في مؤسسة تعليم عالٍ خاصة، وقد حصل على حكم: «غير جدير بالثقة».

- **النتائج التراكمية لمراجعات البرامج الأكاديمية**

منذ بدء مراجعات المرحلة الثانية من الدورة الأولى للبرامج الأكاديمية في العام الأكاديمي 2011–2012، قامت الهيئة بمراجعة ونشر تقرير (102) برنامجٍ أكاديميٍّ في مجالات الطب، والعلوم الصحية، وعلوم الحاسوب، وتقنية المعلومات، والإدارة، والحقوق، والهندسة، والتصميم، والعلوم، والتربية، تُطْرَحُ في (36) كلية تابعة إلى (13) مؤسسة تعليم عالٍ.

وعند تجميع نتائج المراجعات، حسب المبين في الجدول (2)، والشكل (43)، نجد أن (74) برنامجًا أكاديميًا بنسبة (72.5%) قد حاز على حكم: «جدير بالثقة»، في حين حصل (12) برنامجًا أكاديميًا بنسبة (11.8%) على حكم: «قدرٌ محدود من الثقة»، و(16) برنامجًا بنسبة (15.7%) على حكم: «غير جدير بالثقة».

الجدول (2): نتائج عمليات مراجعة البرامج الأكاديمية لـ (102) برنامج أكاديمي حسب المستوى، ومجال التخصص في الطب، والعلوم الصحية، وعلوم الحاسوب، وتقنية المعلومات، والإدارة، والحقوق، والهندسة، والتصميم، والتربية، والعلوم

عدد البرامج	المستوى ومجال التخصص	جدير بالثقة	قدرٌ محدود من الثقة	غير جدير بالثقة
2	بكالوريوس في مجال الطب	1	0	1
5	بكالوريوس في مجال العلوم الصحية	5	0	0
2	ماجستير في مجال العلوم الصحية	1	0	1
12	بكالوريوس في مجال علوم الحاسوب وتقنية المعلومات	6	1	5
2	ماجستير في مجال علوم الحاسوب	1	0	1
33	بكالوريوس في مجال الإدارة	26	4	3
8	ماجستير في مجال الإدارة	5	1	2
3	بكالوريوس في مجال الحقوق	3	0	0
2	ماجستير في مجال الحقوق	2	0	0
16	بكالوريوس في مجال الهندسة	13	2	1
8	بكالوريوس في مجال التصميم	4	3	1
1	ماجستير في مجال التصميم	1	0	0
8	بكالوريوس في مجال العلوم ومجال التربية	6	1	1
المجموع: (102) برنامج أكاديمي في (36) كلية		74	12	16

مؤسسات التعليم العالي

الشكل (43): النتائج التراكمية لمراجعة (102) برنامج أكاديمي

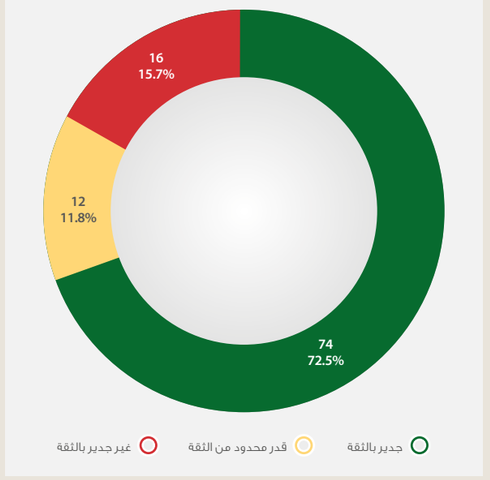

الشكل (44): عدد البرامج المستوفية لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة من أصل (102) برنامج أكاديمي

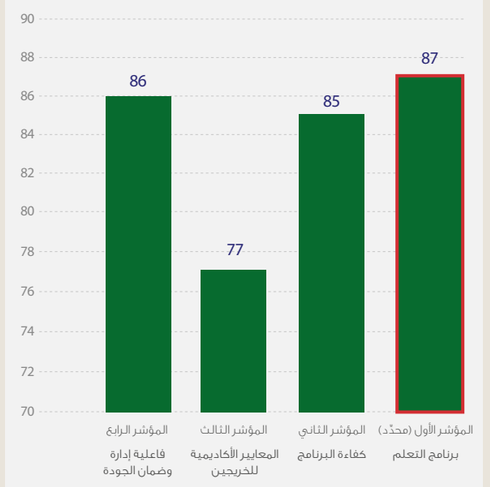

عند تجميع عدد البرامج المستوفية لمتطلبات كل مؤشر (الشكل 44)، وتحليل نتائج المراجعات والاستنتاجات التي توصلت إليها اللجان المختلفة لجميع المراجعات التي تمت في المرحلة الثانية لمراجعة البرامج الأكاديمية، وتم نشر تقاريرها من خلال إطار عمل «مراجعة البرامج في الكلية»، نجد التالي:

- **المؤشر (1): برنامج التعلُّم**

أظهرت البرامج التي تمت مراجعتها حتى الآن أفضل أداء من حيث تلبية متطلبات المؤشر (1): «برنامج التعلّم»، وهو ما تمت الإشارة إليه في التقرير السنوي السابق، حيث استمرت مؤسسات التعليم العالي في مراجعة وتطوير هيكل ومفردات برامجها الأكاديمية، ومقايسة محتوى كل برنامج مع ما يقدم في برامج مماثلة لمؤسسات تعليم عالٍ محلية، وإقليمية، ودولية، إضافة إلى مواءمة البرنامج مع معايير الهيئات المهنية الدولية ذات الصلة متى توفر ذلك، وإنَّ كان كل هذا يتم غالبًا بصورة غير رسمية، ويعتمد بالدرجة الأولى على ما يمكن الوصول إليه من خلال المعلومات المنشورة على الإنترنت.

ويبين الشكل (44) أن (87) برنامجًا من أصل (102) برنامج أكاديمي قد استوفى متطلبات المؤشر (1). كما تجدر الإشارة هنا إلى أنَّ جميع البرامج الأكاديمية التي تُطْرَحُ في مملكة البحرين تبنت منهجية التعلم المبني على المخرجات؛ نتيجة متطلبات إطار مراجعة البرامج الأكاديمية للهيئة، كما كان لقيام بعض المؤسسات بمواءمة مخرجات التعلم المطلوبة للبرامج والمقررات الدراسية مع المحددات الوصفية للإطار الوطني للمؤهلات أثر في تطوير هذه المخرجات. كما أنَّ لدى البرامج الأكاديمية المطروحة حاليًا سياسات رسمية للتعليم والتعلم والتقييم، وإن كانت تحتاج إلى مراجعة وتطوير في بعض منها.

وتشير تقارير العديد من المراجعات التي قامت بها الهيئة إلى تبني أعضاء الهيئات الأكاديمية طرائق متنوعة في التعليم والتعلم بما يتناسب مع مخرجات التعلم المطلوبة، ولكون الطالب محور العملية التعليمية. ويشيد الطلبة في غالبية البرامج الأكاديمية بوجود هيئة أكاديمية متفانية في عملها، ويمكن التواصل معها بسهولة متى واجهتهم صعوبات متصلة بالمادة العلمية، أو بالواجبات والمشروعات التي تُطلبُ منهم، إلا أن اعتماد الطالب على عضو هيئة تدريس المقرر مازال كبيرًا؛ مما قد يؤثر سلبًا على تطوير قدرة الطالب على التعلم المستقل، خاصة في برامج الماجستير التي يتوقع فيها من الطالب قدر كبير من العمل المستقل. وعليه، أكد عدد من تقارير المراجعة على ضرورة توظيف إستراتيجيات تعليم وتعلم متنوعة تنمي لدى الطالب حس المسئولية الفردية تجاه التعلم الذي يتلقاه، إضافة إلى تنمية قدرته على التعلم المستقل من خلال توفير بيئة تعلم مناسبة.

وتتوفر لدى الغالبية العظمى من مؤسسات التعليم العالي منصات تعلم افتراضية تساهم في دعم تقديم البرامج الأكاديمية، غير أنَّ معظم هذه البرامج تستفيد من هذه المنصات في تحميل محتويات المقررات الدراسية والواجبات، وأعمال الطلبة، إضافة إلى بعض الحالات التي يتم استخدام المنصة فيها للتواصل. وتشير تقارير المراجعة إلى ضرورة الاستفادة من هذه المنصات بصورة تفاعلية بشكل أكبر؛ تساعد على توصيل المنهج الدراسي بصورة شمولية متكاملة، من خلال تطوير قدرات أعضاء هيئات التدريس فيما يتصل بتصميم مناهج دراسية قادرة على الاستفادة من جميع الإمكانيات المتاحة في التعليم التفاعلي لهذه المنصات، وربطها بما يقدم في القاعات الدراسية؛ لتحفيز الطلبة وتشجيعهم على الاستفادة من التعليم الإلكتروني بصورة أكثر اتساعًا وعمقًا، تطور من خلالها قدراتهم التكنولوجية ومهاراتهم العامة.

كما يشير الشكل (44) إلى أن (15) برنامجًا أكاديميًا لم تستوفِ متطلبات المؤشر (1): «برنامج التعلّم»؛ نتيجة ضعف بنية البرنامج من ناحية العمق والسعة، وغياب بعض المقررات الأساسية، خاصة في برامج التصميم والبرامج التي تهدف إلى تغطية أكثر من تخصص في الوقت نفسه، وتنتهي إلى عدم توازن بنيتها فيما يتعلق بجميع التخصصات. كما أنَّ مخرجات التعلم المطلوبة لبعض هذه البرامج غير مناسبة لطبيعة البرنامج ومستواه، وغير قابلة للقياس؛ مما يؤثر على العملية التعليمية للبرنامج. وتشير تقارير مراجعة هذه البرامج إلى الحاجة لتدريب أعضاء الهيئة الأكاديمية على منهجية التعلم المبني على المخرجات.

- **المؤشر (2): كفاءة البرنامج**

لبى (85) برنامجًا أكاديميًا من أصل (102) برنامج متطلبات المؤشر (2): «كفاءة البرنامج»، حيث تمكنت المؤسسات التي تطرح هذه البرامج من توفير الحد الأدنى المطلوب للموارد المادية، إضافة إلى توفير هيئة أكاديمية مناسبة. كما قامت هذه المؤسسات بتوفير الخدمات الأساسية الضرورية للطلبة، ومساندة الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، غير أن شروط القبول في عدد من هذه البرامج غير مناسبة، حيث تقترب سياسة القبول لدى عدد من مؤسسات التعليم العالي من سياسة الباب المفتوح، من خلال قبول جميع المتقدمين للبرنامج مباشرةً، أو من خلال إخضاعهم لدراسة مقررات استدراكية، والتي تتسم في كثير من الأحيان بعدم التوازن، ولا تساهم بصورة فاعلة في إعداد الطلبة للدراسة الجامعية، والاحتياجات المتصلة بالبرنامج وطبيعته، والذي ينتج عنه تسرب أعداد كبيرة من الطلبة من بعض هذه البرامج، خاصة الرصينة منها، وهو الأمر الذي يجب معالجته لما يشكل من هدر للأموال والوقت.

كما مازال عبء التدريس يشكل قلقًا في غالبية البرامج، حيث نجد أنَّ الغالبية العظمى من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة، يُكلفون بالحد الأقصى الذي تسمح به قرارات مجلس التعليم العالي، ولا تختلف المؤسسات الحكومية عن الخاصة في ذلك، حيث لا تخلو تقارير المراجعات الخاصة ببرامجها في أغلب الأحيان، من توصية تتصل بتقليل عبء النصاب التدريسي؛ كون هذه الأعباء تؤثر سلبًا على المساهمات البحثية للهيئة الأكاديمية، والتي تعاني أيضًا من عدم وجود خطة فاعلة على مستوى المؤسسة لتطوير القدرات البحثية للهيئة الأكاديمية، وتحفيز البحث العلمي.

كما تشير تقارير المراجعة إلى استخدام بعض مؤسسات التعليم العالي وسائل متنوعة لتعزيز التعلم غير الرسمي مثل الحلقات النقاشية خارج المقررات الدراسية، والندوات، وورش العمل، إضافة إلى الزيارات الميدانية، وحتى الزيارات خارج الدولة، والتي تساهم بشكل كبير في توسيع مدارك الطلبة، وإثراء تجربة التعليم والتعلم التي يتلقونها من خلال الحياة الجامعية. غير أنَّ افتقار العديد من المؤسسات إلى بنية تحتية وموارد مادية غنية، توفر للطلبة مساحات للنقاش، ومختبرات، وبرمجيات متطورة تحفزهم على الاستخدام الأمثل لها، إضافة إلى افتقار المكتبات مصادر التعلم، كالكتب والمجلات والدوريات العلمية؛ الفصلية منها والدورية، وافتقارها لأماكن مناسبة للاطلاع الفردي والجماعي، وضعف خدمات المرافق الترفيهية المتوفرة في الحرم الجامعي يؤدي في كثير من الأحيان إلى تعامل الطلبة مع الحرم الجامعي على أنه مكان لتلقي المحاضرات فقط. والذي يؤثر سلبًا على الهدف في توفير بيئة تعلم مشجعة تساهم في بناء شخصية متكاملة للطالب بما يتناسب مع احتياجات المملكة.

أما فيما يخص البرامج التي لم تستوفِ متطلبات هذا المؤشر، فقد كان نتيجة ضعف في الموارد المادية، وبالأخص في توفير مختبرات، وأجهزة، وبرمجيات مناسبة، والتأكد من عملها من خلال القيام بالصيانة الدورية لها، والتأكد من أنَّ إمكانيات، وقدرات الطلبة المقبولين مناسبة لأهداف واحتياجات البرنامج، إضافة إلى الحاجة لتوفير هيئة أكاديمية مستقرة ومناسبة للتخصصات الفرعية في البرنامج، خاصة فيما يتصل بالبرامج المتعددة التخصصات.

مؤسسات التعليم العالي

وتشير تقارير مراجعة هذه البرامج، خاصة تقارير مراجعة البرامج في مجال الهندسة، والتصميم، وتقنية المعلومات، بما فيها بعض البرامج الحاصلة على حكم: «جديرٌ بالثقة»، إلى ضرورة التوسع في تعيين أعضاء هيئة تدريس، ممن يمتلكون خبرة عملية مناسبة، وألا تتقيد المؤسسات بالحد الأقصى المسموح به لنسبة الطلبة إلى عضو هيئة التدريس كأساس وحيد لتحديد عدد أعضاء هيئة التدريس الذين يتم تعيينهم. كما يجب توفير مساحات كافية لكل طالب في القاعات المستخدمة كاستوديوهات التصميم؛ وإجراء مقايسة مرجعية للتقنيات، والدعم ذي الصلة بالورش والمواد المختبرية مع كليات هندسة رائدة.

كما أن المتتبع لتقارير مراجعة البرامج المقدمة في مؤسسات التعليم العالي الحكومية يلاحظ أن هذه البرامج تقع تحت ضغط عالٍ وذي وتيرة متزايدة، وذلك نتيجة لازدياد عدد الطلبة المقبولين فيها. كما أن البنية التحتية، وإن كانت تفي بالغرض إلى الآن، إلا أن عددًا من التقارير تشير إلى ضرورة توسعتها وتجديدها بما يتناسب مع الاحتياجات المستقبلية لهذه البرامج وذلك للمحافظة على المستوى الأكاديمي لخريجي هذه البرامج والارتقاء به بما يتناسب واحتياجات الخطة الاقتصادية الوطنية لمملكة البحرين 2030، خاصة وأنَّ مؤسستي التعليم العالي الوطنيتين ما زالتا تمثلان الرافد الأساسي في توفير احتياجات سوق العمل.

- **المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين**

جاء أداء هذه البرامج في أضعف صوره في تلبية متطلبات المؤشر (3): «المعايير الأكاديمية للخريجين»، والتي لبى (77) برنامجًا أكاديميًا فقط من الـ (102) برنامج متطلبات هذا المؤشر. فعلى الرغم من استيفاء (87) برنامجًا بمتطلبات المؤشر (1): «برنامج التعلم» كما ذُكر أعلاه، إلا أنَّ سياسات القبول في عدد من هذه البرامج كانت أقرب إلى سياسة الباب المفتوح، كما أنَّ غياب برنامج تأهيلي/ تمهيدي مناسب يُعدُّ الطالب المقبول لمتطلبات البرنامج الأساسية قد ساهم – وبشكل رئيس – في أن يتم تقديم البرنامج فعليًا بصورة لا تتناسب مع نوعه ومستواه. وقد نتج عن ذلك عدم تدريس المادة العلمية بشكل متكامل وعميق بما فيه الكفاية، ومن ثم جاءت أدوات التقييم بصورة لا تتناسب مع مخرجات التعلم المطلوبة، والدرجة العلمية للمؤهل، خاصة تلك المتصلة بمهارات التفكير العليا، ومهارات التحليل وحل المشكلات. ويتجلى ذلك بصورة أكثر وضوحًا في مقررات السنة النهائية، ومشروعات التخرج، خاصة في البرامج ذات الطبيعة المهنية.

والجدير بالذكر أن الكثير من البرامج تحتاج إلى تطوير أو إعادة النظر في الآليات المستخدمة؛ لضمان تقييم مخرجات التعلُّم المطلوبة لكل من البرنامج والمقررات الدراسية بصورة منتظمة وشاملة، وتحديد مدى تحقق هذه المخرجات والمواصفات المطلوبة للخريجين، حيث إنَّ عدم وجود آليات رسمية للمقايسة المرجعية للمستوى الأكاديمي لطلبة البرنامج وخريجيه لا يُمكِّن القائمين على البرنامج من ضمان توافق مستوى أداء الطلبة والخريجين مع البرامج المماثلة محليًا وإقليميًا ودوليًا. وعلى الرغم من أن بعض البرامج استفادت من وجود سياسة للاعتدال الداخلي والخارجي؛ للتأكد من رصانة أدوات التقييم، وضمان ملاءمتها لمخرجات التعلم المراد التحقق من مدى اكتساب الطالب لها، غير أنَّ هذه الآليات مازالت في بدايتها، وإن كان تأثيرها الإيجابي قد تم ملاحظته في عدد من البرامج.

أما في البرامج التي لم تلبِّ متطلبات هذا المؤشر، فقد أدَّى ضعف الاعتدال/ التدقيق الداخلي، وغياب التدقيق الخارجي المستقل، بالإضافة إلى الضعف الملحوظ في التدريس الذي يتلقاه الطلبة إلى انخفاض مستوى أعمالهم ومشروعات تخرجهم النهائية بصفة خاصة، والتي تعد أداة أساسية للتحقق من المعايير الأكاديمية لهذه البرامج. والجدير بالذكر أنَّ أغلب الكليات والأقسام، بناءً على التوصيات المتضمنة في تقارير المراجعة، لديها مجالس استشارية تضمُّ في عضويتها خبراء من ذوي التخصص، وأرباب الأعمال، وخريجي البرنامج، وإن كان المرجو أن تقوم جميع مؤسسات التعليم العالي بإنشاء وتفعيل هذه المجالس لما لها من دور أساسي في إثراء وتطوير البرامج ومخرجاتها.

- **المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة**

استوفى (86) برنامجًا من الـ (102) برنامج متطلبات المؤشر (4): «فاعلية إدارة وضمان الجودة»، وتشير نتائج المراجعات للعام الأكاديمي 2016–2017، إلى تراجعٍ في أداء البرامج الأكاديمية، حيث يبين الشكل (36) أنَّ برنامجين من أصل (28) برنامجًا لم يستطيعا تلبية متطلبات المؤشر (3)، فيما أشار التقرير السنوي للعام الماضي إلى أنَّ جميع البرامج التي تم نشر تقارير مراجعاتها في العام الأكاديمي 2015–2016، تمكنت من استيفاء متطلبات هذا المؤشر.

وعلى الرغم من ذلك، فقد أكدت غالبية تقارير المراجعة التي تم نشرها في العام الأكاديمي 2016–2017، تطور آليات ضمان الجودة الداخلية لمؤسسات التعليم العالي، وانتشار وتأصيل المبادئ الرئيسة لضمان الجودة، والدور الرئيس لأعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية في ذلك. غير أنَّ انعكاس هذه العمليات الداخلية للمؤسسة على المستوى الأكاديمي للخريجين مازال في مراحله الأولى في كثير من مؤسسات التعليم العالي، وذلك في كثير من الأحيان؛ نتيجة عدم استقرار الموظفين، والتغيير المستمر في السياسات المتبعة، وعدم الانتظام في تنفيذ عمليات ضمان الجودة، إضافة إلى الضعف في عمليات المتابعة، كما أنَّ لعدم تفرغ القيادة العليا للبرنامج بمن فيهم العميد ورئيس القسم لإدارة وقيادة الجانب الأكاديمي للبرنامج بصورة فاعلة أثرًا كبيرًا في محدودية أثر هذه العمليات، حيث تتحول سياسات الجودة إلى عمليات يقوم بها القائمون على البرامج بشكل روتيني وآلي دون التوقف لقياس الأثر وتقييم مدى فاعلية هذه العمليات.

كما أنَّ لعدم استقرار الهيئة الأكاديمية والإدارية في بعض من هذه المؤسسات، والتي ينتج عنها في غالب الأحيان، التغير المستمر للسياسات والآليات بشكل اعتباطي لا يعتمد على دراسات رصينة، أثرًا كبيرًا في عدم نضج السياسات والآليات المستخدمة، وبالتالي محدودية أثرها في تطوير البرامج وطرائق تقديمها ومخرجاتها. ولتطوير عمليات الجودة، فإنه يجب على القائمين على البرنامج العمل على دمج الآليات المختلفة لضمان جودة ما يقدم، من خلال تنفيذها بصورة منتظمة ومتكاملة، مع قياس مدى فاعليتها وتطويرها؛ لضمان استمرارية تطور هذه البرامج لتواكب التطور في التعليم العالي والتخصص بشكل أساسي.

كما تشير تقارير المراجعة غالبًا إلى عدم اعتماد طرائق وآليات أكثر علمية ورسمية لدراسة حاجات سوق العمل خارج قيام مؤسسات التعليم العالي باستشراف من خلال استطلاعات محدودة لأرباب الأعمال والخريجين والمنشورات المتاحة، حيث لا تقوم هذه المؤسسات بدراسات تفصيلية عن احتياجات سوق العمل، وما يستلزم ذلك من تغييرات طويلة الأمد على مستوى البرنامج. ولذا، يوصي عددٌ من لجان المراجعة مؤسسات التعليم العالي باعتماد طرائق وآليات أكثر علمية ورسمية لدراسة حاجات سوق العمل.

- **الزيارات التتبعية**

تعدُّ الزيارة التتبعية التي تقوم بها الهيئة جزءًا من منظومة ضمان الجودة والتحسين المستمر، حيث تطبق الزيارة التتبعية على كافة البرامج الأكاديمية التي خضعت للمراجعة من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي وفق إطار «مراجعة البرامج في الكلية»، وصدر في حقها حُكم: «قدْرٌ محدودٌ من الثقة»، أو «غيرُ جدير بالثقة»، حيث يتم تقييم التقدُّم المتحقق في البرنامج استنادًا إلى إطار المراجعة المنشور، وسياسات وإجراءات الهيئة.

وتركز الزيارة التتبعية على تقييم كيفية تعامل المؤسسة مع التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة. وفيما يتعلق بكل توصية وردت ضمن كل مؤشر من المؤشرات الأربعة، تصدر لجنة المراجعة التي تقوم بالزيارة التتبعية حُكمها فيما إذا كانت تلك التوصية «مُعالجة بالكامل»، «مُعالجة جزئيًا»، أو «غير مُعالجة». كما تصدر حُكمًا إجماليًا فيما إذا كان هناك «تقدمٌ جيد»، «تقدمٌ ملائم»، أو «تقدمٌ غير ملائم» في معالجة التوصيات بشكل عام.

وفي العام الأكاديمي 2016–2017، قامت الإدارة بإجراء (3) زيارات تتبعية قيمت من خلالها مستوى التقدم لـ (8) برامج في الإدارة، والتي تُطرح من قبل (3) مؤسسات تعليم عال، حيث حصلت (6) برامج، تقدم من قِبل مؤسستي تعليم عال، على حكم: «تقدم ملائم»؛ نتيجة قيام المؤسستين بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة، خاصة تلك التوصيات التي لها تأثير كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية، وعليه فليست هناك حاجة للقيام بزيارة تتبعية أخرى لهذه البرامج، فيما حصل برنامجان على حكم: «تقدم غير ملائم»، والذي يثير القلق كون المؤسسة القائمة على هذين البرنامجين لم تستطع معالجة توصيات رئيسة ذات تأثير مباشر على جودة البرنامجين، حتى بعد مرور أكثر من سنة على نشر تقارير المراجعة لهذين البرنامجين، وعليه يترتب القيام بزيارة تتبعية ثانية لها؛ للوقوف على مدى معالجتها التوصيات التي تضمنها تقريري المتابعة.

نتائج الامتحانات الوطنية

نتائج الامتحانات الوطنية

مقدمة

نَفَّذت هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلة في إدارة الامتحانات الوطنية امتحاناتها للعام 2017، على طلبة المدارس الحكومية، وطلبة المدارس الخاصة المشاركة بصورة اختيارية؛ إذ أدى طلبة الصف التاسع الامتحانات الوطنية في دورتها التاسعة خلال شهر مايو، كما أدى طلبة الصف الثاني عشر الامتحانات الوطنية في دورتها الخامسة خلال شهر مارس. وقد تعاونت المدارس المشاركة في تنفيذ هذه الامتحانات وفق الأنظمة والإجراءات المتبعة في هيئة جودة التعليم والتدريب.

في الدورة التاسعة عام 2017، أدَّى الامتحانات الوطنية جميع طلبة الصف التاسع من (60) مدرسة حكومية، إضافة إلى (18) مدرسة خاصة شاركتْ بصفة اختيارية. وبوجه عام، فقد بلغ عدد الطلبة الذين تقدموا لأداء الامتحانات الوطنية لهذه الدورة (11,312) طالبًا وطالبةً من طلبة المدارس الحكومية، و (744) طالبًا وطالبةً من طلبة المدارس الخاصة، علمًا أن الامتحانات الوطنية التي تَقدَّم طلبة الصف التاسع لأدائها تمثلت في (4) مواد، هي: اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والرياضيات، والعلوم.

وفي مرحلة لاحقة من تنفيذ الامتحانات الوطنية للصف التاسع، باشرت الهيئة عملية تصحيح هذه الامتحانات خلال شهر مايو 2017، وذلك بحسب الأنظمة والإجراءات المُتَّبعة. وقد احتسبت درجات الطلبة وفق مستوى المجموع النهائي لكل ورقة امتحان. ومن جهة أخرى، تمَّ احتساب الدرجات لكل مادة على مستوى كل فقرة اختبارية في أسئلة الامتحانات لعينة عشوائية مشتركة بين المواد تمثل نسبة (10%) فقط من مجموع الطلبة؛ وذلك لإجراء تحليل تفصيلي حول أداء طلبة هذه العينة بناءً على الموضوعات والمهارات. وعليه فإن تحليل بعض النتائج يستند إلى مستوى أداء جميع الطلبة في الامتحانات الوطنية، فيما يستند تحليل بعض النتائج الأخرى إلى مستوى الأداء في الامتحانات لعينة عشوائية تمثل نسبة (10%) فقط من مجموع الطلبة الوارد أعلاه.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن إجراء مقارنة بين درجة أداء طلبة المدارس الحكومية والمدارس الخاصة بطريقة مباشرة؛ نظرًا إلى قلة عدد طلبة المدارس الخاصة الذين أدوا الامتحانات الوطنية هذا العام، إضافة إلى أنَّ هؤلاء الطلبة لا يشكلون عينة تمثيلية لطلبة المدارس الخاصة في مملكة البحرين؛ لذا يجب الحذر من تعميم النتائج التي تم التوصل إليها.

ونظرًا لمحدودية عدد طلبة المدارس الخاصة المشاركة في امتحانات الصف التاسع، فإنه لا يمكن إجراء تحليل منفصل خاص بهم، وعليه فإن نتائجهم ستكون مشمولة ضمن نتائج المدارس الحكومية.

ومن جهة أخرى، نفَّذت الهيئة هذا العام 2017، الدورة الخامسة من الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر في اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، وحل المشكلات، وقد أدَّى هذه الامتحانات الوطنية (36) مدرسة حكومية، إضافة إلى مشاركة (12) مدرسة خاصة بصورة اختيارية، وبلغ مجموع الطلبة الذين أدَّوا الامتحانات الوطنية (9,633) طالبًا وطالبة من المدارس الحكومية، و(342) طالبًا وطالبةً من المدارس الخاصة.

وأنجزت هيئة جودة التعليم والتدريب تصحيح جميع الامتحانات الوطنية في مملكة البحرين بالتعاقد مع معلمين يعملون بوزارة التربية والتعليم. كما قامت الهيئة بتحليل نتائج الامتحانات الوطنية؛ لمعرفة مستوى الأداء، وقد ساهم قسم الامتحانات الدولية بجامعة كامبردج في تأكيد سلامة إجراءات تحليل هذه النتائج.

الامتحانات الوطنية للصف التاسع

أسس درجات الأداء

يتم قياس مستوى أداء الطلبة، وإصدار النتائج بتقدير درجة الأداء على مقياس يتراوح ما بين (0.0 و 8.0)، وتُعَدُّ درجة الأداء مقياسًا مطلقًا يستند إلى مقياس القدرة المطلقة المستمدّ من «نموذج راش» (Rasch Model) في إطار نظرية الاستجابة للفقرة الاختبارية (IRT)، ففي عام 2010، وهي السنة الأولى – سنة قاعدة الأساس – من تقييم الصف التاسع، حُدِّد المعدل الوطني لأداء الطلبة بدرجة أداء تساوي (4.0)، ويعدُّ المعدل الوطني قاعدةً أساسيةً يتمُّ إزاءَها قياسُ درجة الأداء في الأعوام اللاحقة؛ فمعادلة الامتحان تمكِّن من المقارنة بين أداء الأعوام اللاحقة مقابل الأداء في سنة قاعدة الأساس.

وتوخيًا للسرية، تقوم هيئة جودة التعليم والتدريب بإعداد امتحانات مختلفة كل عام، مع الحرص على توافق المحتوى والمواصفات الإحصائية لها في كل الأعوام، ومع كلِّ الجهود التي تبذلها الهيئة لضمان التوافق، إلا أنَّ مستوى صعوبة هذه الامتحانات قد يختلف من سنة إلى أخرى، ولذلك تَستعملُ الهيئة عمليةً يُطلق عليها اسم «معادلة الامتحانات»؛ والتي تُسَوَّى من خلالها الفروق بين الامتحانات من حيث الصعوبة من سنة إلى أخرى، وتضمن عمليةُ معادلة الامتحانات عدمَ منح الطلبة – في أية سنة دراسية – ميزةً غير عادلة مقارنة بالطلبة في سنة دراسية أخرى، وأما التغييرات الواردة في تقارير النتائج

بشأن مستويات الإنجاز فتُعزى إلى الفروق في مستويات أداء الطلبة، وليس إلى الفروق في صعوبة الامتحانات. وتقوم الهيئةُ باستعمال «تصميم المجموعات غير المتكافئة ذات الفقرات الاختبارية المشتركة» (Common Item - Nonequivalent Groups Design) في معادلة الامتحانات الوطنية عبر السنوات المختلفة؛ لتكون نتائج درجة الأداء في المواد الواردة في هذا التقرير لتقييمات عام 2017، قابلةً للمقارنة الإحصائية مع نتائج جميع السنوات السابقة.

مستوى أداء طلبة الصف التاسع

يوضح الجدول (3) أدناه المتوسط الوطني السنوي لدرجة الأداء في المواد للدورات الـ (5) الماضية (2011 - 2017).

الجدول (3): المتوسط الوطني لدرجة أداء الصف التاسع في المواد خلال (5) دورات

الصف	المادة	2011	2012	2013	2014	2017
9	اللغة العربية	2.75	1.51	1.07	0.17	0.23
	اللغة الإنجليزية	4.05	3.31	3.59	2.39	3.32
	الرياضيات	3.85	1.77	1.69	0.00	0.00
	العلوم	2.80	1.27	0.67	0.00	0.00

الشكل (45): درجة الأداء في المواد للصف التاسع

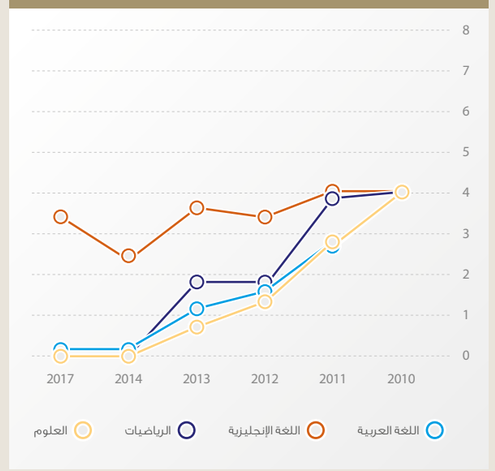

يتضح من الجدول (3)، والشكل (45) أنَّ المستوى العام لأداء الطلبة لعام 2017، جاء دون المستوى؛ إذ بلغت درجة الأداء في الرياضيات والعلوم (0.00)، وبلغت درجة الأداء لمادة اللغة العربية (0.23)، أمَّا مادة اللغة الإنجليزية فقد بلغت درجة الأداء فيها (3.32).

كذلك تُبيِّن الجداول: (4 - 5 - 6 - 7) درجة الأداء في «الموضوعات»، و«المهارات»، و«الكفايات» في المواد التي تمَّ فيها أداء امتحان الصف التاسع، والتي تم احتسابها بمقياس درجات يتراوح ما بين (0.0 و 8.0)، ويجب ملاحظة أن المتوسط الوطني لدرجة الأداء في المادة يختلف عن درجة الأداء في «الموضوعات»، أو «المهارات»، أو «الكفايات»؛ إذ يتم احتساب المتوسط الوطني لدرجة الأداء في المادة من واقع بيانات جميع الطلبة، في حين يتم احتساب درجة الأداء في «الموضوعات»، و«المهارات»، و«الكفايات» من عينة عشوائية تمثل نسبة (10%) فقط من مجموع الطلبة، كما تستند الملاحظات العامة أدناه إلى البيانات المستخلصة من العينة العشوائية نفسها.

نتائج الامتحانات الوطنية

الجدول (4): نتائج مادة اللغة العربية للصف التاسع للأعوام 2011 - 2017 حسب المهارات والكفايات

		2011	2012	2013	2014	2017
المهارات	الكتابة	4.3	3.6	4.3	3.6	4.5
	القراءة	1.9	1.1	0.7	0.3	0.2
	الاستماع	2.8	1.7	2.0	0.8	0.8
الكفايات	التعليق على القواعد النحوية	2.4	1.3	0.9	0.5	0.4
	التعليق على ألفاظ الكاتب	2.0	1.2	1.0	0.6	0.2
	إعداد خطة بسيطة جيدة العرض	4	3.6	4.1	3.3	4.2
	التعبير عن الأفكار ذات العلاقة	4.4	غير متوافر	4.3	3.6	4.5
	إبداء الرأي بموضوعية	3.8	2.1	2.8	0.9	1.5
	تحديد التفاصيل والتعليق عليها	1.8	1.3	1.1	0.5	0.4
	تحديد النقاط الرئيسة	3.7	2.9	5.4	3.8	2.8
	تحديد مواقف وآراء الكاتب والتعليق عليها	2.0	2.2	1.9	0.5	0.8
	فهم معاني الكلمات كما وردت في النص	2.3	1.3	1.1	0.6	0.6
	استخلاص الأفكار الرئيسة	2.0	1.4	1.0	0.5	0.4
	فهم محتوى النص	2.6	3.3	4.5	4.0	2.5
	استعمال أسلوب فيه ابتكار وتنوع	4.3	غير متوافر	4.3	3.5	4.5
	الكتابة بصورة صحيحة في الإملاء والقواعد النحوية	4.3	غير متوافر	4.4	3.6	4.6
	المتوسط الوطني للمادة	2.75	1.51	1.07	0.17	0.23

أهم الملاحظات على نتائج مادة اللغة العربية، هي:

- ظهرت درجة أداء الطلبة في الكتابة بشكل أفضل من القراءة والاستماع.
- جاءت درجة أداء الطلبة في الكتابة لعام 2017، أعلى من عام 2014، أما في الاستماع فجاءت مطابقة لأداء عام 2014، في حين أن درجة أداء الطلبة في القراءة جاءت أقل بنسبة ضئيلة عن أداء عام 2014.
- حقق الطلبة أداءً أعلى في بعض الكفايات، ومنها:

الكتابة بصورة صحيحة في الإملاء والقواعد النحوية، واستعمال أسلوب فيه ابتكار وتنوع، والتعبير عن الأفكار ذات العلاقة.

- حقق الطلبة أداءً أدنى في بعض الكفايات، ومنها:

التعليق على ألفاظ الكاتب، وتحديد التفاصيل والتعليق عليها، واستخلاص الأفكار الرئيسة، والتعليق على القواعد النحوية.

الجدول (5): نتائج مادة اللغة الإنجليزية للصف التاسع للأعوام 2011 - 2017 حسب المهارات والكفايات

		2011	2012	2013	2014	2017
المهارات	الكتابة	1.9	2.6	2.6	1.9	2.7
	القراءة	4.7	2.8	3.3	2.7	2.8
	الاستماع	4.9	2.8	3.4	2.7	2.9
الكفايات	الفهم العام	4.6	3.0	3.4	2.8	3.2
	الاستماع إلى التفاصيل	5.8	3.3	4.2	3.1	3.7
	الاستماع للتفاصيل وكتابة المعلومات الأساسية	2.3	1.5	2.9	2.5	2.7
	القراءة السريعة والقراءة الدقيقة	3.8	2.9	3.6	2.9	3.1
	نقل المعلومات الأساسية	2.6	2.2	2.9	2.5	2.8
	فهم النصوص الطويلة	4.7	2.7	3.3	2.7	2.7
	استعمال المفردات والقواعد النحوية في النص	4.8	2.9	3.3	2.7	3.0
	الكتابة بشكل متواصل	1.4	2.1	2.4	0.8	2.6
	كتابة خطاب/ رسالة بريد إلكتروني استطرادية	2.1	2.5	2.1	2.1	1.8
	المتوسط الوطني للمادة	4.05	3.31	3.59	2.39	3.32

أهم الملاحظات على نتائج مادة اللغة الإنجليزية، هي:

- ترتيب الأداء الأفضل بالنسبة للمهارات جاء لمهارة الاستماع، ثم مهارة القراءة، ثم مهارة الكتابة.
- تحسنت درجة أداء الطلبة في مهارة الكتابة عن عام 2014، وتحسنت بنسبة ضئيلة في مهارتي القراءة والاستماع.
- حقق الطلبة أداءً أعلى في بعض الكفايات، ومنها:

الاستماع إلى التفاصيل، والفهم العام، والقراءة السريعة، والقراءة الدقيقة، واستعمال المفردات والقواعد النحوية في النص.

- حقق الطلبة أداءً أدنى في بعض الكفايات، ومنها:

كتابة خطاب/ رسالة بريد إلكتروني استطرادية.

نتائج الامتحانات الوطنية

الجدول (6): نتائج مادة الرياضيات للصف التاسع للأعوام 2011 - 2017 حسب الموضوعات والمهارات

		2011	2012	2013	2014	2017
الموضوعات	الإحصاء والاحتمال	2.3	1.8	1.6	0.3	0.2
	الهندسة والقياس	3.1	1.8	1.6	0.4	0.1
	الأعداد والعمليات	3.3	1.8	1.6	0.4	0.2
	الجبر	2.8	1.7	1.5	0.4	0.2
المهارات	المعرفة الرياضية	3.2	1.8	1.5	0.4	0.1
	استعمال وتطبيق الرياضيات	3.1	1.8	1.6	0.3	0.1
	المتوسط الوطني للمادة	3.85	1.77	1.69	0.00	0.00

أهم الملاحظات على نتائج مادة الرياضيات، هي:

- جاءت درجة أداء الطلبة في الموضوعات والمهارات لعام 2017، منخفضة عن عام 2014.

الجدول (7): نتائج مادة العلوم للصف التاسع للأعوام 2011 – 2017 حسب الموضوعات والمهارات

		2011	2012	2013	2014	2017
الموضوعات	علوم الحياة والبيئة	2.7	1.4	1.0	0.4	0.4
	العلوم الطبيعية	2.8	1.4	0.9	0.4	0.4
	علوم الأرض والفضاء	2.7	1.4	0.9	0.4	0.4
المهارات	تذكر واستيعاب العلوم	2.8	1.4	1.0	0.4	0.4
	تطبيقات وتضمينات العلوم	2.7	1.4	0.9	0.4	0.4
	مهارات التقصي والتحليل	2.7	1.4	1.0	0.4	0.5
	المتوسط الوطني للمادة	2.80	1.27	1.67	0.00	0.00

أهم الملاحظات على نتائج مادة العلوم، هي:

- تطابقت درجة أداء الطلبة في الموضوعات والمهارات لعام 2017، في حين ارتفعت درجة الأداء في مهارات التقصي والتحليل بنسبة ضئيلة.
- جاءت درجات أداء الطلبة في جميع الموضوعات والمهارات في عام 2017، مطابقة لما كانت عليه في عام 2014.

درجة الأداء حسب جنس الطلبة للصف التاسع

يوضح الجدول: (8) والشكل (46): درجات الأداء للطلاب والطالبات في عام 2017، وقد تم احتساب هذه الدرجات من نتائج كل الطلبة الذين أدوا الامتحانات الوطنية في عام 2017. وكما في الأعوام الماضية، وبوجه عام، كان أداء الطالبات أفضل من أداء الطلاب في الامتحانات الوطنية.

الجدول (8): الفروق حسب جنس الطلبة في درجات الأداء

الصف	المادة	درجة الأداء في المواد للطالبات	درجة الأداء في المواد للطلاب
9	اللغة العربية	1.20	0.00
	اللغة الإنجليزية	3.74	2.62
	الرياضيات	0.00	0.00
	العلوم	0.18	0.00

الشكل (46): الفرق بين درجات أداء الطلاب والطالبات للصف التاسع

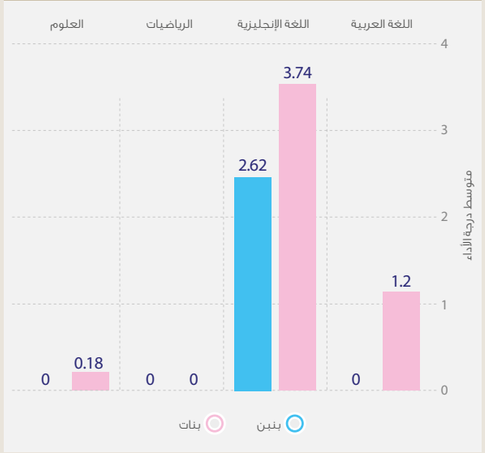

رصد مستوى تقدم أداء الطلبة من الصف السادس إلى الصف التاسع

الطلبة الذين أدوا الامتحانات الوطنية في الصف التاسع عام 2017، قد أدوا الامتحانات الوطنية في الصف السادس في عام 2014؛ ممّا أتاح الفرصة لرصد تقدم أدائهم في المواد من الصف السادس إلى الصف التاسع، وذلك من خلال مقارنة درجة أدائهم في المادة من دورة امتحانات وطنية إلى أخرى.

توضح الأشكال (47 - 48 - 49 - 50)، النسب المئوية للطلبة الذين حصلوا على درجات أداء أعلى أو أقل في الصف السادس وفي الصف التاسع، أو الذين ثبت أداؤهم على الوتيرة نفسها من الأداء.

الشكل (47): رصد تقدم أداء الطلبة من الصف السادس إلى الصف التاسع في مادة اللغة العربية

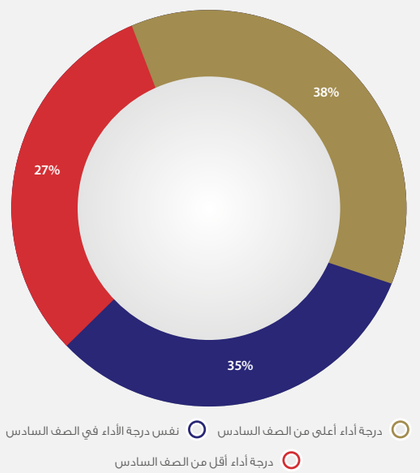

نتائج الامتحانات الوطنية

الشكل (48): رصد تقدم أداء الطلبة من الصف السادس إلى الصف التاسع في مادة اللغة الإنجليزية

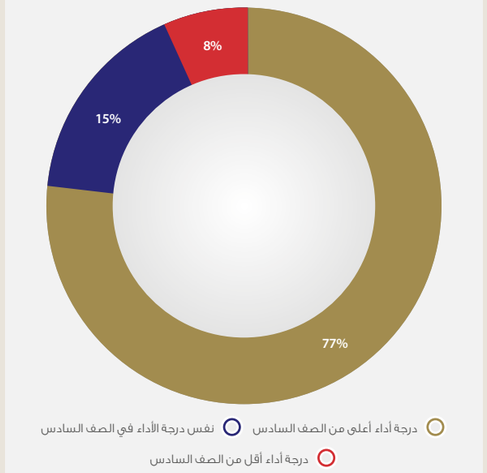

الشكل (50): رصد تقدم أداء الطلبة من الصف السادس إلى الصف التاسع في مادة العلوم

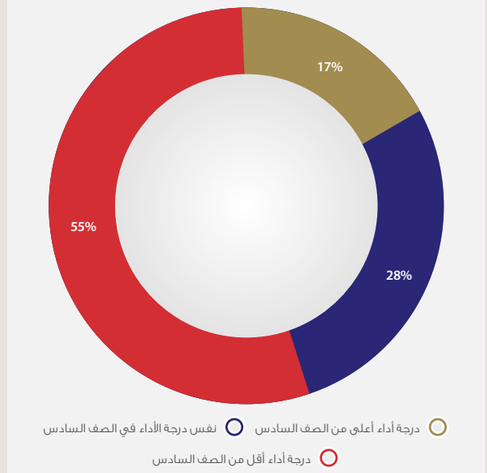

الشكل (49): رصد تقدم أداء الطلبة من الصف السادس إلى الصف التاسع في مادة الرياضيات

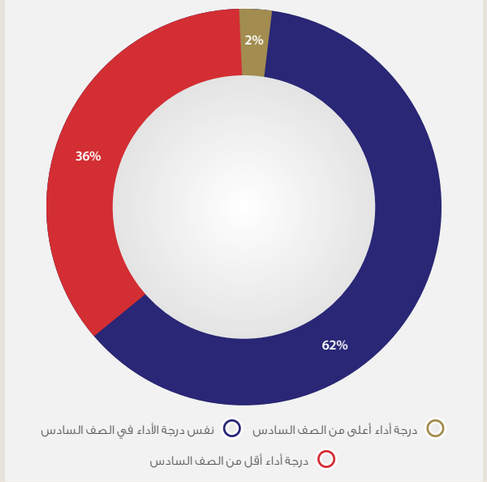

من خلال رصد تقدم أداء طلبة الصف التاسع لعام 2017، مقارنة بأدائهم في الصف السادس عام 2014، أظهرت نتائج الامتحانات الوطنية أنَّ (38%) من الطلبة كان أداؤهم أعلى في اللغة العربية، وأنَّ (77%) من الطلبة كان أداؤهم أعلى في اللغة الإنجليزية. أمَّا في العلوم، فقد بلغت نسبة طلبة الصف التاسع الذين أحرزوا أداءً أعلى (17%). وفي الرياضيات، كانت نسبة الطلبة الذين أحرزوا أداء أعلى (2%) فقط.

معايير مستوى الامتحانات

يُعدُّ مُعَامِل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha Coefficient) (α)، هو المعيار الدولي الأكثر شيوعًا لقياس ثبات الامتحانات؛ وهو يقيس الاتساق الداخلي للامتحان؛ أي مدى ارتباط درجات كل فقرة اختبارية على حدة مع الدرجات بشكل عام، في المتوسط. وتدل قيمة ألفا (α) الأكبر من (0.8) على ثبات داخلي قوي، ويجب ألا تقل قيمتها عن (0.7) كحد أدنى.

وترتبط قيمة ألفا (α) بعدد الفقرات الاختبارية في الامتحان، والانحراف المعياري للدرجات، وتتجه قيمة ألفا (α) إلى الانخفاض في الامتحانات ذات الفقرات الاختبارية الأقل عددًا، والدرجات الأقل توزيعًا، في حين تتجه إلى الارتفاع في الامتحانات ذات الفقرات الاختبارية الأكثر عددًا، وذات الدرجات الأكثر توزيعًا.

ويوضّح الجدول (9) أدناه، قيم معامل ألفا (α) للامتحانات الوطنية من عام 2011 إلى 2017، وقيم متوسط الدرجات الخام والانحراف المعياري للدرجات التي حققها جميع الطلبة. كما يحتوي الجدول أيضًا على الدرجات الخام القصوى لكل مادة. فبالنسبة للامتحانات الوطنية لعام 2017، تشير قيم مُعَامِل ألفا (α) للثبات إلى أنها حققت ثباتًا جيدًا، وأن نتائج الامتحانات يمكن الوثوق بها. كما جاءت قيم الانحراف المعياري في امتحانات اللغات: اللغة العربية واللغة الإنجليزية (22%) من الدرجة الكلية؛ وهذا يشير إلى أنَّ توزيع درجات الطلبة ضمن نطاق الدرجات المتاح كان جيدًا. وكذلك الحال بالنسبة للمواد التقنية (الرياضيات والعلوم)، فقد جاءت قيم الانحراف المعياري بنسبة (14%) من الدرجة الكلية.

إنَّ توزيع درجات الامتحانات الوطنية يتأثر بكل من صعوبة الامتحان، وأداء الطلبة. وكما هو مبين في الجدول (9) فإنَّ متوسط الدرجات الخام لجميع المواد جاء أقل من (50%) من الدرجة القصوى للمادة؛ ممَّا يدل على أنَّ أداء الطلبة جاء بمستوى أقل مما هو متوقع في المواد. وبشكل عام، قد يكون السبب في ذلك أنَّ الطلبة لم يبذلوا مجهودًا بسبب انخفاض الدافعية، أو لانخفاض مستوى أدائهم. أمَّا فيما يخص صعوبة الامتحان، فإن الهيئة تحرص على المحافظة على ثبات مستوى الامتحانات الوطنية من حيث السهولة والصعوبة من سنة إلى أخرى.

الجدول (9): متوسط الدرجات الخام والانحراف المعياري للأعوام 2011 - 2017، ومعامل كرونباخ ألفا لعام 2017

الصف	المادة	الدرجات الخام القصوى		متوسط الدرجات الخام					الانحراف المعياري					كرونباخ ألفا 2017
		2010-2011	2012-2017	2011	2012	2013	2014	2017	2011	2012	2013	2014	2017	
9	اللغة العربية	76	76	37%	35%	41%	29%	35%	24%	24%	21%	21%	22%	0.94
	اللغة الإنجليزية	85	85	20%	22%	29%	24%	32%	17%	19%	21%	19%	22%	0.85
	الرياضيات	90	90	11%	13%	13%	13%	15%	12%	12%	11%	13%	14%	0.94
	العلوم	135	105	30%	27%	32%	25%	28%	16%	15%	16%	14%	14%	0.91

الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر

أسس درجات الأداء

نفَّذت هيئة جودة التعليم والتدريب الدورة الخامسة من الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر في: اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، وحل المشكلات. وتقيس هذه الامتحانات الكفايات الرئيسة الواجب أن يكتسبها الطلبة بعد استكمالهم (12) عامًا من التعليم قبل الجامعي في مملكة البحرين؛ إذ صُممت الامتحانات الوطنية وفق المعايير الدولية، بحيث يمكن مقايستها بمستويات الشهادات الدولية؛ فاللغة العربية وحل المشكلات تم مقايسة كل منهما بالمستوى البريطاني (AS)، أمَّا اللغة الإنجليزية فقد تمت مقايستها بمستوى (B2) الخاص بالإطار الأوروبي الموحد للغات (CEFR)، والجدير بالذكر أن طلبة المدارس الحكومية يؤدون امتحان حل المشكلات بنسخته العربية، أمَّا طلبة المدارس الخاصة فيؤدون امتحان حل المشكلات؛ إمَّا بنسخته العربية أو بنسخته الإنجليزية.

وفيما يخص تقييم أداء طلبة الصف الثاني عشر، فإنَّ الهيئة تتَّبعُ في ذلك نموذج تقييم يعتمدُ على (5) مستويات للنجاح، وكل مستوى منها يتم تحديده بنطاق موحد من الدرجات، وأنَّ حدود درجات المستويات توضع من قبل لجنة من رؤساء التصحيح استنادًا إلى الأدلة الإحصائية والأحكام المهنية، وتصدر اللجنة أحكامها بمقارنة أوراق الإجابة الفعلية للطلبة

نتائج الامتحانات الوطنية

مع المحددات الوصفية للدرجات حسب ما ورد في مواصفات الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر، والتي تستند إلى النموذج المجرب والمختبر لمنح الدرجات في المملكة المتحدة، وفق المعايير الدولية.

وتصدر نتائج الطلبة بطريقة تحديد «مستوى الدرجة»، و«نطاق الدرجات الموحدة» لكل امتحان، أو بتحديد «مستوى الدرجة» لكل ورقة امتحان في اللغتين: العربية والإنجليزية؛ إذ تقيس كل ورقة امتحان مهارة معينة، مثل: القراءة، والكتابة، والاستماع. ويوضح الجدول (10) أدناه المستويات، ونطاق الدرجات الموحدة للامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر.

الجدول (10): المستويات ونطاق الدرجات الموحدة للامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر

المستويات	نطاق الدرجات الموحدة
A	90% - 100%
B	80% - 89%
C	70% - 79%
D	60% - 69%
E	50% - 59%
U = رسوب	أقل من 50%

مستوى أداء طلبة الصف الثاني عشر

يوضح الشكلان (51 - 52) أدناه مستوى أداء طلبة الصف الثاني عشر في المدارس الحكومية للعام 2017، ومقارنته بعام 2016، حسب المستوى لكل امتحان على حدة، كما يوضح الشكل (53) أدناه مستوى أداء طلبة الصف الثاني عشر في المدارس الخاصة حسب المستوى لكل امتحان على حدة. أما الشكل (54) فيوضح المقارنة بين أداء الطلبة بحسب الجنس للمدارس الحكومية، في حين يوضح الشكل (55) المقارنة بين أداء الطلبة بحسب الجنس للمدارس الخاصة.

ومع هذا، لا يمكن إجراء مقارنة بين مستوى أداء طلبة المدارس الحكومية والمدارس الخاصة بطريقة مباشرة؛ نظرًا إلى قلة عدد طلبة المدارس الخاصة الذين أدوا الامتحانات الوطنية هذا العام، إضافة إلى أن هؤلاء الطلبة لا يشكلون عينة تمثيلية لطلبة المدارس الخاصة في مملكة البحرين؛ لذا يجب الحذر من تعميم النتائج التي تم التوصل إليها. كما لا يمكن إجراء مقارنة بين أداء المدارس الخاصة من عام إلى آخر؛ لاختلاف المدارس الخاصة المشاركة في كل عام.

مستوى أداء طلبة المدارس الحكومية

الشكل (51): نتائج اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، وحل المشكلات للصف 12 حسب مستوى الدرجات لطلبة المدارس الحكومية في عام 2017

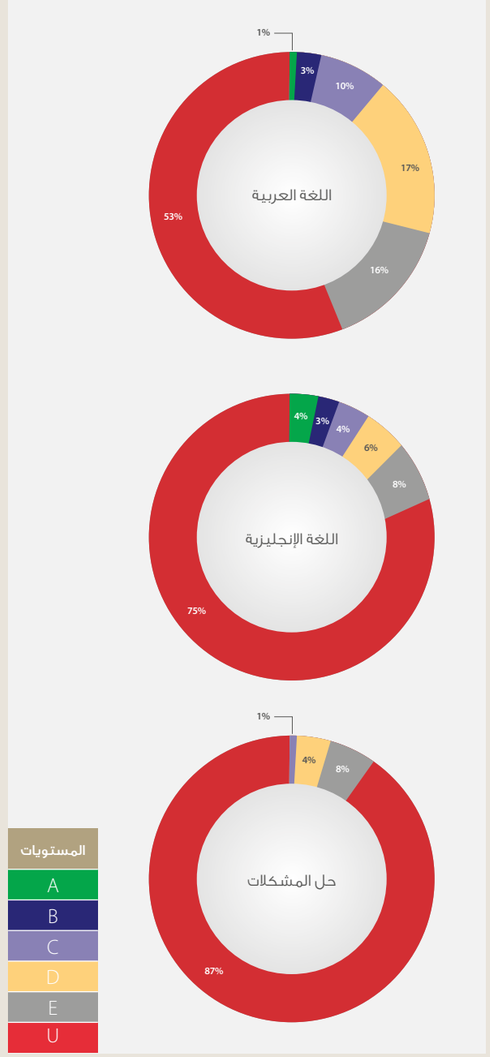

الشكل (52): نتائج اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، وحل المشكلات للصف 12 حسب مستوى الدرجات لطلبة المدارس الحكومية في عام 2016

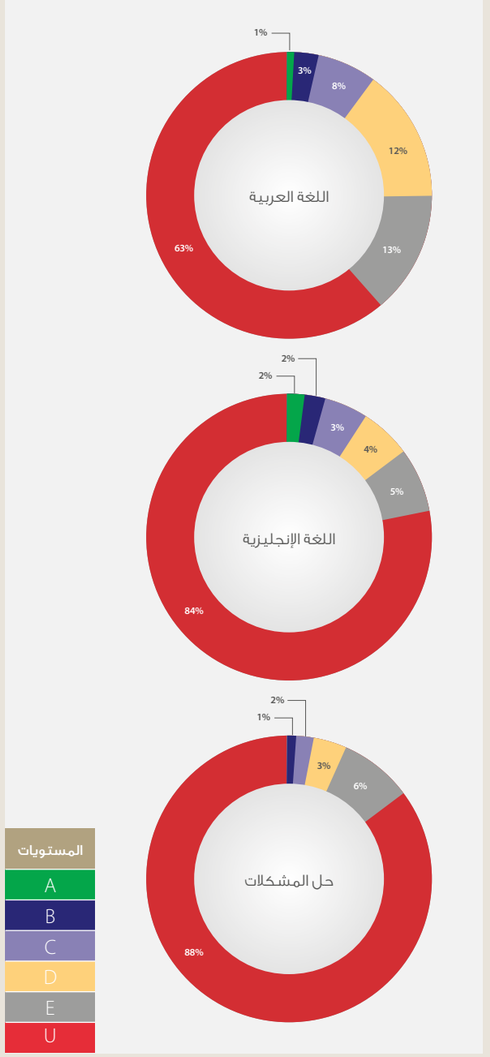

اللغة العربية:

بحسب الموضح في الشكل (51)، حققت نسبة (47%) من طلبة المدارس الحكومية درجة النجاح، مقابل (53%) منهم لم ينجحوا. وبمقارنة نتائج الطلبة في امتحان اللغة العربية – كما في الشكل (52) – نلاحظ ارتفاع نسبة النجاح من (37%) في عام 2016، إلى (47%) في عام 2017، كما أنَّ نسبة الطلبة الذين حققوا المستوى (A) في عام 2017، بلغت (1%). والمستوى (B) بلغت (3%) وهي النسب نفسها التي حققها الطلبة في عام 2016، في حين ارتفعت نسب الطلبة الذين حققوا المستويات (C)، و(D)، و(E) في عام 2017 عن عام 2016. وقد جاءت نسبة الطلبة الذين حققوا المستوى (C) (10%)، والمستوى (D) (17%)، والمستوى (E) (16%).

اللغة الإنجليزية:

بحسب الموضح في الشكل (51)، حققت نسبة (25%) من طلبة المدارس الحكومية درجة النجاح، مقابل (75%) منهم لم ينجحوا. وبمقارنة نتائج الطلبة في امتحان اللغة الإنجليزية – كما في الشكل (52) – نلاحظ ارتفاع نسبة نجاح الطلبة من (16%) في عام 2016، إلى (25%) عام 2017، كما أنَّ نسبة تحقيق الطلبة لكل مستوى قد ارتفعت في عام 2017 مقارنة بعام 2016، في جميع المستويات. وقد جاءت نسبة الطلبة الذين حققوا المستوى (A) (4%) والمستوى (B) (3%)، والمستوى (C) (4%)، والمستوى (D) (6%)، والمستوى (E) (8%).

حل المشكلات:

بحسب الموضح في الشكل (51)، حققت نسبة (13%) من طلبة المدارس الحكومية درجة النجاح، مقابل (87%) منهم لم ينجحوا. وبوجه عام، شكّل امتحان حل المشكلات تحدّيًا أمام طلبة المدارس الحكومية، فقد حقق عددٌ قليلٌ من الطلبة المستويين (A) و(B) في هذا الامتحان، وذلك بنسبة (0.15%) للمستوى (A) و (0.47%) للمستوى (B)؛ علمًا أنَّ هذه النسب يصعب تمثيلها بيانيًا. أما نسبة الطلبة الذين حققوا المستوى (C) فقد بلغت (1%)، والمستوى (D) (4%)، والمستوى (E) (8%). وبمقارنة نتائج الطلبة في امتحان حل المشكلات – كما في الشكل (52) – نلاحظ أن نسبة النجاح ارتفعت بشكل ضئيل بنسبة (1%) عن عام 2016.

نتائج الامتحانات الوطنية

مستوى أداء طلبة المدارس الخاصة

الشكل (53): نتائج اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، وحل المشكلات للصف 12 حسب مستوى الدرجات لطلبة المدارس الخاصة المشاركة في عام 2017

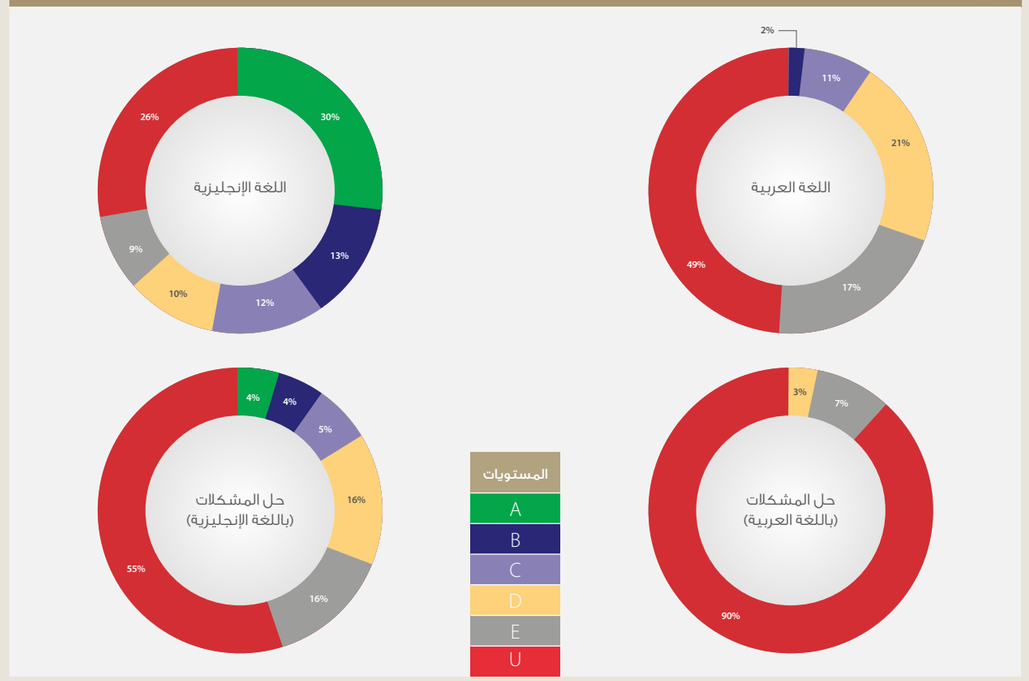

اللغة العربية:

بحسب الموضح في الشكل (53)، فإن (51%) من طلبة المدارس الخاصة المشاركة في الامتحانات الوطنية قد حققت درجة النجاح، مقابل (49%) منهم لم ينجحوا. كما يتبيَّن أنَّ (2%) منهم استطاعوا تحقيق المستوى (B)، و(11%) استطاعوا تحقيق المستوى (C)، و(21%) استطاعوا تحقيق المستوى (D)، و(17%) استطاعوا تحقيق المستوى (E)، في حين لم يستطع الطلبة تحقيق المستوى (A).

اللغة الإنجليزية:

بحسب الموضح في الشكل (53)، فقد حققت نسبة (74%) من طلبة المدارس الخاصة المشاركة درجة النجاح، مقابل (26%) لم ينجحوا، وأنَّ (30%) حققوا المستوى (A)، و(13%) حققوا المستوى (B)، و(12%) حققوا المستوى (C).

حل المشكلات:

بحسب الموضح في الشكل (53)، فإنَّ الطلبة الذين أدوا الامتحان في نسخته العربية حققوا نجاحًا بنسبة (10%)؛ ولم يستطع أيٌّ منهم تحقيق المستويات (A) و(B) و(C)، فيما بلغت نسبة نجاح الطلبة الذين أدوا الامتحان في نسخته الإنجليزية (45%)؛ استطاع (4%) منهم تحقيق المستوى (A)، و(4%) منهم تحقيق المستوى (B).

نسب النجاح حسب جنس الطلبة

يوضح الشكل (54) أدناه نسب النجاح حسب جنس الطلبة في المدارس الحكومية، ويُظهر تفوق الطالبات على الطلاب في جميع الامتحانات؛ إذ بلغ الفرق أقصاه في امتحان اللغة العربية بنسبة (46%)، كما بلغ الفرق أدناه في امتحان حل المشكلات بنسبة (4%). أمَّا في امتحان اللغة الإنجليزية، فكان الفرق بنسبة (12%).

الشكل (54): مقارنة بين نسب نجاح الطلاب والطالبات في المدارس الحكومية.

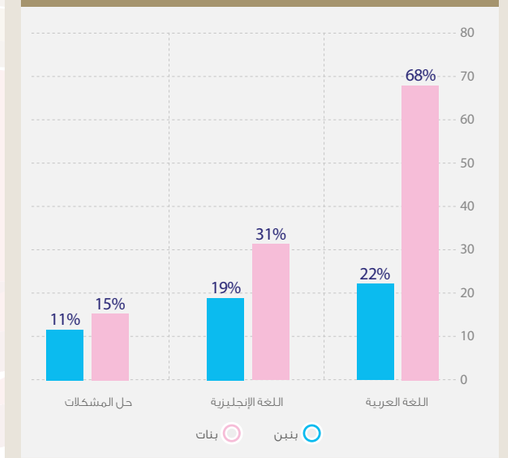

أمَّا عن نسب نجاح الطلبة في المدارس الخاصة المشاركة الذي يوضحه الشكل (55)، فقد جاءت نسبة نجاح الطالبات أعلى من نسبة نجاح الطلاب في امتحاني اللغة العربية واللغة الإنجليزية، في حين جاءت نسب نجاح الطلاب أعلى من نسب نجاح الطالبات في امتحان حل المشكلات بنسختيه العربية والإنجليزية. ولابد من الأخذ في الاعتبار أنَّ عدد طلبة المدارس الخاصة المشاركة قليل جدًا؛ إذ بلغ مجموعهم (340) طالبًا وطالبة تقدموا لأداء امتحان اللغة العربية، و(298) طالبًا وطالبة تقدموا لأداء امتحان اللغة الإنجليزية، و(131) طالبًا وطالبة تقدموا لأداء امتحان حل المشكلات بنسخته العربية، و(56) طالبًا وطالبة تقدموا لأداء امتحان حل المشكلات بنسخته الإنجليزية.

فالشكل (55): مقارنة بين نسب نجاح الطلاب والطالبات في المدارس الخاصة المشاركة في الامتحانات الوطنية

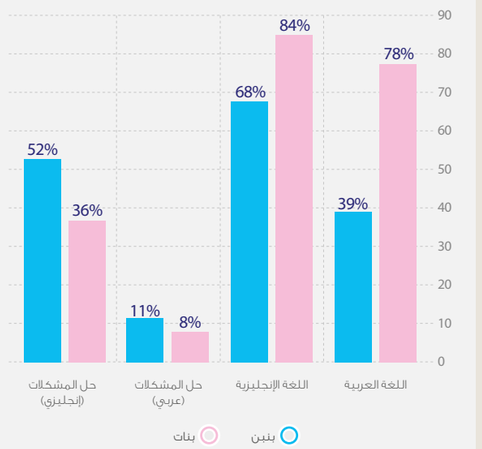

إنجازات الإطار الوطني للمؤهلات

إنجازات الإطار الوطني للمؤهلات

المقدمة

تم تشغيل الإطار الوطني للمؤهلات تحت مظلة عمل هيئة جودة التعليم والتدريب ليكون إطارًا وطنيًا شاملًا لتعزيز مسئولية المؤسسات التعليمية والتدريبية تجاه المحافظة على معايير الجودة العالية فيما تطرحه من مؤهلات، ولتوفير فهمًا أقوى للمؤهلات الوطنية والأجنبية، ومقارنتها، والاعتراف بها، وطرح مؤهلات ملائمة لاحتياجات المتعلّمين وسوق العمل، والإسهام في التوعية بمفهوم التعلّم مدى الحياة من خلال الاعتراف بجميع أنواع التعلّم. ويتألف الإطار الوطني من (10) مستويات، يتم تحديد كل منها بمجموعة من المحددات الوصفية. ويتطلب تسكين المؤهل على أحد مستويات الإطار الوطني للمؤهلات تحديد مستوى مخرجات التعلّم لكل وحدة من وحدات المؤهل، ومخرجات التعلّم العامة للمؤهل وفقًا لهذه المحددات الوصفية. ومن ناحية أخرى، تحكم عمليات وأنشطة الإطار الوطني للمؤهلات (10) سياسات عامة، والتي بدورها تؤكد مسئوليات جميع الأطراف الأساسية ذات العلاقة والمعنية بتطبيق الإطار. وتتعلق هذه السياسات بعمليات الإدراج المؤسسي وتسكين المؤهلات وتوافقها مع متطلبات الإطار، وضرورة التحقق من المؤهلات، وتمكين المتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة والتعلم مدى الحياة. كما تتطرق هذه السياسات لتعزيز مفهوم التواصل والتعاون الوطني بين الأطراف ذات العلاقة، ومحاذاة الإطار الوطني للمؤهلات مع الأطر الأخرى الوطنية والإقليمية، وإسناد المؤهلات الأجنبية إلى الإطار وتحسين الجودة المستمر.

• عمليات الإطار الوطني للمؤهلات

تقوم الهيئة بوضع، وتشغيل، ومتابعة الإطار، وتحديثه بما يتواكب مع المتغيرات والممارسات الدولية لتحقيق الخطط الإستراتيجية المتوافقة مع رؤيتها وخطتها الإستراتيجية العامة. ومن المهام الرئيسة التي يقوم بها الإطار عمليتا الإدراج المؤسسي وتسكين المؤهلات، حيث تقوم الهيئة بتقييم المؤسسة بالكامل، والتأكد من أنها أنشأت آليات رسمية مناسبة للحفاظ على معايير مؤهلاتها التي ستقوم بتسكينها في الإطار الوطني للمؤهلات. أما في عملية تسكين المؤهلات، فتقوم بفحص المؤهلات الوطنية التي تمنحها المؤسسات التعليمية والتدريبية المستوفية لمتطلبات الإدراج المؤسسي، والتأكد من استيفائها لشروط التقديم قبل عرضها على اللجان المتخصصة؛ لوضعها على الإطار الوطني للمؤهلات.

• الإدراج المؤسسي

يتم إدراج مؤسسات التعليم والتدريب بالمملكة طبقًا لمعايير محددة للتأكد من أن لدى المؤسسة اللوائح والسياسات والعمليات التي تدعم البيئة المناسبة لطرح المؤهلات الوطنية؛ إذ تقوم لجان من ذوي الخبرة في العمليات والحوكمة المؤسسية، وضمان الجودة بفحص، وتقييم طلبات الإدراج المؤسسي.

وتشمل معايير الإدراج المؤسسي على (5) معايير هي:

- الالتحاق والانتقال والتقدم
- تطوير المؤهلات والموافقة عليها ومراجعتها
- تصميم التقييم ومعادلة النتائج
- إصدار الشهادات وتوثيقها
- تحسين الجودة المستمر

وفي العام الأكاديمي 2016-2017، استوفت (6) مؤسسات تعليم عالٍ وتعليم وتدريب فني ومهني شروطَ ومعاييرَ الإدراج، فبالإضافة إلى مؤسسة تعليم عال، استوفت (5) مؤسسات تدريبية لمتطلبات ومعايير الإدراج المؤسسي، كما هو مبين في الشكل (56)، ليصل مجموع المؤسسات التعليمية والتدريبية المدرجة في الإطار الوطني للمؤهلات إلى (14) مؤسسة تعليمية وتدريبية.

الشكل (56): المؤسسات التي استوفت شروط ومعايير الإدراج خلال العام الأكاديمي 2016 – 2017

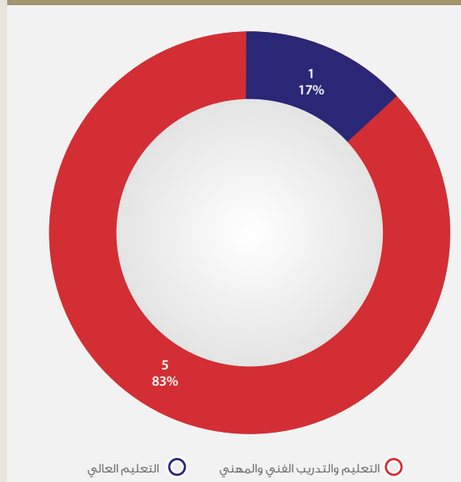

• تسكين المؤهلات

تهدف عمليات تسكين المؤهلات إلى سد الفجوة بين المؤهلات المطروحة ومتطلبات سوق العمل؛ فتسكين المؤهلات على الإطار حسب مستوياته الـ (10) يوفر لها مزيدًا من الشفافية، ويعزز من قيمتها وجودتها. فكما في عمليات الإدراج المؤسسي، تقوم لجان من ذوي الاختصاص بفحصها، والتأكد من استيفائها شروط ومعايير التحقق؛ ليتم تقييمها، والتأكد من ملاءمتها لتسكين المؤهلات على الإطار. وتشمل معايير التحقق (5) معايير هي:

- الحاجات والمبررات لطرح المؤهل
- توافق المؤهل مع متطلبات الإطار والجهة التنظيمية
- ملاءمة تصميم ومحتوى وبنية المؤهل
- ملاءمة التقييم
- ملاءمة مستوى المؤهل، وعدد الساعات المعتمدة.

وقد استوفت شروط ومعايير التحقق خلال العام الأكاديمي 2016-2017، (25) طلبًا؛ منها (17) طلبًا مقدمًا من مؤسسات تعليم عالٍ؛ اشتملت على مؤهل للماجستير تمَّ تسكينه على المستوى التاسع، ودبلوم سُكِّنَ على المستوى السادس، بالإضافة إلى (15) مؤهلًا للبكالوريوس تم تسكينها على المستوى الثامن للإطار الوطني للمؤهلات. وقد اشتملت أيضا على (8) طلبات مقدمة من مؤسسات تعليم وتدريب فني ومهني؛ منها شهادة تم تسكينها على المستوى الخامس، و(7) مؤهلات دبلوم تم تسكينها على المستوى السادس، كما هو مبين في الشكلين (57) و(58)، ليصل مجموع المؤهلات التي تم تسكينها على مستويات الإطار الوطني للمؤهلات إلى (38) مؤهلًا، كما هو مبين في الشكل (59).

الشكل (57): المؤهلات التي استوفت لشروط ومعايير التحقق خلال العام الأكاديمي 2016 – 2017

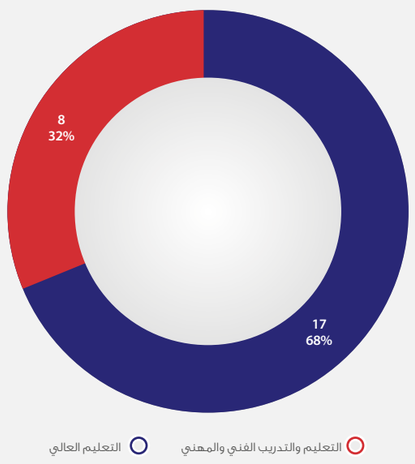

الشكل (58): مستويات المؤهلات التي استوفت لشروط ومعايير التحقق خلال العام الأكاديمي 2016 – 2017

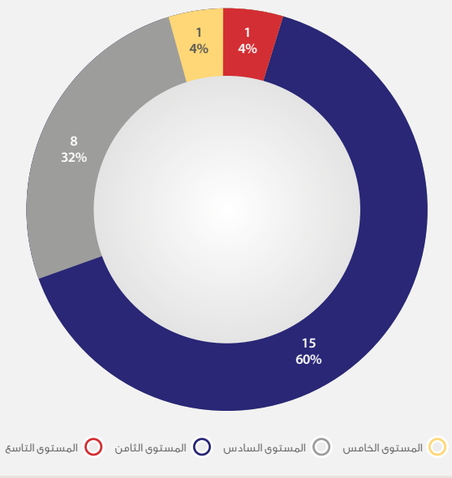

إنجازات الإطار الوطني للمؤهلات

الشكل (59): مجموع المؤهلات التي تم تسكينها على مستويات الإطار الوطني المؤهلات

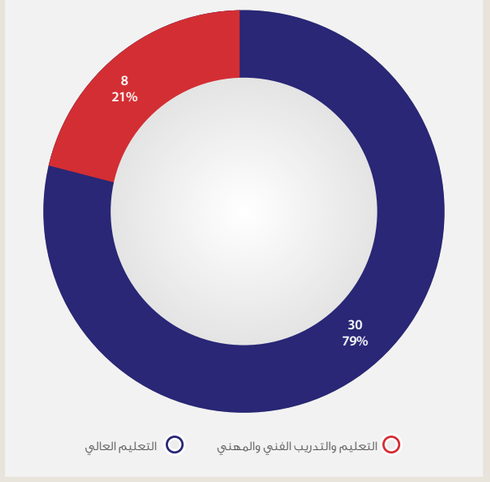

التعاون المحلي والدولي

تقوم الهيئة في إطار التعاون الدولي بينها وبين غيرها من الهيئات والمؤسسات الدولية بإبرام مذكرات التعاون والتفاهم، وعقد الشراكات الإستراتيجية، وبلورة السياسات التعليمية وتحديثها، وتنفيذ رؤى تعليمية وطنية للمساهمة في مواجهة التحديات التي تواجه منظومة المؤهلات وفق متطلبات أسواق العمل الداخلية والخارجية بالتوافق من مستويات الإطار الوطني للمؤهلات الـ (10) بوصفه أداة تطوير ضمن مشروع إصلاح التعليم والتدريب.

ورش العمل التدريبية

وسعيًا منها لنشر ثقافة الإطار الوطني للمؤهلات محليًا، فقد قامت الهيئة بعقد (7) ورش عمل توعوية لعدة جهات تهدف إلى التعريف بأهمية الإطار الوطني في ربط المخرجات باحتياجات سوق العمل، وأهدافه في تطوير التعليم والتدريب في المملكة بمشاركة كافة الجهات المعنية.

كما عقدت الهيئة (5) ورش تدريبية، إضافة إلى الـ (7) ورش التوعوية السابقة؛ لبناء القدرات لمؤسسات التعليم العالي، ومؤسسات التعليم والتدريب الفني والمهني، ولعدد من منتسبي وزارة التربية والتعليم حول عمليات الإطار الوطني للمؤهلات؛ تضمنت عرضًا وشرحًا وافيًا عن عمليتي الإدراج المؤسسي وتسكين المؤهلات، تم فيها تدريب (72) منتسبًا لتلك المؤسسات على عمليات الإطار الوطني للمؤهلات، كذلك قامت بتدريب أعضاء لجان تقييم طلبات الإدراج المؤسسي، ولجان التحقق من المؤهلات؛ ليتم الاستعانة بهم في عمليات التقييم والتحقق من المؤهلات قبيل تسكينها، حيث تم إضافتهم إلى أعضاء سابقين؛ ممن تم الاستعانة بهم في عمليات التقييم والتحقق؛ لتصل قاعدة البيانات إلى نحو (103) عضو مدرب.

وقد تخلل هذه الورش القيام بزيارات دعم ذات طابع استشاري للمؤسسات المقبلة على تقديم طلباتها للإدراج والتسكين؛ ويأتي ذلك ضمن سياسة الهيئة في التواصل والتعاون مع مؤسسات التعليم والتدريب، وتوفير الدعم والمساندة لتقديم الطلبات من خلال إجابتها عن أية استفسارات أو التباس.

كما حرصت الهيئة على نشر ثقافة ضمان الجودة كجزء لا يتجزأ من الإطار الوطني، وتعزيزها في جميع القطاعات في المملكة، فكانت إحدى ورش التوعية والتعريف موجهة للقطاع الصناعي في المملكة، بالتعاون مع شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات (جيبك)، بمشاركة ممثلين عن (8) شركات كبرى في القطاع الصناعي، وقد تناولت الورشة أهداف الإطار، وفرص التحسين التي يكفلها للمؤهلات، وأهم إنجازاته منذ تشغيله في العام 2014.

ومن المنطلق نفسه، فقد تم عقد ورشة توعوية بالإطار الوطني للمؤهلات للقطاع المصرفي بالتعاون مع معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF)، وبمشاركة ممثلين عن الشركات المصرفية الكبرى في القطاع المصرفي. وتأتي هاتان الورشتان ضمن سلسلة من الورش التي تقوم بها هيئة جودة التعليم والتدريب بهدف تعريف أرباب الأعمال، والمتعلمين بالإطار الوطني للمؤهلات، ومستوياته، وآليات إدراجه للمؤسسات، ومعايير تسكينه في مختلف القطاعات، والفوائد التي ستعود بالنفع على منظومة التعليم والتدريب في مملكة البحرين.

وفي إطار استعدادها لتنفيذ المرحلة التجريبية لعملية إسناد المؤهلات الأجنبية على الإطار الوطني، عقدت الهيئة أيضًا ورشة تدريبية للمؤسسات التعليمية والتدريبية المشاركة في مشروع إسناد المؤهلات.

إطار الساعات المعتمدة

بدأ مشروع إطار الساعات المعتمدة في نوفمبر 2015، وقد تمت الموافقة على النموذج الاسترشادي للساعات المعتمدة من مجموعة العمل الخاصة بالمشروع في يونيو 2016. وإيمانًا بأهمية مبدأ الشراكة فقد حرصت الهيئة على تمثيل كافة الجهات المعنية من مؤسسات تعليمية وتدريبية والجهات المرخصة والتنظيمية في مجموعة عمل المشروع.

وقد كان نتاج هذا المشروع دليلاً استرشاديًا يتضمن وصفًا لجميع المؤهلات الوطنية، الممنوحة منها والمقترح طرحها في المستقبل، وربط مسماها من مختلف القطاعات التعليمية والتدريبية بالمستويات المناسبة من الإطار، بالإضافة إلى توصيف الساعات المعتمدة من حيث الحجم والمستوى؛ ممَّا يسهم بشكل كبير في عملية التحقق من المؤهلات، وتوفير إرشادات عامة لتصميمها في مؤسسات التعليم والتدريب بالمملكة.

وقد قامت الهيئة بعرض الدليل الاسترشادي على اللجنة الاستشارية للإطار الوطني للمؤهلات، ومن ثم طرحه على جميع قطاعات التعليم العالي والتعليم والتدريب الفني والمهني والتعليم العام، والجهات المرخصة والتنظيمية بالمملكة، والجهات ذات العلاقة من خلال عقد ندوة في يناير 2017، تحت عنوان: «ندوة حول مشروعات الإطار الوطني للمؤهلات».

إسناد المؤهلات الأجنبية للإطار الوطني للمؤهلات

وعلى صعيد آخر، فقد قامت الهيئة بتنفيذ مرحلة التطبيق التجريبي لمشروع إسناد المؤهلات الأجنبية للإطار الوطني للمؤهلات تمهيدًا لتطبيقه فعليًا. وقد بدأت الهيئة في نوفمبر 2016، المرحلة التجريبية للمشروع، والذي كان نتاج تفعيل مذكرة التفاهم التي تم توقيعها في نوفمبر 2015، بين الرئيس التنفيذي لهيئة جودة التعليم والتدريب والرئيس التنفيذي لهيئة الإطار الأسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات، خلال منتدى الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات. وترسيخًا لمبدأ الشراكة فقد تضمنت مجموعة عمل المشروع ممثلين عن كافة الجهات المعنية من مؤسسات تعليمية وتدريبية، والجهات المرخصة والتنظيمية؛ من أجل النظر في التجارب الدولية الجيدة في هذا المجال، والوصول إلى نموذج لإسناد المؤهلات الأجنبية للإطار الوطني للمؤهلات بما يتناسب مع احتياجات ومتطلبات النظام التعليمي والتدريبي في مملكة البحرين.

وخلال هذه المرحلة استلمت الهيئة (6) طلبات إسناد لمؤهلات أجنبية؛ اشتملت على طلبين من مؤسسات تعليم عال، وطلبين من مؤسسات تعليم وتدريب فني ومهني، وطلبين من جهتين مانحتين. وقد انتهت الفترة التجريبية لمشروع إسناد المؤهلات الأجنبية للإطار الوطني للمؤهلات في مايو2017، بتقييم الطلبات الستة جميعها؛ وعليه فقد قامت الهيئة بمراجعة إجراءات العمل وآليات إسناد المؤهلات الأجنبية. وفي إطار استعدادها للتطبيق الفعلي فقد قامت الإدارة بعرض عملية الإسناد على اللجنة الاستشارية للإطار الوطني للمؤهلات، وفتح باب التسجيل لاستقبال طلبات إسناد المؤهلات الأجنبية من مختلف الجهات.

العلاقات الإقليمية والدولية

على الصعيد الإقليمي، فقد شاركت الهيئة في المؤتمر الدولي الرابع بالقاهرة حول «ضمان جودة التعليم: مد الجسور وتعزيز الثقة» ، حيث قدم فيها المدير العام للإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات ورقة عمل بعنوان: «شبكات ضمان الجودة وتعزيز الثقة: نموذج الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي»، تم تسليط الضوء خلالها على تجربة الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي في الوطن العربي، ومراحل التطور والتحديات التي تمت مواجهتها، والتي سيتم مواجهتها في المستقبل والإطار العربي للمؤهلات المقترح، وأهمية شبكات وهيئات ضمان الجودة الدولية والإقليمية والجهات المعنية لمراجعة والمعايير المستخدمة لمراجعة هذه الشبكات والهيئات.

وعلى هامش المؤتمر قدم المدير العام للإدارة ورشة عمل بعنوان: «أطر المؤهلات من المستوى الإقليمي إلى المستوى القطاعي»، حيث هدفت الورشة إلى عرض نموذج الإطار الوطني البحريني للمؤهلات، تصميم وبناء الإطار الوطني للمؤهلات، عرض معايير ضمان الجودة وأطر المؤهلات، كما تضمنت الورشة تدريب المشاركين على كيفية تصميم الإطار الوطني للمؤهلات، وتضمين معايير الجودة الأكاديمية، وجلسات نقاشية حول معايير الجودة وأطر المؤهلات.

إنجازات الإطار الوطني للمؤهلات

كما شاركت الهيئة في منتدى دول مجلس التعاون الخليجي اللوجستية الثانية التي نظمتها كلية عمان البحرية الدولية في صحار – سلطنة عمان، تحت عنوان: «تنمية رأس المال البشري – توحيد معايير التعليم والتدريب والممارسات في قطاع الخدمات اللوجستية بدول مجلس التعاون الخليجي»، حيث تهدف الندوة – التي ضمت متحدثين بارزين من مختلف الصناعات والجهات الحكومية، وحضور ما يقارب الـ (400) شخص – إلى توفير سبل تبادل الخبرات والمعلومات بين الجهات المعنية من مختلف دول مجلس التعاون الخليجي، تعزيز البحث على الحلول للتحديات التي يواجها قطاع الخدمات اللوجستية من حيث الموارد البشرية، وتعزيز التعاون بين أرباب العمل؛ «خبراء الصناعة» والمربيين «المعلمين».

كما استعرضت الهيئة تجربة مملكة البحرين في تصميم وتشغيل الإطار الوطني للمؤهلات مع التطرق إلى أهميته وما يصحبه من تحديات والتشديد على أهمية مبدأ الشراكة. وكان ذلك خلال مشاركتها في الملتقى الخاص بمشروع الإطار السعودي للمؤهلات تحت عنوان: «منظومة تشاركية ورؤية مستقبلية». ويهدف هذا الملتقى إلى تعزيز الشراكة والتكامل مع برنامج التحول الوطني ورؤية المملكة العربية السعودية 2030، مقارنة الإطار السعودي للمؤهلات مع أهم الممارسات الدولية للأطر الوطنية، بناء قاعدة تعاون بين الأطراف المعنية في قطاعات التعليم والتدريب والتوظيف.

أما على الصعيد الدولي، فقد وقعت الرئيس التنفيذي لهيئة جودة التعليم والتدريب مذكرة تفاهم مع هيئة المؤهلات النيوزيلاندية خلال مؤتمر الشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي 2017، الذي أقيم في مملكة البحرين؛ من أجل تعزيز الشراكة الإستراتيجية مع الدول ذات التجارب في مجال أطر المؤهلات.

مؤتمر الشبكة الدولية لضمان جودة التعليم العالي

استضافة مملكة البحرين
مؤتمر الشبكة الدولية لضمان جودة التعليم العالي (INQAAHE)
27 فبراير – 1 مارس

- استضافت مملكة البحرين، وتحت رعاية سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب، وتنظيم وإشراف هيئة جودة التعليم والتدريب، مؤتمر الشبكة الدولية لضمان جودة التعليم العالي (INQAAHE) تحت عنوان:

«الفرص والتحديات لضمان الجودة في التعليم العالي: بين التعاون والتنافسية»، وذلك في 28 فبراير – 1 مارس2017.

- أناب سمو الشيخ محمد بن مبارك سعادة الأستاذ عبد العزيز بن محمد الفاضل، رئيس مجلس إدارة هيئة جودة التعليم والتدريب لافتتاح المؤتمر. وقد ألقت الدكتورة جواهر شاهين المضحكي، الرئيس التنفيذي للهيئة كلمة ترحيبية بهذه المناسبة.
- من أبرز الشخصيات التي شاركت في المؤتمر: سعادة الدكتور أحمد بالهول الفلاسي، وزير الدولة لشئون التعليم العالي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وسعادة موهان لال غريرو وزير الدولة لشئون التعليم العالي بجمهورية سيرلانكا، وسعادة الدكتور هاني هلال وزير التعليم العالي السابق بجمهورية مصر العربية.
- حضر المؤتمر (286) مشاركًا من المتخصصين والخبراء والأكاديميين في ميدان التعليم العالي من (56) دولة؛ يمثلون جامعات وطنية، وإقليمية، ودولية وهيئات وشبكات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، والأطر الإقليمية والدولية للمؤهلات، واتحاد جامعات الدول العربية.
- سبق المؤتمر انعقاد (4) ورش عمل وجلسات نقاشية، وذلك يوم 27 فبراير 2017، حول ضمان جودة التعليم العالي والأطر الوطنية للمؤهلات حضرها 130 مشاركًا.
- تضمن جدول أعمال المؤتمر (4) جلسات رئيسة، وناقش خلالها (43) ورقة أكاديمية وعلمية وقد استعرض المتحدثون والمشاركون في هذه الجلسات عددًا من الموضوعات المرتبطة بعنوان المؤتمر كما يلي:

1. الجلسة الرئيسة 1: ضمان الجودة لتحقيق الميزة التنافسية في أسواق العمل للطلبة المحليين والدوليين

- حاجة هيئات ضمان الجودة الوطنية إلى تطوير إستراتيجيات دولية للتعاون مع مثيلاتها، والانخراط على نحو أكثر في أنشطة البحث في التعليم العالي والقضايا المتعلقة به، وبناء القدرات الدولية من خلال المشاركة في شبكات ضمان الجودة الإقليمية والدولية.
- العمل على تطوير نظام ضمان جودة متوازن ينتج عنه استدامة التعليم العالي عبر الحدود، وتعدُّ قنوات التواصل الفعالة مع الجهات التنظيمية من العوامل المهمة في هذا الشأن، لضرورتها البالغة في تنفيذ أنظمة ضمان الجودة الناجحة عبر الحدود.

2. الجلسة الرئيسة 2: أنظمة ضمان الجودة تحطم الحواجز أمام الطلبة ومؤسسات التعليم والتدريب

- زيادة أهمية سياسة وممارسات ضمان الجودة في التعليم العالي بدرجة كبيرة ضمن المناخ السائد في الوقت الحاضر الذي يدعو إلى تطبيق مبادئ المساءلة للطلبة والجمهور على نطاق أوسع. كما شكل التركيز المتنامي على عمليات تحسين الجودة المستمرة، والقيمة مقابل المال، والملاءمة للغرض، وجودة المخرجات التعليمية تحديا للمجتمع الأكاديمي لإعادة تحديد وقياس ممارسات الجودة.
- تأثير التعلم الإلكتروني تأثيرًا بالغًا على سلوكيات ومواقف المتدربين والمدربين تجاه أسلوب تقديم عملية التعلم؛ ومن ثم، تتطلب ممارسات التعلم الإلكتروني تعزيز تحقيق مخرجات التعلم البناءة والفعالة والفاعلة.
- الحاجة الملحة لإجراء الترتيبات التعاونية وتضافر الجهود للتغلب على التحديات التي تواجه انتقال الطلبة، والتعليم العالي عبر الحدود، بما في ذلك الاعتراف بالساعات المعتمدة ونقلها، ومعادلة المؤهلات والدرجات العلمية.

3. الجلسة الرئيسة 3: هل نحن قاب قوسين أو أدنى من ممارسات ضمان جودة وإطار عمل مؤهلات عالمي؟

- مناقشة ممارسات ضمان الجودة والإطار الوطني للمؤهلات لمساعدة المؤسسات على التعامل مع احتياجات وتوقعات أرباب الأعمال، والمجتمعات الأكاديمية والمهنية والمجتمعية.
- مناقشة توفر الأطر الإقليمية للمؤهلات مقايسة مرجعية مركزية لأطر المؤهلات الوطنية الأخرى؛ إذ لا تزال الأطر الوطنية للمؤهلات على مستوى البلدان بحاجة إلى التحقق والاعتراف بالمؤهلات الوطنية وتلبية احتياجات سوق العمل المحلية.

4. الجلسة الرئيسة 4: أجندة عمل ضمان الجودة للخمسة والعشرين عاما القادمة

- أصبح العالم الآن أكثر ترابطا من ذي قبل، وغدت هناك حاجة إلى التوجه نحو التعليم عبر الحدود، والانتقال عبر الحدود للطلبة والخريجين. وتفرض هذه النقلة بعض القضايا والتحديات أمام منظمات ضمان الجودة بشأن كيفية ضمان والمحافظة على جودة المخرجات عبر الحدود.
- توحي التوجهات التي تشهد المزيد من التغيرات في سيناريو التعليم العالي في جميع أنحاء العالم أن السنوات المقبلة سوف تشهد مزاولة المزيد من هيئات الاعتماد لأنشطتها عبر الحدود، وإمكانية حدوث تغييرات في عمليات هيئات ضمان الجودة مثل التعاون والدمج مع بعضهم البعض.

الاجتماع الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

الاجتماع الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO)
2 مارس 2017

United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

- شملت رعاية سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب الاجتماع الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO) للدول العربية، والذي عقد في 2 مارس 2017، للتحضير لمؤتمر اليونسكو العام الذي سيعقد في باريس في 2018، بعنوان:

«تحسين الجودة في التعليم العالي لأجل التنمية المستدامة»

- أناب سمو الشيخ محمد بن مبارك سعادة الدكتور ماجد بن على النعيمي، وزير التربية والتعليم لافتتاح الاجتماع. وقد ألقت الدكتورة جواهر شاهين المضحكي، الرئيس التنفيذي لهيئة جودة التعليم والتدريب كلمة ترحيبية بهذه المناسبة. كان المتحدث الرئيس في الاجتماع سعادة الدكتور ماجد بن على النعيمي، وزير التربية والتعليم – مملكة البحرين.
- شارك في اجتماع اليونسكو حوالي (104) مشارك يمثلون رؤساء مجالس إدارة الشبكة الدولية لضمان الجودة في التعليم العالي (INQAAHE)، والشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي (ANQAHE)، ورابطة هيئات ضمان الجودة في دول العالم الإسلامي (IQA)، وعدد من رؤساء هيئات ضمان الجودة والاعتماد، والمختصين، والخبراء في مجال التعليم العالي من (24) دولة.
- تضمن جدول الاجتماع (5) جلسات رئيسة، وتم تقديم (5) أوراق استعرض فيها المتحدثون والمشاركون في هذه الجلسات عددا من الموضوعات كما يلي:

1. الجلسة الرئيسة 1: عرض نتائج الدراسة الاستكشافية على المنطقة العربية

- التركيز على تعزيز أنشطة ونتائج الأبحاث وتيسيرها من خلال التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس.
- الحاجة إلى ضمان أمن الأنظمة الإدارية في برامج التعلم عن بعد في مؤسسات التعليم العالي، وتطوير نظام بناء القدرات الداخلي للمحافظة على المستوى الضروري للجودة.
- الحاجة إلى وضع المعايير والإجراءات الخاصة بالاعتراف بأنماط المناهج غير التقليدية، وتقديمها مثل التعلم الإلكتروني، وبرامج الدرجات المشتركة، والاعتراف بخبرة التعلم المسبق.
- التركيز على الإطار الوطني للمؤهلات، وهيئات ضمان الجودة لزيادة الارتباط مع احتياجات سوق العمل.
- التركيز على ألاّ يكون نظام ضمان الجودة الداخلي، ومؤسسات التعليم العالي استجابةً للطلبات الوطنية فحسب، بل يجب أن يُولى المزيد من الاهتمام إلى الاحتياجات الداخلية، ومن ثم إيجاد توازنٍ أكبر بين المساءلة والتحسين.

2. الجلسة الرئيسة 2: دور أنظمة ضمان الجودة في تعزيز التنمية المستدامة

- الحاجة الملحة إلى أن تستجيب مؤسسات التعليم العالي للتغييرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية السريعة التي تستوجب من المؤسسة التركيز عليها.
- الحاجة الملحة إلى تطوير نظام ضمان الجودة في المنطقة العربية للانتقال من استيفاء المعايير الدنيا وجوانب الجودة الجامدة إلى التركيز على العمليات التحويلية والابتكار والأبحاث والتنمية.
- الحاجة إلى معالجة التحديات الرئيسة التي تواجه نظام التعليم العالي في العادة؛ وهي كالتالي:

(1) ضعف الأبحاث العلمية (أقل من نسبة 0.5% من مجموع الأبحاث العالمية).

(2) ضعف الإنفاق على الأبحاث العلمية (0.2% – 0.6% من إجمالي الناتج المحلي).

(3) هجرة الكفاءات في الجامعات العربية (50% أطباء، و 32% مهندسين).

3. الجلسة الرئيسة 3: ملاءمة هيئات ضمان الجودة الخارجية: المساءلة مقابل التحسين

- الحاجة إلى تحسين عملية المراجعة للتعليم غير التقليدية عن طريق إنشاء قاعدة بيانات للمراجعين ذوي المعرفة بالتعليم المرن.
- الحاجة الملحة إلى إجراء الأبحاث لقياس أثر أنماط التعليم غير التقليدية حتى يتسنى تقييم هذه الأنماط.
- الحاجة إلى إجراء عمليات تقييم مهنية موحدة لقياس أثر المقايسة المرجعية لمخرجات أنماط التعليم غير التقليدي، والتعليم المرن من خلال أنماط ومؤسسات تعليمية مختلفة (عبر الإنترنت أو ورش عمل)؛ وذلك للاعتراف بالتعلم الرسمي والتعليم غير الرسمي.

الاجتماع الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

4. الجلسة الرئيسة 4: الثبات والصدق لهيئات ضمان الجودة الخارجية

1 - **تجربة دولة الكويت:**

- تم تأسيس الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم ليوفر قائمة بمؤسسات التعليم العالي، والبرامج الأكاديمية الأجنبية المعترف بها.
- ضعف التعليم العالي المقدم إلى الطلبة الدوليين؛ إذ يُنظر إلى التعليم على أنه خدمة مقدمة وفق احتياجات سوق العمل؛ مما أدى إلى إنتاج خريجين بمستوى ضعيف بسبب ازدواجية المعايير.
- اختلاف مستوى التعلم المقدم إلى الطلبة الوطنيين عن الطلبة الدوليين.
- صعوبة اكتشاف المخالفة في التعليم العالي المقدم في الخارج بالنسبة لهيئات ضمان جودة التعليم. ومع ذلك، فإن الحكومات في الدول النامية بحاجة إلى التأكد من هذا الأمر.
- الترويج بأن الدول المبتعثة هي جزءٌ من الأطراف الرسمية ذات العلاقة بهذه المؤسسات.

2 - تجربة المملكة المغربية:

- تشترط أنظمة مؤسسات التعليم العالي وضع نظام ضمان الجودة الداخلي منذ عام 2003، بالتوافق مع عملية بولونيا.
- تم في الآونة الأخيرة إدخال نظام ضمان الجودة الخارجي من خلال الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي.
- تم الشروع في إجراء مراجعة البرامج الأكاديمية في الأسبوع الماضي، ومن المتوقع إجراء المراجعات المؤسسية في شهري نوفمبر/ ديسمبر 2018، من قبل الوكالة.
- تتمثل المرحلة القادمة في خضوع الوكالة ذاتها لعملية المراجعة.

3 - تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة: جامعة حمدان بن محمد الذكية (تعزيز التعليم المفتوح والمعزز بالتكنولوجيا):

- صعوبة تحديد، وقياس وتقييم الجودة في القطاعات الخدمية، وخاصة في قطاع التعليم العالي.
- نظام ضمان الجودة الداخلي المطبق كنظام متكامل يلبي الاحتياجات التعليمية المتنوعة لهيئات ضمان الجودة الخارجية.

5. الجلسة الرئيسة 5: ضمان الجودة: التدويل والاعتراف المتبادل

- تساهم عملية إسناد الإطار الوطني للمؤهلات إلى أطر وطنية أخرى للمؤهلات في الاعتراف المتبادل للمؤهلات.
- تنفيذ الإطار الوطني للمؤهلات يعتمد على التنسيق العالي بين الأطراف ذات العلاقة.
- أهمية تنفيذ مرصد سوق العمل في تحديد متطلبات المؤهلات في المستقبل.
- أهمية وضع نظام ضمان الجودة خاص بالدول العربية والذي يتضمن المعايير التي تشكل هويتها وتلبي احتياجاتها.

كتاب التعليم في العالم العربي

بترشيح من مكتب صاحب السمو الملكي ولي العهد النائب الأول لرئيس الوزراء حفظه الله ورعاه، شاركت الرئيس التنفيذي لهيئة جودة التعليم والتدريب، الدكتورة جواهر شاهين المضحكي، في تحرير كتاب (التعليم في العالم العربي)، الذي قامت بإصداره دار Bloomsbury Academic، في لندن، في 29 يونيو 2017، من إعداد سيرا كيدار وكولين بروك، وبمشاركة ممثلين عن (18) دولة من بينها مملكة البحرين.

تناول الكتاب التعليم في عدد من الدول العربية، حيث يعد مرجعا شاملا، لا غنى عنه للباحثين، والخبراء، والوكالات والهيئات والمنظمات الدولية، وصناع القرار المسئولين عن تطور العملية التعليمية. كما يقدم نبذةً عن منظومة التعليم، ومشروعات إصلاحها، والقضايا الاجتماعية والاقتصادية، والقضايا التي تواجه قطاع التعليم بشكل عام في الوطن العربي.

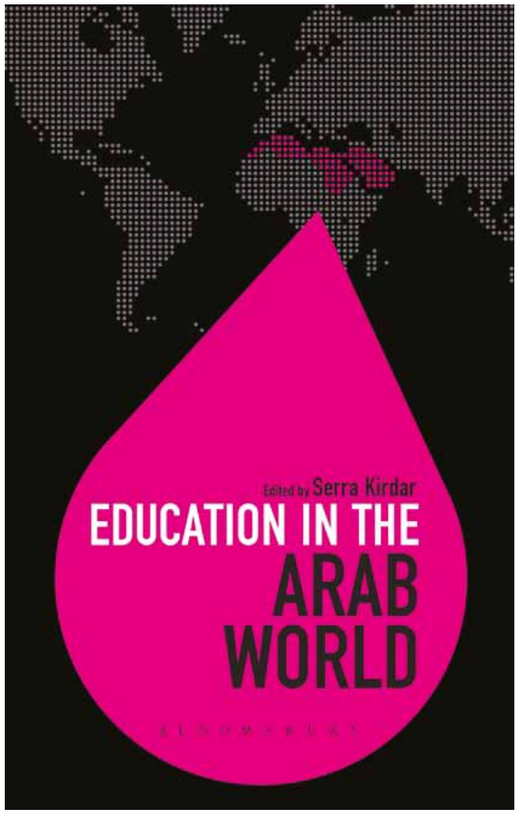

وفي الفصل الخاص بالتعليم في مملكة البحرين، بعنوان: (الانتقال إلى اقتصاد المعرفة)، استعرضت الدكتورة المضحكي تاريخ مسيرة التعليم في المملكة منذ عام 1893، إلى وقتنا الحاضر، حيث تم تسليط الضوء على الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي شهدتها المملكة خلال الخمسة عشر عاما الماضية بقيادة حضرة صاحب الجلالة، الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين المفدى، حفظه الله ورعاه، ولاسيما مشروع إصلاح التعليم، وذلك وفق رؤية مملكة البحرين الاقتصادية 2030، والتي كان من ثمارها إنشاء المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب برئاسة سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء، وما نتج عنه من مبادرات رئيسة، منها إنشاء هيئة جودة التعليم والتدريب، بوصفها هيئة وطنية مستقلة تتبع مجلس الوزراء، وتخضع لإشرافه، وتقوم بمراجعة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية، وتقييم مستوياتها ومخرجاتها.

كما ناقشت الدكتورة المضحكي في الفصل نفسه، المبادئ الإرشادية الثلاثة لرؤية مملكة البحرين الاقتصادية 2030، المتمثلة في الاستدامة، والتنافسية، والعدالة، والتي يُعدُّ التعليم أحد ركائزها المهمة؛ وفقا لما جاء في تقرير مجلس التنمية الاقتصادية للعام 2015، الذي يشير إلى ما شهده الاستثمار في قطاعي التعليم الخاص والرعاية الصحية في مملكة البحرين من تطور وازدهار، حيث سجلت معدلات النمو فيها نموا بمعدل (8.3%) بزيادة كبيرة عن كافة القطاعات الأخرى في الخدمات الاجتماعية والشخصية.

الخـــــلاصـــــة

الخـــــلاصـــــة

وفقًا لرؤية هيئة جودة التعليم والتدريب ورسالتها، وقيمها، منذ تأسيسها في عام 2008، تجاه تطوير منظومة التعليم والتدريب في مؤسسات مملكة البحرين، وخلال مسيرتها طوال الأعوام التسعة؛ للارتقاء بالمنتج التعليمي بكافة مراحله والمهني بمختلف صنوفه، وهي تُسخِّر كل طاقاتها العلمية والعملية؛ لإنجاز هذه المهام وتحقيق الأهداف، ومن ثمَّ فإنها ترى أن تقدم الوطن مرهون بتطور أداء مؤسساته وتحسين جودة مخرجاته وفق آليات ومتطلبات سوق العمل، وتغييراتها المتلاحقة؛ لذا فإنَّ رغبة الهيئة ومنتسبيها لأن تتبوَّأ المملكة المكانة التي تستحقها على المستويين الإقليمي والدولي؛ لتدفعها جديًا لتطبيق أفضل الممارسات، وأدق المعايير في مراجعاتها لأداء المؤسسات التعليمية والتدريبية بشكل عام انطلاقًا نحو تجويد أدائها ودقة نتائجها على مرِّ السنوات. وهو الأمر الذي عكسه تقرير هذا العام تقييمًا لأداء التعليم والتدريب، ورصدًا لنتائج مخرجاته، والذي بدوره تشير إليه هذه الخلاصة.

يعرض هذا الجزء من التقرير تحليلًا لنتائج تقارير مراجعة أداء مؤسسات التعليم والتدريب، ونتائج الامتحانات الوطنية، والمؤسسات التعليمية والتدريبية التي تم إدراجها وتسكين مؤهلاتها على الإطار الوطني للمؤهلات، وكذلك الدروس المستفادة من هذه النتائج، والخطط المستقبلية المقدمة من الهيئة ممثلةً في إدارتها المعنية؛ لدعم وتطوير جودة التعليم والتدريب بالمملكة.

فمنذ شروعها في مراجعات الدورة الثالثة؛ أنهت هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلةً في **إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية** مراجعة أداء (124) مدرسة حكومية، أجْرَت (54) منها في المرحلتين الرابعة والخامسة في العام الدراسي 2016-2017. وقد أسفرت نتائجها عن ارتفاع التقدير: «غير ملائم»، في مدارس المرحلة الابتدائية، بنسبة مقلقة؛ لتصل إلى (28%). كما كشفت عن ضعف واضح في مستوى الأداء العام في المرحلة الإعدادية، ولم تنَل أية مدرسة منها تقدير: «ممتاز». هذا، في الوقت الذي حصلت فيه ما نسبته (37%) من المدارس الـ (54) على تقديري: «ممتاز» و«جيد»؛ نظير متابعة إداراتها لأثر انعكاس برامج التمهين، كالورش التدريبية، وبرامج التوأمة، وحوارات تطوير الأداء، على عمليتي التعليم والتعلم، وتقديمها الدعم الشخصي للطلبة، خاصةً ذوي الاحتياجات الخاصة، وتهيئتهم للمراحل المقبلة، علاوةً على ما أظهره طلبتها من أدوار قيادية، وقدرةٍ على تحمل المسئولية، وثقةٍ وحماسٍ في أنشطة التعلم، وممارساتهم الإيجابية في مختلفِ جوانبِ الحياة المدرسية. ومن الجدير بالذكر هنا، أنَّ المنافسةَ بين المدارس الحكومية للحصول على تقدير: «ممتاز» كان من نصيب مدارس البنات. كما تجدر الإشارة هنا أيضًا إلى أنَّ (5) مدارس ذات تقدير: «ممتاز» في الدورة السابقة قد أُخْضِعَتْ إلى إجراءات المراجعة الخاصة، فثبتت (4) منها على التقدير ذاته، في حين سجلت مدرسة واحدة تراجعًا في تقديرها من «ممتاز» إلى «جيد».

وبصورة عامة، فإنَّ مجمل نتائج الدورة الثالثة، إلى الآن، تشكلت أثلاثًا: ثُلُثًا لتقديري: «ممتاز» و«جيد»، وثلثًا لتقدير: «مُرْضٍ»، وما يثير القلق تصاعد نسب المدارس الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» ليصل أيضًا إلى الثلث؛ الأمر الذي ينبئ عن وجود تحديات كبيرة تعترض هذه المدارس وإداراتها في النهوض بأدائها العام، كما تشير النتائج كذلك، عند مقارنة المراجعات في الدورتين الثانية والثالثة للـ (124) مدرسة، إلى استقرار (19) مدرسة منها في مستوى: «غير ملائم»، وأنَّ نسبة المدارس التي تراجع مستوى أدائها تفوق نسبة المدارس التي تحسنت، خاصةً تلك التي تراجعت من المستوى «مُرْضٍ» إلى المستوى «غير ملائم»؛ ويُعْزَى ذلك – حسبما كشفته التّقارير – إلى عدم استقرار هيئاتها الإدارية والتعليمية، والتحديات المرتبطة بمدخلات التعلم، وضعف عمليات تمهين المعلمين لديها، منوهين إلى ضرورة الرجوع إلى توصيات فرق المراجعة المشمولة في تقاريرها.

وللوقوف على تقدم مستوى أداء المدارس ذات التقدير: «غير ملائم»، نفذت الهيئة (22) زيارة متابعة، للمدارس الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» في الدورتين الثانية والثالثة، وجاءت أغلب أحكامها في مستوى: «قيد التقدم»، وما يسترعي الاهتمام وضرورة تكثيف المتابعة، وجود مدارس لم تجتز أيًا من زيارتَيْ المتابعة، على الرغم من حصولها على تقدير: «غير ملائم» في دورتي المراجعات الأولى والثانية، ونخص بالذكر المدارس الـ (19) التي استقرت في المستوى: «غير ملائم» في دورتَي المراجعة الأولى والثانية، ومدرسة واحدة في دورات المراجعة الثلاث.

وستواصل الهيئة مراجعة أداء المدارس الحكومية في العام الدراسي 2017-2018، وفقًا للجدول الزمني المحدد لاستكمال الدورة الثالثة من المراجعات الاعتيادية، وإجراء المراجعات الخاصة للمدارس الحاصلة على تقدير: «ممتاز»، وزيارات المتابعة للمدارس الحاصلة على تقدير: «غير ملائم».

واصلت هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلة في **إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال** استكمال الدورة الثانية من مراجعات أداء المدارس الخاصة، بتنفيذها (18) مراجعة في العام الدراسي 2016-2017، ليصل مجموع ما تم تنفيذه من مراجعات في هذه الدورة إلى (41) مراجعة. وعند مقارنة الفاعلية بوجه عام للمدارس الخاصة التي تمت مراجعتها في الدورتين الأولى والثانية من المراجعات، يتضح أنه على الرغم من أن نسب المدارس الحائزة على تقديري: «ممتاز» و«جيد» في الدورة الثانية تُعدُّ أفضل منها في الدورة الأولى بزيادة طفيفة، إضافة إلى انخفاض طفيف في نسبة المدارس الحاصلة على تقدير: «غير ملائم»، إلا أنه في المجمل ما زالت هذه النسب دون طموحات تطوير التعليم في مملكة البحرين. وقد أسفرت هذه المراجعات عن العديد من القضايا المؤثرة في نظام التعليم الخاص، فمع التباين الواضح في أداء المدارس بشكلٍ عام في آليات تطبيقها، ومتابعتها لأساسات العمل المدرسي، ومستويات توافر وتفعيل المصادر التعليمية، إلا أنه مازال هناك عدد معتبر من المدارس يواجه تحديات رئيسة، منها البناء الفاعل لعمليات التخطيط لتطوير الأداء والمتابعة الدقيقة لها، وضمان الارتقاء بعمليتي التعليم والتعلم، وبرامج التنمية المهنية للمعلمين وآليات متابعتها، ولاتزال بعض المدارس الخاصة تواجه تحديات متعلقة بالموارد البشرية والمادية. وعليه، فإنه لرفع مستوى الأداء فيها؛ يلزم دعمها، وخاصة قيادتها؛ للعمل وفق أولويات التطوير، والاستفادة من تقارير المراجعات؛ للارتقاء بمستوى الأداء العام، وضمان انعكاسه إيجابًا بصورة مباشرة على أداء الطلبة الأكاديمي. وفي العام الدراسي 2017-2018، ستواصل الهيئة مراجعة أداء المدارس الخاصة، وفقًا للجدول الزمني المحدد لاستكمال الدورة الثانية من المراجعات. إضافة إلى إجراء زيارات المتابعة للمدارس الحاصلة على تقدير: «غير ملائم»، وكذلك إجراء المراجعات الخاصة للمدارس الحاصلة على تقدير: «ممتاز».

وفي العام الأكاديمي 2016-2017، أنهت هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلةً في **إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني** المرحلتين الرابعة والخامسة بمراجعة (30) مؤسسة تدريبية. وقد أشارت نتائج هاتين المرحلتين إلى تحقيق تحسنٍ عام في الأداء، حيث ارتفعت نسبة المؤسسات الحاصلة على تقدير: «جيد أو أفضل»، وانخفضت نسبة المؤسسات الحاصلة على تقدير: «غير ملائم». ويُعْزَى هذا التطور الواضح في الأداء ما بين الدورة الثانية والثالثة، إلى امتلاك هذه المؤسسات وضوحًا في رؤيتها ورسالتها، وعملها وفق خطط إستراتيجية مبنية على تقييم ذاتي دقيق، ومترجمة إلى خطط تشغيلية تركز على تحسين مستوى إنجاز المتدربين، وإكسابهم المعارفَ والمهاراتِ المهنيةَ التي ساهمت في بناء وصقل قدراتهم العملية في مجالات تخصصاتهم. من جانب آخر، ظهرت بعض الجوانب التي تحتاج إلى المزيد من التعزيز والتطوير، خاصةً لدى مؤسسات التدريب الأقل فاعلية، وكانت أبرزها: تحسين وتطوير نظم الجودة الداخلية، لتشمل جميع العمليات المتصلة بالتعليم والتعلم، وتطوير الخطط التشغيلية ومتابعة تنفيذها، وتأصيل عمليات التقييم الذاتي وما يتطلبه من تدقيق، وتحقق داخلي لتحسين جودة ما يتم تقديمه.

وفيما يتعلق بزيارات المتابعة، أخفقت مؤسستان تدريبيتان من أصل ثلاث في استيفاء بعض التوصيات الواردة في تقرير المراجعة. ويُعْزَى عدم التحسن في أداء هذه المؤسسات إلى عدم فاعلية طرائق التدريب التي أخفقت في مشاركة المتدربين وتحفيزهم خلال الدورات، كما لاتزال أنظمة ضمان الجودة الشاملة، ومراقبة أداء كلٍّ من المتدربين والمدربين غير كافية.

وفي إطار أنشطة المراجعة المستمرة، ستقوم الهيئة باستكمال الدورة الثالثة من المراجعات عبر مراجعة أداء ما تبقى من مؤسسات التدريب المهني، وكذلك القيام بزيارات المتابعة لمؤسسات التدريب والتعليم الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» ضمن هذه الدورة؛ من أجل الدفع بها للارتقاء بأدائها نحو الأفضل.

كما قامت الهيئة ممثلة في **إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي** في المرحلة الثانية من مراجعة البرامج الأكاديمية، بمراجعة ونشر تقارير (102) برنامجٍ أكاديميٍّ في مجالات الطب والعلوم الصحية، وعلومِ الحاسوب، وتقنية المعلومات، والإدارة، والحقوق، والهندسة، والتصميم، والعلوم، والتربية؛ تُطْرَحُ في (36) كلية تابعة إلى (13) مؤسسة تعليم عالٍ.

وتعكس نتائج المراجعات التي تم نشرها مؤخرًا تفاوتًا واضحًا بين أداء المؤسسات الحكومية والخاصة في مختلف التخصصات؛ ففي حين تشير النتائج إلى حصول جميع البرامج التي يمكن التسجيل فيها في مجالات الطب والعلوم الصحية، والحقوق على حكم: «جدير بالثقة» نجد تفاوتًا في أداء برامج مؤسسات التعليم العالي الخاصة في التخصصات الأخرى، خاصةً فيما يتصل بالهندسة، والتصميم، وتكنولوجيا المعلومات التي يمكن للطلبة – وقت نشر هذا التقرير – التسجيلَ فيها نهاية العام الأكاديمي. والجدير بالذكر، أنَّ معظم البرامج في مجال الهندسة تُطْرَحُ من قبل مؤسستين حكوميتين، وقد حازت كل البرامج التي تطرحها هاتان المؤسستان، والتي تمت مراجعتها إلى الآن على حكم: «جدير بالثقة»؛ نظرًا لاحتياج هذه البرامج إلى موارد مادية خاصة، وكفاءات أكاديمية ذات خبرة علمية وعملية، والتي تسعى المملكة جاهدة إلى توفيرها. إلاّ أن عدداً من هذه البرامج يواجه تحديات متزايدة نتيجة ازدياد عدد الطلبة المقبولين فيها، وعدم تطوير البنية التحتية لمواكبة التوجهات الحديثة، ونقص الموارد البشرية. أمَّا بالنسبة إلى البرامج التي تُطْرَحُ في المؤسسات الخاصة في مجال الهندسة، والتصميم، فقد لُوحظ أنَّ المؤسسات الخاصة – باستثناء مؤسستين – لم توفر الموارد المادية والكفاءات الأكاديمية بشكل كافٍ؛ مما أثَّر سلباً في المعايير الأكاديمية

الخـــــلاصـــــة

للخريجين، وقد كان المؤشر الثالث الأقل استيفاءً في تلك البرامج. كما تأثرت المعايير الأكاديمية سلبًا بسياسات القبول التي تتبعها برامج المؤسسات الخاصة، والتي هي أقرب إلى سياسة الباب المفتوح، حيث تقوم الجامعات غالبًا بقبول جميع المتقدمين، سواءً مباشرة إلى البرامج الأكاديمية أو من خلال برامج تأهيلية غير مناسبة، بالإضافة إلى غياب برنامج تأهيلي مناسب؛ لإعداد الطلبة المقبولين لمتطلبات تلك البرامج.

ولدعم وتطوير أداء مؤسسات التعليم العالي؛ قامت الهيئة بزيارة المؤسسات التي تمَّ مراجعة برامجها ونشر تقاريرها؛ وذلك لمناقشة خططهم التحسينية استجابةً للتوصيات التي وردت في تقارير المراجعة، كما قامت الهيئة بإجراء عدد من الزيارات التتبعية لبرامج إدارة الأعمال التي حازت على حكم: «قدر محدود من الثقة»، و «غير جدير بالثقة». وفي حين تشير النتائج إلى قدرة مؤسستين من مؤسسات التعليم العالي على معالجة توصيات تقرير المراجعة سواء معالجة كلية أو جزئية، نجد أنَّ المؤسسة الثالثة لم تقم بمعالجة معظم التوصيات، خاصةً تلك التي لها تأثيرٌ كبيرٌ على جودة البرنامجين وتقديمهما، والمعايير الأكاديمية؛ مما يبعث بالقلق من عدم قدرة هذه المؤسسة على تقديم برامج تعليمية ذات جودة للطلبة. ومن المتوقع أن تنتهي الدورة الأولى لمراجعة البرامج الأكاديمية في ديسمبر 2017، وبناءً على نتائج الدورة الأولى ستقوم الهيئة بمراجعة وتطوير إطار «مراجعة البرامج الأكاديمية» للدورة الثانية، وإجراء الزيارات التتبعية للبرامج التي لم تحصل على حكم: «جدير بالثقة»، كما ستقوم الهيئة بالبدء في الدورة الثانية للمراجعة المؤسسية من العام الأكاديمي 2018-2019، وذلك في إطار الجهود التي تبذلها، والرامية لضمان حصول الطلبة في مملكة البحرين على تعليم عالي الجودة؛ يمكّنهم من المنافسة في أسواق العملّ المحلية، والإقليمية، والعالمية تحقيقًا لرؤية مملكة البحرين الاقتصادية 2030.

وفق إجراءات هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلة في **إدارة الامتحانات الوطنية**، فقد أشارت نتائج امتحاناتها الوطنية للعام 2017، والتي أجريت في دورتها التاسعة على طلبة الصف التاسع، وفي دورتها الخامسة على طلبة الصف الثاني عشر، إلى استمرار انخفاض الأداء العام للطلبة.

وعند تحليل نتائج امتحانات الصف التاسع، تبيَّن أن أداء الطلبة في اللغة الإنجليزية واللغة العربية ارتفع قليلًا مقارنة بالعام 2014، وأن مستوى أداء الطلبة في مادتي الرياضيات والعلوم قد بقي على ما هو عليه مقارنة بالعام 2014. وقد حققت مادة اللغة الإنجليزية أعلى درجة أداء للعام 2017، بلغت (3.32)، تليها مادة اللغة العربية، حيث بلغت درجة الأداء (0.23). أمَّا أدنى درجة أداء فقد جاءت في كل من مادتي العلوم والرياضيات؛ إذ بلغت (0.00).

أما بالنسبة للصف الثاني عشر، فإنَّ أداء الطلبة هذا العام مقارنة بالعام 2016، قد ارتفع قليلًا. وقد جاءت أعلى نسبة نجاح لهذا العام في اللغة العربية؛ إذ بلغت (47%)، تليها اللغة الإنجليزية بنسبة نجاح بلغت (25%)، ثم حل المشكلات بنسبة نجاح بلغت (13%).

وعلى غرار الأعوام الماضية، تفوقت الطالبات على الطلاب في الامتحانات الوطنية للصف التاسع، والصف الثاني عشر.

وقد جاءت التوصيات بضرورة الاستمرار في إيجاد المعالجات الفاعلة؛ مع ضرورة استمرار استفادة الجهات المعنية من التقارير الصادرة عن هيئة جودة التعليم والتدريب، والتي تبرز نقاط القوة في أداء الطلبة، والجوانب التي تحتاج إلى تحسين؛ للبناء عليها في دعم التحسين المستدام، وتطوير النظام التعليمي في مملكة البحرين.

وبناءً على نتائج الامتحانات الوطنية للأعوام السابقة التي تظهر انخفاضًا مستمرًا في أداء الطلبة بما لا يعكس قدراتهم الحقيقية؛ لانخفاض الدافعية لديهم، فقد تمَّ إقرار نظام وطني موحد للامتحانات يبدأ تجريبه عام 2018، ثم يتم التنفيذ الفعلي له عام 2019، وذلك للصفين: السادس والثاني عشر، وتشرف على تنفيذه هيئة جودة التعليم والتدريب. وبحسب هذا النظام، ولاحتساب درجات الطالب للصف السادس، فقد اتُّفق على تخصيص (75%) لتقييم الوزارة، و(25%) لامتحانات الهيئة. وسوف يساعد هذا النظام على توحيد الجهود وحصرها في امتحان واحد يمكّن الطالب من تقديم أفضل ما لديه، ويرفعُ من دافعيته للتعامل بإيجابية مع الامتحانات الوطنية الموحدة، ولاحقًا ومن خلال دراسة الجدوى، سيتقرر الحاجة إلى زيادة النسبة المخصصة لامتحانات الهيئة في الأعوام القادمة.

في العام الأكاديمي 2016-2017، أدرجت هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلة في **الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات** (6) مؤسسات في سجل الإطار؛ منها مؤسسة واحدة للتعليم العالي، و(5) مؤسسات تعليم وتدريب فني ومهني. كما تم تسكين (25) مؤهلًا في سجل الإطار الوطني؛ منها (17) مؤهلَ تعليم عالٍ، و(8) مؤهلات تعليم وتدريب فني ومهني. وقد قامت الهيئةّ بنشر الدليل الاسترشادي لإطار الساعات المعتمدة، والإعداد للتطبيق الفعلي لإسناد المؤهلات الأجنبية على الإطار الوطني للمؤهلات، والذي سيدخل حيز التنفيذ الفعلي في السنة الأكاديمية القادمة. وستواصل الهيئة وفق الخطة التشغيلية للإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات عملها فيما يتعلق باستلام، وتقييم طلبات الإدراج المؤسسي، وتسكين المؤهلات من المؤسسات التعليمية والتدريبية. كما ستقوم كذلك بتقديم كافة الدعم الفني من ورش عمل لبناء القدرات، وزيارات الدعم لتلك المؤسسات، وكذلك تدريب أعضاء لجان التقييم لطلبات الإدراج المؤسسي، ولجان التحقق من المؤهلات، والاستمرار في طرح مشروعات أخرى بالتعاون مع كافة الجهات المعنية لمجابهة التحديات الحالية، واستغلال فرص التحسن المتمثلة في تطوير المؤهلات من خلال العمل على تفعيل أنظمة وسياسات لتصميم المؤهلات، وتطوير اللوائح والسياسات؛ لتعزيز التفاهم والتعاون بين القطاعات ذات العلاقة، وربط سياسات العمل، وأنظمة الخدمة المدنية بالمؤهلات الأكاديمية والمهنية، ودعم المؤسسات الوطنية؛ لتكون الرائدة في وضع مؤهلاتها على الإطار، وتعزيز مفهوم واستخدام مخرجات التعلم في المؤهلات المهنية؛ تمهيدا للوصول لأهداف الإطار على المدى البعيد بما يتوافق مع إستراتيجية هيئة جودة التعليم والتدريب. ومن جهة أخرى ستواصل الهيئة جهودها في التعريف بالإطار الوطني للمؤهلات، وأهدافه محليًا، وإقليميًا، ودوليًا في ظل إبرام مذكرات التفاهم والتعاون الإقليمي والدولي مع الهيئات والمنظمات المماثلة، بما في ذلك الإعداد لعمليات محاذاة الإطار الوطني للمؤهلات مع أطر المؤهلات الأخرى. ويأتي ذلك لتحقيق أهداف الإطار، وتحديدًا الاعتراف بكافة أنواع التعلم، ونشر ثقافة التعلم مدى الحياة، ومحاذاة المؤهلات البحرينية بمثيلاتها على مستوى محيطها الإقليمي ونطاقها الدولي.

قصص النجـــاح

قصص النجـــاح

مقدمة

يقدم هذا الجزء من التقرير السنوي ملخصاً موجزاً حول قصص النجاح المتحققة على طريق التحسين والتطوير، الذي سعت هيئة جودة التعليم والتدريب إلى تحقيقه جنباً إلى جنب المدارس الحكومية والخاصة، التي تمت مراجعتها على مدى دورات المراجعات بدءاً من العام الأكاديمي 2009-2010 إلى العام الأكاديمي 2016-2017.

فمن خلال قصص نجاح مجموعة مختارة من هذه المدارس التي أفردنا لها صفحات في تقريرنا السنوي هذا، وذلك للمرة الثانية منذ بدء صدور التقرير في عام 2009؛ إذ إننا نسعى إلى الوقوف على التجربة الشخصية للمدارس الحكومية والخاصة التي حققت التميز في دورات متتالية، وكيف ترجمة توصيات الهيئة وملاحظات فرق المراجعة إلى خطط عمل وتحسين قابلة للتطبيق، لتكون هذه الصفحات شاهدة على قيمة الإنجاز الذي تم تحقيقه، والتي هي محط تقدير واهتمام، ونموذجاً دافعاً تحتذى به بقية المدارس الحكومية والخاصة التي تنشد تحقيق ذات الإنجاز المتميز، والمساهمة الجادة نحو تعزيز التجربة البحرينية في التعليم بوصفها قصة نجاح إقليمية، وربما دولية.

فوقفتنا على هذا الجزء، وقفة إشادة، ونشر لفكر ضمان الجودة وتطبيقاتها المثلى، وعرض لنماذج من الفرص المتاحة أمام المؤسسات التعليمية بإمكاناتها المتفاوتة في التعاطي مع آليات ووسائل التحسين المبتكرة تارة، وتارة تلك التي تمثل وصفة من الوصفات التي تضمنتها آخر التطبيقات المثلى في مجال ضمان الجودة.

في الصفحات القادمة، سنستعرض (6) نماذج لقصص نجاح في نطاق المدارس الحكومية والخاصة التي استجابت بشكل وافٍ لتوصيات تقارير المراجعات، والتي حققت نقلة نوعية في تقدّم أدائها، من خلال استفادتها من التوصيات الواردة في تقرير المراجعة الأصلي ضمن مراجعات تلك المدارس.

فبالنسبة إلى آخر نتائج التقارير التي توصلت إليها مراجعات الهيئة والتي شملها هذا التقرير السنوي، كان أحد أبرز أسباب التقدم النوعي الذي تعكسه تلك النماذج، يتمثل في قوة جانب القيادة والإدارة، وإصرارها على اتباع كافة السبل الممكنة؛ من أجل قيام خطط التحسين على أساس من التقييم الذاتي السليم والمستمر، الذي يسمح بالكشف المستمر عن فرص التطوير المتجددة ومجالات التطوير على خطط التحسين التي يجري تنفيذها.

في هذا الجزء من التقرير سنتناول قصص نجاح (6) مدارس، (3) منها حكومية و(3) منها خاصة.

المدارس الحكومية التي حازت تقدير «ممتاز» لثلاث دورات متتالية:

* مدرسة آمنة بنت وهب الابتدائية للبنات، والتي حازت تقدير: «ممتاز» في الأعوام: 2009 و2012 و2015.
* مدرسة رابعة العدوية الابتدائية للبنات، التي حققت تقدير: «ممتاز» خلال الأعوام:2010 و2012 و2017.
* مدرسة الروضة الابتدائية للبنات، التي نالت تقدير: «ممتاز» في الأعوام: 2010 و2013 و2017.

المدارس الخاصة التي حازت تقدير: «ممتاز» خلال الدورة الأولى والثانية للمراجعات:

* مدرسة ابن خلدون الوطنية، التي حققت: «ممتاز» خلال العامين 2013 و2017.
* مدرسة سانت كريستوفر، التي حققت تقدير: «ممتاز» في العامين 2012 و2015.
* المدرسة البريطانية، التي حققت تقدير: «ممتاز» في العامين: 2012 و2016.

قصص النجـــاح

القصة الأولى: مدرسة آمنة بنت وهب الابتدائية – بنات

التأسيس: 1979	المحافظة: المحرق	الهيئة الإدارية: 37	الهيئة التعليمية: 79	عدد الطالبات: 967	لغة التدريس: العربية	2015-2012-2009

الأستاذة بدرية صويلح
مديرة المدرسة

طريق الامتياز:
«نجحت المدرسة في تحقيق تقدير: «ممتاز» كثمرة لجهود سنوات مضت، وبالتأكيد نخطط لأن تظل مدرسة آمنة بنت وهب الابتدائية – بنات، لسنوات قادمة على المستوى ذاته وبنفس التقدير».

ذلك ما افتتحت به الأستاذة بدرية صويلح مديرة المدرسة قصة نجاح مدرستها.

قلنا لها إن التحديات كبيرة، فأجابت: «نعم، إنَّ التحديات كبيرة في المدرسة، لكنها ومع بعض المعالجات التربوية والتعليمية الهادئة التي نضعها جميعا كهيئة تعليمية وإدارية في المدرسة، نزيل هذه التحديات بفضل الله، ثم بفضل جهود جميع منتسبي مؤسستنا التعليمية المتميزة».

إنَّ بلوغ معايير الجودة والتقدم في الأداء لا يمكن أن يتحقق من خلال العمل بعشوائية، ولكنه التخطيط للنجاح والتميز، من خلال خطة محكمة تتناول جميع جوانب العمل المدرسي، وهو ما ركّزت عليه الهيئة الإدارية والتعليمية بمدرسة آمنة بنت وهب.

مديرة المدرسة أكّدت أن المدرسة تركز على (3) محاور أساسية في عملها: المحور الأول متعلق بالطالبة، بحيث تتلقى تعليمًا ممتعًا؛ كونها محور العملية التعليمية، والمحور الثاني المعلمة، التي يجب أن تطور ذاتها، وتتقبل التغيير، وتسعى إليه، وتلتزم بمعايير التدريس الجيد الإبداعي، أما المحور الثالث فهي القيادة، التي تلتزم بتنفيذ الخطط الإستراتيجية بناءً على الأولويات، وتوفير الدعم ومتابعته أولاً بأول، وهو أساس تحقيق قصص النجاح.

فثمار التميز تتطلب الالتزام والوعي التام بما يرجى تحقيقه، فنتائج التحسين لا تتم في ليلة وضحاها، بل تعتمد على تفكير إستراتيجي وفق جدولة زمنية ومتابعة جادة للأثر، ولا يغيب عن ذلك الدور الرئيس للتفكير الإستراتيجي السليم، في ظل العلاقات الإنسانية مع المعلمات والطالبات، فهو عندما يأتي أولًا، كل الأمور الناجحة تأتي تباعًا.

خطوات الامتياز:
لابد أن تكون هناك خطوات لتحقيق الامتياز، فما هي خطواتكم؟ أجابت الأستاذة بدرية بكل وضوح: لا يمكن السير على خطوات الامتياز بثبات وثقة، دون التركيز على وضع أهداف ذكية قريبة وبعيدة المدى، إضافة إلى تنفيذ وقفات تقييمية مستمرة، فضلاً عن المرونة والتنوع في وسائل التعلم؛ الأمر الذي ينتج عنه إنجازٌ مباشرٌ لأثر الجهود التحسينية.

فالأداء المتقن بأسلوب محبب ومميز من قبل جميع المعلمات في تقديم المنهج بناءً على احتياجات الطالبات المتعددة، كان من أبرز نقاط التميز التي أشار إليها تقرير المراجعة الثاني للمدرسة المنشور في العام الأكاديمي 2011-2012، والذي دفع مدرسة آمنة بنت وهب – كما تذكر مديرة المدرسة– للاستمرار عليه كنقطة قوة تميزت به في التقرير الثالث للمراجعة 2015، فضلاً عن الاعتماد على منهجية تحدي قدرات الطالبات، وإتاحة الفرص الكثيرة لتطوير الشخصيات القيادية والاعتماد عليهن في الكثير من المهام.

وتؤكد الأستاذة بدرية صويلح، بأن نتائج أداء الطالبات في الامتحانات الوطنية التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب، والعمل على سد الفجوة من نسب النجاح والإتقان بالامتحانات المدرسية، كان مؤشرًا فعليًا على تميز أداء المخرجات التعليمية، التي جاءت بوصفها حصيلة مهمة من محصلات التخطيط الإستراتيجي.

ولقد كان للتقييم الذاتي المستمر لجميع مجالات العمل المدرسي، ومعالجة التغذية الراجعة أولاً بأول، والرجوع الدائم لدليل مراجعة المدارس الصادر عن هيئة جودة التعليم والتدريب، حيث يمثل دليلاً مرجعيًا لكل مجالات العمل، يؤهل المدرسة ويجعلها على استعداد دائم لمراجعة هيئة جودة التعليم والتدريب.

دور الهيئة:
لم تنس مديرة المدرسة، الإشارة إلى تأثير تقارير هيئة جودة التعليم والتدريب على المبادرات التحسينية المتخذة على المستوى التربوي، ولاسيما في تأهيل الهيئات التعليمية والإدارية في المدارس الحكومية والخاصة في وطننا الغالي.

استجابة لتوصيات تقارير هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب على مدار ثلاث دورات متتالية، بينت تقارير ومراجعات الهيئة، الارتفاع في عدد المؤسسات التعليمية الحاصلة على تقدير: «ممتاز»، بعد أن سعت تلك المؤسسات إلى دفع أداء هيئاتها التعليمية والإدارية إلى مستويات أعلى من خلال الالتزام بالتوصيات الواردة في تقارير الجودة، واستطاعت مدرسة «آمنة» المحافظة على مستوى ثابت في الثلاث دورات، من خلال الثبات على الممارسات المتمثلة في استقراء الواقع، وتحديد الأولويات، ووضع الخطة الإستراتيجية بشكل تشاركي، وبناء الخطط التشغيلية وفق إطار زمني، والعمل بروح الفريق الواحد.

رسالة «آمنة» للمدارس:
إذا أردت التميز، لابد من رصد الأولويات والتخطيط المسبق والمتابعة وتوفير التغذية الراجعة أولاً بأول، وجميعها عناصر أساسية لحصول أي مدرسة على تقدير: «ممتاز»، ورفع كفاءة المعلمات بطرائق متنوعة تناسب أولويات عمل المدرسة.

كما أن تحسين إنتاجية العمل من خلال فرق التحسين لأداء المدارس، ومواكبة التطور في جميع المجالات، خاصة ما يتعلق بعملية التعليم والتعلم، مهمٌ وضروريٌّ لتحقيق التقدم المنشود.

قصص النجـــاح

القصة الثانية: مدرسة رابعة العدوية الابتدائية – بنات

التأسيس: 1967	المحافظة: العاصمة	الهيئة الإدارية: 22	الهيئة التعليمية: 40	عدد الطالبات: 395	لغة التدريس: العربية	2017-2012-2010

الأستاذة جهاد الهاشمي
مديرة المدرسة

طريق الامتياز:
تسعى مدرسة رابعة العدوية سعيًا دؤوبا على استدامة التميز في أدائها، وهذا ما يدل عليه إحراز المدرسة لتقدير: «امتياز» في ثلاث دورات متتالية للمراجعة من قبل هيئة جودة التعليم والتدريب، وقد برز من خلال هذه الزيارات تأصل ثقافة الجودة في جميع العمليات المدرسية، بدءًا من وضوح رؤيتها التشاركية الطموحة التي بنيت عليها خطة إستراتيجية محكمة قائمة على تحليل دقيق لواقع أداء المدرسة، ومَلبية للاحتياجات المرصودة في التقويم الذاتي، التي تتم متابعة تطبيقها وفق مؤشرات أداء متفق عليها.

خطوات الامتياز:
تؤكد الأستاذة جهاد الهاشمي مديرة المدرسة، بأن الهيئة الإدارية والتعليمية بمدرسة رابعة العدوية لديها قناعة تامة بأن استدامة التميز ليس بالأمر اليسير، وعليه فقد سعينا لتبني مجموعة من الممارسات الممتازة في جميع مجالات العمل المدرسي، وقد تكلل هذا بحصولنا على جائزة صاحب السمو الملكي، سمو الأمير خليفة بن سلمان، رئيس مجلس الوزراء للتميز في الأداء التعليمي للعام الدراسي 2015-2016.

وتواصل مديرة المدرسة رواية قصة نجاحها: نحن كقيادة لهذه المؤسسة التربوية التعليمية، نؤمن بأن تحفيز المنتسبات هو مفتاح للنجاحات المستمرة التي تحرزها المدرسة، كما أنَّ تشجيعهن على العمل بروح الفريق الواحد وتفويضهن للقيام بمهام قيادية؛ دعم لنجاحاتنا التي نتمنى أن تتواصل خلال الأعوام الدراسية المقبلة.

تحرص المدرسة على جودة مخرجاتها التحصيلية، وهذا ما تشهد به نتائجها المرتفعة في الاختبارات المدرسية، والامتحانات الوطنية التي تنفذها هيئة جودة التعليم والتدريب، وهذا الإنجاز الأكاديمي المشرف كان نتيجة طبيعية للممارسات التعليمية الناجحة التي تتم داخل الصفوف الدراسية أو خارجها؛ إذ يتم توظيف إستراتيجيات تعلم متنوعة مدعومة باستخدام فاعل للموارد المتوفرة من أجهزة، ومرافق، وأدوات، كما يتم تعزيز مهارات التفكير العليا لدى تلميذات المدرسة من خلال تعويدهن على أساليب التجريب العلمي وحل المشكلات، كما تتميز مدرسة رابعة بدعمها اللامحدود لتلميذاتها؛ إذ تنمي لديهن المهارات الحياتية، والقيادية، وقدرتهن على التعلم الذاتي والنقد البناء، من خلال اللجان، والمشروعات، كما تولي الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة عناية كبيرة فتقدم لهن برامج إثرائية وعلاجية متميزة.

دور الهيئة:
تقول الأستاذة جهاد: لقد ساهم تأصيل مبادئ تجويد التعليم التي تدعو إليها هيئة جودة التعليم والتدريب، على تهيئة المناخ التربوي والتعليمي الذي يشجع على تقبل التغيير بمرونة ويسر؛ إذ تغيرت أهداف المدرسة لتتناسب مع هذه المبادئ، كما تغيرت على إثرها العمليات التربوية والتعليمية التي تتم داخل الفصول التعليمية؛ مما أثر إيجابًا على جودة المخرجات التعليمية للمدرسة.

رسالة «رابعة» للمدارس:
نحن في مدرسة رابعة العدوية نعمل على نشر الممارسات الجيدة التي تتميز بها مدرستنا على جميع مدارس المملكة، وذلك عبر استضافة عدد لا محدود من العاملين في المدارس الأخرى لإطلاعهم على تجاربنا في المجال القيادي والتربوي والتعليمي، ولعل من أهم هذه التجارب التي نعتز بها، هي تجربتنا المدرسية في مجال تنظيم فريق العمل المتكامل، الذي يتضمن سيرورة سلسة للعمل وجودة عالية للمنتج المنشود والذي يتمثل في نتائج تحصيلية متميزة ونمو شخصي مرتفع لتلميذاتنا، يضمن مشاركة جميع الكوادر المدرسية في تخطيط وتنفيذ وتقويم جميع العمليات المدرسية.

مدرسة رابعة تفخر بتجربة متميزة أخرى في مجال التمهين الداخلي؛ إذ يقوم مركز التمهن في المدرسة بدور رائد في تدريب هيئات المدرسة على أهم المستجدات التربوية ومتابعة نقل أثر التدريب إلى داخل الفصول الدراسية؛ مما يساهم في تجويد التعليم الذي هو الهدف الذي تسعى المدرسة لتحقيقه.

قصص النجـــاح

القصة الثالثة: مدرسة الروضة الابتدائية – بنات

التأسيس: 1994	المحافظة: الشمالية	الهيئة الإدارية: 25	الهيئة التعليمية: 41	عدد الطالبات: 538	لغة التدريس: العربية	2010-2013-2017

الأستاذة إيمان مريد
مديرة المدرسة

طريق الامتياز:
شقّت مدرسة الروضة الابتدائية للبنات مسيرة نجاحها منذ بداية تأسيسها في عام 1996، بأسرة تربوية متماسكة محبة للعطاء، عنوانها الإخلاص والتفاني في العمل؛ ذلك ما أكدت عليه مديرة المدرسة الأستاذة إيمان مريد؛ إذ حملت كل عضوة في هذه الأسرة بداخلها انتماءً كبيرًا للمدرسة؛ مما انعكس بشكل واضح على أدائها داخل وخارج الصفوف الدراسية، لتحقيق رؤية المدرسة على مر السنوات، وهي «الارتقاء بالأداء النوعي للتلميذات» وهذا ما تم تحقيقه بحمد الله.

خطوات الامتياز:
اعتمدت القيادة في مدرسة الروضة الابتدائية للبنات (على الرغم من تغيير المديرات) على نهج واضح في تحليل الواقع بشكل مستمر، عبر أدوات التقييم الذاتي المتنوعة للوقوف على أرض صلبة تبين نقطة الانطلاق نحو أهدافها. وبناءً عليه تتبلور البرامج والمشروعات الهادفة التي تخدم جميع منتسباتها في مختلف الجوانب،

مديرة المدرسة تحدثت عن جانب التعليم والتعلم، وذكرت بأنه انطلاقًا من رؤية المدرسة للبحث عن الأداء النوعي للتلميذات؛ عملت القيادة على الانتقال من مفهوم التميز من (90%) إلى (95%) عبر منهجية واضحة برفع سقف الانضمام إلى حفل التميز بنسبة (1%) سنويًا على مدى خمس سنوات حتى أصبح المعيار «الحصول على (95%) فما فوق». وبقياس أثر هذه المنهجية على أداء الطالبات، تبين بأنَّ عدد الطالبات المشاركات في حفل التميز لم يتأثر على الرغم من رفع المعيار سنويًا، بل أصبح هناك إزاحة لنوعية التميز. وبالتالي انعكس ذلك على أداء الطالبات في الامتحانات الداخلية والخارجية بتحقيق نتائج مرتفعة جدًا تتناسب مع مستوى المدرسة الممتاز.

وأضافت في حديثها بأن مدرسة الروضة الابتدائية للبنات أولت أهمية كبيرة لجانب التطور الشخصي عند الطالبات عبر برامج مكثفة داخل وخارج الصفوف، فعزز لديهن سمات القيادة؛ مما جعلها نقطة من نقاط القوة في المدرسة. وبناءً على ذلك تم الاستفادة منها وتنميتها بشكل أكبر بإطلاق مشروع: «التسيير الذاتي» الشهري، الذي تتولى فيه الطالبات المناصب القيادية ابتداءً من منصب مديرة المدرسة مرورًا بالمديرة المساعدة، والإشراف الإداري، والإرشاد الاجتماعي، وصولًا إلى تولي مهام التدريس داخل الصفوف. وبذلك تكون المدرسة مسيرة من قبل الطالبات لمدة يوم دراسي كامل بمعدل يوم كل شهر. لقد نجح المشروع بصورة كبيرة أثناء التطبيق، وانعكس أثره على شخصية الطالبات في جانب القيادة وتحمل المسئولية، وبالتالي حقق رؤية المدرسة المذكورة.

ومن منطلق الاهتمام بتحسين المدخلات عقدت المدرسة لقاءً تربويًا مع القيادات العليا في جميع رياض الأطفال الرافدة للمدرسة لاستعراض مستوى أداء مخرجاتهم، ومن ثم مناقشة آلية تحسين هذه المخرجات؛ لتتوافق مع متطلبات المناهج الدراسية المطبقة.

وتشير الأستاذة إيمان مريد إلى أن المدرسة طبقت العديد من البرامج، والمشروعات الناجحة التي انطلقت من مؤشرات التقييم الذاتي مع وجود قناعة كبيرة عند المنتسبات بأهمية تطبيقها، والتكاتف في الوصول إلى تحقيق أهدافها مثل مشروع: «روضة المشروعات» الخاص بتوحيد فكرة المشروعات المطلوب من الطالبة تطبيقه بين جميع المواد الدراسية؛ ليكون منتجًا واحدًا يتم إنتاجه في مجموعات من الطالبات بحضور ولي الأمر للمشاركة في إعداده. ويلي ذلك معرض على مستوى المدرسة يتضمن هذه المشروعات وكل إنتاجات الطالبات اليدوية، يتم زيارته من قبل جميع الطالبات، وأولياء أمورهن بالإضافة إلى زيارات من المدارس الأخرى، وبهذا تكون الطالبة وولي أمرها على يقين بأهمية المشروعات المنفذة وقيمتها في بناء شخصيتها وانعكاسه على تحصيلها.

تكللت كل تلك الجهود في حصول المدرسة على نسب رضا مرتفعة جدًا للفئات الثلاث بزيادة سنوية بما لا يقل عن (1%)، كما تم ترجمة نسب الرضا عبر الالتزام المهني عند جميع المنتسبات داخل الصفوف وخارجها حققت نسب حضور لا تقل عن (98%).

رسالة «الروضة» للمدارس:
وختامًا، فإنَّ للتميز جوانب واضحة لا تكتمل الصورة بدونها؛ أهمها الإخلاص في العطاء، وروح الأسرة الواحدة، فبذلك تذلل أي صعوبات، أو تحديات قد تواجه المدرسة، أو تكون عقبة في تحقيق الأهداف التربوية السامية. ولولا هذه الروح الحماسية لما تحولت مدرسة الروضة الابتدائية للبنات إلى منارة تبث تجربة تميزها إلى بقية المؤسسات التربوية بعد حصولها على تقدير: «ممتاز»، في ثلاث دورات متتالية من زيارة فريق هيئة جودة التعليم والتدريب عبر تقديم الدعم للآخرين في مختلف الجوانب بحرفية ورحابة صدر عبر برنامج متكامل بمسمى: «شعاع الروضة».

قصص النجــاح

القصة الرابعة: مدرسة ابن خلدون الوطنية

التأسيس: 1983	المحافظة: الجنوبية	الهيئة الإدارية: 27	الهيئة التعليمية: 167	عدد الطلبة: 1310	لغة التدريس: العربية والإنجليزية	2017-2013

الدكتور كمال عبدالنور
مدير المدرسة

طريق الامتياز:
تستمر مدرسة ابن خلدون الوطنية من خلال خطتها الإستراتيجية للسنوات 2015-2022، في محاولتها إيجاد السبل لتحقيق رؤيتها كمدرسة وطنية ثنائية اللغة؛ تسعى إلى التميز، كما تسعى إلى تعزيز ثقافة الولاء والانتماء إلى مملكة البحرين، والتمثل بقيم المجتمع المحلي، إضافة إلى تعزيز ثقافة الانفتاح على العالم.

يقول مدير المدرسة الدكتور كمال عبدالنور لقد أرست المدرسة قواعد هذه الرؤية خلال السنوات الأولى من تأسيسها من خلال المناهج الدراسية، والبرامج التعليمية، والأنشطة التي تقدمها، واستمرت في المحاولة لإنشاء لغة مشتركة لتعزيز ثقافة الشفافية وروح المسئولية، حيث استمرت في تطوير وتحديث سياساتها، وإجراءاتها، ومناهجها، والبرامج التي تقدمها وفقًا لأفضل الممارسات المعترف بها دوليًا.

ويواصل مدير المدرسة حديثه: لتحقيق التميّز كان لابد من وجود معايير داخلية وخارجية لضبط الجودة، فالمعايير الداخلية تتضمن نظام تقييم أداء المعلمين والإداريين، ونظام المتابعة الذي يتبع عملية التقييم، والذي يهدف في النهاية إلى تطوير عمليتي التعلم والتعليم، أمَّا المعايير الخارجية، فكان لابد من توفر أكثر من معيار؛ للتأكد من تغطية الجوانب والمراحل المختلفة؛ مما يؤدي إلى الحصول على تغذية راجعة شاملة وذات معنى، وضمن هذا المجال تؤدي الضوابط التي حددتها وزارة التربية والتعليم دورًا فعَّالًا لضمان سير العملية التعليمية على أفضل وجه وحسب سياسات مملكة البحرين، كما تؤدي برامج الاعتماد التي تنظمها وتشرف عليها مؤسسات تربوية عالمية دورًا كبيرًا أيضا في ضبط معايير الجودة، بالإضافة إلى اعتماد برامج دراسية عالمية كالبكالوريا الدولية، وتطبيق نظم امتحانات خارجية لمقارنة أداء طلبة المدرسة مع أقرانهم حول العالم.

خطوات الامتياز:
التميّز الذي حصلت عليه المدرسة أكد أن المدرسة تسير على نهج سليم، ولكي تستمر المدرسة في التميّز عليها أن تستمر في مراجعة أدائها وتطوير وتحديث مناهجها وبرامجها وأساليبها، وأن تبقى المدرسة على تواصل مع التطورات العالمية سواء في المجال التربوي أو التكنولوجي بحيث يصبح خريجوها من المتعلمين مدى الحياة، ويكونوا قادرين على التفاعل بشكل فعّال وإيجابي مع العالم من حولهم.

دور الهيئة:
يقول الدكتور كمال عبدالنور: لابد من الإشارة إلى دور مراجعات هيئة جودة التعليم والتدريب كأحد أهم معايير ضبط الجودة الخارجية، والتي ساهمت بشكل فعّال في تطوير مستوى أداء المدارس حسب إطارها المعتمد لمراجعة أداء المدارس الحكومية والخاصة. إنَّ الجانب الأهم في عملية مراجعة هيئة جودة التعليم والتدريب هو أن كل مدرسة تتلقى حزمة توصيات بالجوانب التي تحتاج إلى تطوير، إضافة إلى جوانب القوة التي تميزها، وعلى المدرسة أن تنظّم خطة عمل تحدد من خلالها (بشكل قابل للقياس) طرائق وكيفية التعامل مع هذه التوصيات، وتحدّد مؤشرات الأداء الرئيسة التي ستحكم المدرسة من خلالها بأن الأهداف المرجوة قد تحققّت بالفعل.

رسالة « ابن خلدون الوطنية» للمدارس:
إنَّ مراجعات هيئة جودة التعليم والتدريب للمدارس مراجعة شاملة؛ محورها أداء الطلبة بهدف تحسين عمليتي التعليم والتعلم، هذه المراجعة تمر بعدة مراحل ابتداء من مرحلة تقديم التقرير الذاتي، ثم زيارة فريق المراجعة، إلى صدور التقرير وزيارات المتابعة اللاحقة، ولتحقيق الهدف المنشود؛ من أجل التميز، فعلى المدارس أولاً أن تستفيد من التقييم الذاتي؛ لتحديد الجوانب التي تحتاج إلى تطور بناءً على إجراءات ومتطلبات إطار مراجعة المدارس الحكومية والخاصة ورياض الأطفال الذي حددته الهيئة، ومن ثم العمل على وضع الخطط الجادة للتعامل مع هذه الجوانب.

لذا، يجب على المدرسة وضع خطة عمل واضحة للتعامل مع التوصيات التي أدرجها فريق المراجعة؛ هذه الخطة يجب أن تتضمّن معايير واضحة وقابلة للقياس؛ للتأكد من تحقيق الأهداف المرجوة، على أن يتم مراجعة خطة العمل هذه بشكل دوري للتعامل مع التحديات التي قد تطرأ أثناء تطبيقها.

قصص النجـــاح

القصة الخامسة: مدرسة سانت كريستوفر

التأسيس: 1961	المحافظة: الشمالية والجنوبية	الهيئة الإدارية: 127	الهيئة التعليمية: 183	عدد الطلبة: 1838	لغة التدريس: الإنجليزية	2015-2012

الأستاذ إد غودون
مدير المدرسة

طريق الامتياز:
لدى مدير ورؤساء الأقسام في مدرسة سانت كريستوفر، والذين يشكلون فريق القيادة والإدارة (LMT) رؤية واضحة تمت صياغتها في بيان رسالة المدرسة، وخططها الإستراتيجية، والمبادئ الرئيسة والمستندات المساندة الأخرى. كما تطمح المدرسة إلى أن تكون مدرسة عالمية المستوى، تقدم التعليم وفق المنهج البريطاني للطلبة من الفئة العمرية من سن (3 سنوات إلى 18 سنة)، هذا ما أكده مدير المدرسة الأستاذ إد غودون.

فمدرسة سانت كريستوفر تدعم قصص النجاح الأكاديمي، وقصص النجاح الأخرى في مجتمع تعليمي مساند مبني على أساس ثقافة الرعاية، والاحترام، والتسامح، والتركيز على القيم الثلاث الرئيسة للمدرسة وهي: الرعاية، والتعلم، والتواصل.

خطوات الامتياز:
يؤكد الأستاذ غودون أن مدرسة سانت كريستوفر تطمح إلى استخدام موظفين أكفاء ومتمرسين وفق إجراءات توظيف صارمة للغاية، وصياغة إعلانات توظيف بكل احترافية، ودقة لمختلف الوظائف الشاغرة؛ بغية استقطاب الموظف المتميز. وتضمن إجراءات التهيئة للموظفين الجدد فهمهم للتوقعات العالية من الطلبة، والتوقعات المرتفعة من المدرسة حيالهم. وتضمن أنظمة الإدارة الإشرافية حصول الموظفين على الدعم الجيد، والعمل بروح الفريق الذي يظهر بجلاء في جميع أقسام المدرسة؛ إذ يقوم المعلمون بمشاركة الممارسات الجيدة مع بعضهم البعض بصفة منتظمة.

فهناك في مدرسة سانت كريستوفر أهداف إستراتيجية ومبادئ ثلاثية تُغرس في طلبة المدرسة (التي تشمل المتعلم المستقل، والفرد الكفؤ، والمواطن العالمي) تتمحور حول خطة تحسين المدرسة على المدى المتوسط والطويل، وتأخذ في الاعتبار البيئة المتطورة في مملكة البحرين.

مؤكدًا على أن أنظمة مراقبة الممارسات تتسم بالصرامة، وتؤدي التغذية الراجعة بشأن هذه الأنشطة إلى وضع أهداف ونظم مساءلة واضحة. وبالإضافة إلى مسئولية القيادة، فإنها توفر ضمان الجودة لجميع أنشطة المراقبة، وتحليل التغذية الراجعة، وتحديد مواطن القوة، والجوانب التي تحتاج إلى تحسين. ويقوم فريق القيادة والإدارة بمناقشة هذه النتائج، وتضمين التحديات، ووضع أهداف التحسين لكافة أقسام المدرسة، كما يقول مدير المدرسة.

وتبين هذه الأنظمة ونتائجها بالتفصيل في استمارة التقييم الذاتي للمدرسة، وتضمن تركيز جميع الموظفين والتزامهم تجاه دفع عجلة التحسين في المدرسة، ومن ثمَّ المساهمة في حصولها على التقدير: «ممتاز» في جميع الجوانب.

دور الهيئة:
في أعقاب استلام تقرير المراجعة الأخير لهيئة جودة التعليم والتدريب، أكد مدير المدرسة الأستاذ غودون بأن فريق القيادة والإدارة بمدرسة سانت كريستوفر اعتمد على مواطن القوة والتوصيات الواردة في التقرير، وقام بربطها بنتائج التقييم الذاتي للمدرسة، وتم إدراج النتائج في خطة التحسين مع تكليف الفرق المدرسية المختلفة بإعداد خطط العمل لتحقيق مجموعة أهداف التحسين، إضافة إلى التركيز على الجوانب التي تحتاج إلى تحسين لكل قسم.

وقد نتج عن ذلك دعم مدير المدرسة ومسئوليها لتنفيذ عدد من الإجراءات بعد أن حافظت المدرسة على التقدير: «ممتاز» في مراجعة هيئة جودة التعليم والتدريب.

منها قيام مدرسة سانت كريستوفر – وباعتبارها مؤسسة غير ربحية – باستثمار الدخل من الرسوم المدرسية في تحسين مصادرها التعليمية، ومرافقها، ومنشآتها، كما سعت لتعيين موظفين جدد في السنوات السابقة، وإجراء التحسينات في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وإنشاء ملعب التنس؛ مما أدى إلى التحسين المستمر في جودة ما يتم تقديمه للطلبة، بالإضافة إلى تخصيص ميزانية معتبرة لتمويل برامج التطوير المهني المستمر لموظفي المدرسة، استنادًا إلى احتياجات التطوير المهني المحددة عبر البحوث التعليمية، ومراقبة وتقييم أدائهم من خلال العناصر الإستراتيجية ذات الأولوية. كما يحرص الموظفون على بيان هذا الأمر في ممارساتهم، وكذلك عبر تطبيق نظام التقييم الصارم ودعمهم لتقديم الدروس الممتازة.

رسالة «سانت كريستوفر» للمدارس:
رسالة فريق القيادة للمدارس الأخرى هي ألا تدخر جهدا في استخدام موظفين أكفاء ومتمرسين يتشاركون في تحقيق رؤية المدرسة، مع الاستثمار في برامج تطويرهم مهنيًا، وتعزيز ثقافة وروح المبادرة لتغدو التوقعات العالية هي المعيار النموذجي.

كذلك ضمان أن تنعم الأطراف ذات العلاقة «بعقلية النمو»؛ ليتسنى لهم العمل على إكساب الطلبة لأفضل المخرجات التعليمية الممكنة، والاعتقاد بأن هناك دائماً مجالاً للتحسن مهما كان مستوى التحصيل عالياً.

وأخيرًا، لا بد أن يكون الطلبة هم أساس صنع القرار مع الاستثمار في المصادر التعليمية العالية الجودة التي يتم تخصيصها استنادًا إلى احتياجات الطلبة.

قصص النجـــاح

القصة السادسة: المدرسة البريطانية بالبحرين

التأسيس: 1995	المحافظة: الشمالية	الهيئة الإدارية: 49	الهيئة التعليمية: 214	عدد الطلبة: 1839	لغة التدريس: الإنجليزية	2016-2012

الأستاذة جولي آن جلبرت
مديرة المدرسة

طريق الامتياز:
قالت مديرة المدرسة الأستاذة جولي آن جلبرت: حرصت المدرسة البريطانية بالبحرين منذ البداية على مشاركة كافة الأطراف ذات العلاقة في عملية التقييم الذاتي للمدرسة، وتحديدًا، الطلبة، وأولياء الأمور، والمعلمين، وموظفي الدعم، ومالكي المدرسة، ومن الأهمية بمكان أن تكون فلسفة المدرسة وأهدافها واضحة للجميع بجلاء، وأن تكون الشفافية، والنزاهة، والتواصل على كافة المستويات، هي المبادئ السارية لضمان معرفة جميع الموظفين بما هو متوقع من كل منهم، كما أنه من الأهمية بمكان الترويج لثقافة العمل بروح الفريق؛ لتحقيق أفضل النتائج بطريقة إيجابية، وأن يتم حث وتشجيع المعلمين على العمل في بيئة آمنة ومستقرة بعيدة عن أي مخاوف.

لقد تمثلت خطة العمل الأولى في ضمان أن تعكس أفضل الممارسات في المدرسة، بمعنى أنْ يقوم المعلمون بتقديم أفكار سريعة، وتقديم عروض موجزة في جلسات التطوير المهني المستمر، حيث يتم تقسيم المعلمين إلى مجموعات من ثلاثة معلمين؛ لوضع خطط الدروس، وملاحظة ممارسات كل معلم آخر في المجموعة، مع تخصيص وقت محدد للمعلمين لوضع خطة الدرس مقدمًا، ومراجعتها بعد ذلك.

لقد حفزت عمليات المراجعة إلى الاعتماد على العلاقات الوطيدة مع أكاديمية الأطفال (RIA)، والمجلس الثقافي البريطاني؛ للعمل نحو الحصول على اعتماد مجلس المدارس الدولية البريطانية (COBIS).

خطوات الامتياز:
مؤكدة الأستاذة جلبرت على حرص المدرسة البريطانية في البحرين الحصول على المشورة؛ لتعزيز جودة ما يتم تقديمه في تدريس مناهج اللغة العربية بشكل أكبر، وقامت بتوظيف معلمين جدد في مرحلة رياض الأطفال؛ لكي يتعلموا في مجموعات أقل عددًا، وفي الوقت الراهن، تقوم المدرسة بمراجعة شاملة للمناهج الدراسية، وتحديث استمارة التقييم الذاتي بصفة سنوية باعتبارها إطار عمل لبيان النقد الذاتي، إضافة إلى مراقبة أنشطة وممارسات المدرسة بصفة منتظمة، ومواصلة طرح المزيد من الأسئلة للانتقال من كون المدرسة حائزة على التقدير: «ممتاز» في مراجعات هيئة جودة التعليم والتدريب، إلى مدرسة عالمية المستوى؛ إذ يقوم فريق القيادة في المدرسة بالاطلاع على أحدث المبادرات التعليمية في المملكة المتحدة، وتكييف مناهجنا المدرسية وفق المعايير الدولية.

وأشارت مديرة المدرسة بأن المدرسة قامت بمراجعة وتدقيق عمليات التقييم وإجراءات التقارير، ووضع الأهداف للطلبة؛ حتى يتسنى لهم فهم هذه الأهداف بشكل أكثر وضوحًا وتكييفها وفق الاحتياجات التعليمية الفردية للطلبة.

وفي سبتمبر 2016، تم اعتماد المدرسة من قبل برنامج البكالوريا الدولية (IBDP)، ومن ثم تتوفر لدى طلبة المدرسة البريطانية بالبحرين ثلاثة مسارات للالتحاق بالجامعة، وهي: المستوى (A)، ومجلس تعليم الأعمال والتكنولوجيا (BTEC)، وبرنامج البكالوريا الدولية (IBDP)؛ مما يمنحهم فرصة أكبر للالتحاق بجامعة من اختيارهم.

كما استثمرت المدرسة استثمارات كبيرة وناجحة في تدريب الموظفين في (تطبيقات جوجل للتعليم).

بشكل عام، فكل من المعلم وعضو فريق القيادة المدرسية يتحمل مسئوليته المنوطة به لتحقيق أفضل النتائج للطلبة في الدروس؛ إذ يتم التركيز على تطوير المهارات، لا على تطبيق منهج إصدار الأحكام.

دور الهيئة:
في ختام سرد قصة النجاح تقول الأستاذة جولي آن جلبرت: لقد صنَعت عملية المراجعة التي تقوم بها هيئة جودة التعليم والتدريب الفرقَ الهائل في المدرسة، حيث تضافرت جهود فريق القيادة المدرسية نحو تحقيق الهدف المنشود، ودفعتنا صرامة استمارة التقييم الذاتي إلى مراقبة أداء المدرسة بكل عناية، وشجعتنا على التحليل والاستفادة من البيانات بطريقة أكثر فاعلية لوضع الأهداف، كما ساعدت عملية المراجعة على انتقال المدرسة إلى الملاك الجدد، فالمراجعة المستقلة تعدُّ مفيدة للغاية في اتخاذ القرارات المطلوبة بشأن الميزانية المراد تخصيصها، كما تشجع دورة المراجعات المنتظمة المدرسة على المحافظة على إحراز التقدم وإدخال التحسينات المستمرة على جودة ما يتم تقديمه.

رسالة « المدرسة البريطانية « للمدارس:
رسالتنا الرئيسة التي نود توجيهها إلى المدارس الأخرى هي أن الأشياء العظيمة لا يمكن أن تتحقق إلا بالعمل الجماعي، وتحديد الهدف الواضح. فالمدرسة تشجع وتساهم في توفير عدد كبير من فرص القيادة للطلبة قدر المستطاع؛ إذ إن تدريبهم في هذا العمر على أداء الأدوار القيادية يمكن أن يخفف بعض العبء على الموظفين، فهناك أدوار «رب البيت»، «عضو البرلمان»، «حارس البيئة»، «القائد الرقمي»، «المشارك الفني» التي يضطلع بها الطلبة أنفسهم.

إن الثقة العميقة السائدة بين فريق القيادة المدرسية والمعلمين تُعد أمرًا مهمًا في هذا المضمار، فسياسة الباب المفتوح للصفوف الدراسية، حيث الترحيب بفريق القيادة في الدخول في أي وقت أمر يجب تشجيعه.

الملاحـــق

الملاحـــق

مراجعة أداء المدارس الحكومية*

#		المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
1		مدرسة رابعة العدوية الابتدائية للبنات	1: ممتاز	1: ممتاز
2		مدرسة الروضة الابتدائية للبنات	1: ممتاز	1: ممتاز
3		مدرسة عين جالوت الابتدائية للبنات	1: ممتاز	1: ممتاز
4		مدرسة كرانة الابتدائية للبنات	1: ممتاز	1: ممتاز
5		مدرسة الخوارزمي الابتدائية للبنين	1: ممتاز	1: ممتاز
6		مدرسة سمية الابتدائية للبنات	1: ممتاز	1: ممتاز
7		مدرسة السهلة الابتدائية للبنات	1: ممتاز	1: ممتاز
8		مدرسة حطين الابتدائية للبنين	1: ممتاز	1: ممتاز
9		مدرسة آمنة بنت وهب الابتدائية للبنات	1: ممتاز	1: ممتاز
10		مدرسة خولة الثانوية للبنات	1: ممتاز	1: ممتاز
11		مدرسة الصفا الابتدائية للبنات	2: جيّد	1: ممتاز
12		مدرسة البلاد القديم الابتدائية للبنات	2: جيّد	1: ممتاز
13		مدرسة زبيدة الابتدائية للبنات	2: جيّد	1: ممتاز
14		مدرسة السنابس الابتدائية للبنات	2: جيّد	1: ممتاز
15		مدرسة عراد الابتدائية للبنات	2: جيّد	1: ممتاز
16		مدرسة فاطمة بنت أسد الابتدائية للبنات	2: جيّد	1: ممتاز
17		مدرسة جد حفص الثانوية للبنات	2: جيّد	1: ممتاز
18		مدرسة مريم بنت عمران الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	1: ممتاز
19		مدرسة أم أيمن الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	1: ممتاز
20		مدرسة العروبة الابتدائية للبنات	1: ممتاز	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

مراجعة أداء المدارس الحكومية* (تتمـــة)

#		المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
21		مدرسة هاجر الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
22		مدرسة أم سلمة الإعدادية للبنات	1: ممتاز	2: جيّد
23		مدرسة توبلي الابتدائية للبنات	1: ممتاز	2: جيّد
24		مدرسة زنوبيا الإعدادية للبنات	2: جيّد	2: جيّد
25		مدرسة الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة الابتدائية للبنين	2: جيّد	2: جيّد
26		مدرسة النعيم الثانوية للبنين	2: جيّد	2: جيّد
27		مدرسة أميمة بنت النعمان الثانوية للبنات	2: جيّد	2: جيّد
28		مدرسة الرفاع الغربي الابتدائية للبنات	2: جيّد	2: جيّد
29		مدرسة النور الثانوية للبنات	2: جيّد	2: جيّد
30		مدرسة غرناطة الابتدائية للبنات	2: جيّد	2: جيّد
31		مدرسة الدراز الإعدادية للبنات	2: جيّد	2: جيّد
32		مدرسة سترة الإعدادية للبنات	2: جيّد	2: جيّد
33		مدرسة سترة الثانوية للبنات	2: جيّد	2: جيّد
34		مدرسة مدينة حمد الابتدائية للبنات	2: جيّد	2: جيّد
35		مدرسة الدراز الابتدائية للبنات	2: جيّد	2: جيّد
36		مدرسة عالي الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	2: جيّد
37		مدرسة الدير الابتدائية الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	2: جيّد
38		مدرسة سلماباد الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	2: جيّد
39		مدرسة الاستقلال الثانوية للبنات	3: مرضٍ	2: جيّد
40		مدرسة الحنينية الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	2: جيّد

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

الملاحـــق

مراجعة أداء المدارس الحكومية* (تتمـــة)				
#		المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
41		مدرسة البسيتين الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	2: جيّد
42		مدرسة ابن النفيس الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	2: جيّد
43		مدرسة بوري الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	2: جيّد
44		مدرسة حسان بن ثابت الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	2: جيّد
45		مدرسة القادسية الابتدائية للبنات	2: جيّد	
46		مدرسة الجزيرة الابتدائية للبنين	2: جيّد	
47		مدرسة المستقبل الابتدائية للبنات	2: جيّد	
48		مدرسة أسماء ذات النطاقين الابتدائية للبنات **	2: جيّد	
49		مدرسة فاطمة الزهراء الابتدائية للبنات	2: جيّد	
50		مدرسة حفصة أم المؤمنين الابتدائية للبنات	2: جيّد	
51		مدرسة المحرق الابتدائية للبنات	2: جيّد	
52		مدرسة النويدرات الابتدائية للبنات	2: جيّد	
53		مدرسة سار الابتدائية للبنات	2: جيّد	
54		مدرسة سترة الابتدائية للبنات	2: جيّد	
55		مدرسة أم كلثوم الإعدادية للبنات	2: جيّد	
56		مدرسة الديه الابتدائية الإعدادية للبنات	2: جيّد	
57		مدرسة النبيه صالح الابتدائية للبنات	2: جيّد	
58		مدرسة القدس الابتدائية للبنات	2: جيّد	
59		مدرسة فاطمة بنت الخطاب الابتدائية للبنات	2: جيّد	
60		مدرسة قرطبة الإعدادية للبنات	2: جيّد	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh
** مدرسة أسماء ذات النطاقين الابتدائية الإعدادية للبنات سابقًا.

مراجعة أداء المدارس الحكومية* (تتمـــة)				
#		المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
61		مدرسة سار الثانوية للبنات	2: جيّد	
62		مدرسة سند الابتدائية للبنات	2: جيّد	
63		مدرسة شهركان الابتدائية للبنات	2: جيّد	
64		مدرسة الحد الثانوية للبنات***	2: جيّد	3: مرضٍ
65		مدرسة الزلاق الابتدائية الإعدادية للبنات	2: جيّد	3: مرضٍ
66		مدرسة زينب الإعدادية للبنات	2: جيّد	3: مرضٍ
67		مدرسة المنهل الابتدائية للبنات	2: جيّد	3: مرضٍ
68		مدرسة المتنبي الابتدائية للبنين	2: جيّد	3: مرضٍ
69		مدرسة بيت الحكمة الابتدائية للبنات	2: جيّد	3: مرضٍ
70		مدرسة الرفاع الشرقي الابتدائية للبنات	2: جيّد	3: مرضٍ
71		مدرسة رقية الابتدائية للبنات	2: جيّد	3: مرضٍ
72		مدرسة توبلي الابتدائية للبنين	2: جيّد	3: مرضٍ
73		مدرسة عمر بن عبدالعزيز الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	3: مرضٍ
74		مدرسة جو الابتدائية الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	3: مرضٍ
75		مدرسة القيروان الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	3: مرضٍ
76		مدرسة جد حفص الثانوية الصناعية للبنين	3: مرضٍ	3: مرضٍ
77		مدرسة الوفاء الثانوية للبنات****	3: مرضٍ	3: مرضٍ
78		مدرسة الشيخ عيسى بن علي آل خليفة الثانوية للبنين	3: مرضٍ	3: مرضٍ
79		مدرسة الهداية الخليفية الثانوية للبنين	3: مرضٍ	3: مرضٍ
80		المعهد الديني الجعفري	3: مرضٍ	3: مرضٍ

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh
*** مدرسة الحد الإعدادية الثانوية للبنات سابقًا.
**** مدرسة مدينة عيسى الثانوية التجارية للبنات سابقًا.

الملاحـــق

مراجعة أداء المدارس الحكومية* (تتمـــة)

#		المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
81		مدرسة النزهة الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	3: مرضٍ
82		مدرسة مدينة عيسى الثانوية للبنين	3: مرضٍ	3: مرضٍ
83		مدرسة العهد الزاهر الثانوية للبنات	3: مرضٍ	3: مرضٍ
84		مدرسة مدينة حمد الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	3: مرضٍ
85		مدرسة صلاح الدين الأيوبي الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	3: مرضٍ
86		مدرسة الرشيد الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	3: مرضٍ
87		مدرسة الرفاع الغربي الثانوية للبنات	3: مرضٍ	3: مرضٍ
88		مدرسة سار الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	3: مرضٍ
89		مدرسة عالي الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	3: مرضٍ
90		مدرسة أحمد العمران الثانوية للبنين	3: مرضٍ	3: مرضٍ
91		مدرسة بلقيس الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	3: مرضٍ
92		مدرسة يثرب الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	3: مرضٍ
93		مدرسة السنابس الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	3: مرضٍ
94		مدرسة مدينة حمد الثانوية للبنات	3: مرضٍ	3: مرضٍ
95		مدرسة حليمة السعدية الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	3: مرضٍ
96		مدرسة سبأ الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	3: مرضٍ
97		مدرسة باربار الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	3: مرضٍ
98		مدرسة خديجة الكبرى الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	3: مرضٍ
99		مدرسة أم القرى الابتدائية الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	3: مرضٍ
100		مدرسة الضياء الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	3: مرضٍ

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

مراجعة أداء المدارس الحكومية* (تتمـــة)

#		المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
101		مدرسة البسيتين الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	3: مرضٍ
102		مدرسة المحرق الثانوية للبنين	4: غير ملائم	3: مرضٍ
103		مدرسة الأندلس الابتدائية للبنات	4: غير ملائم	3: مرضٍ
104		مدرسة الدير الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	3: مرضٍ
105		مدرسة عراد الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	3: مرضٍ
106		مدرسة العلاء الحضرمي الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	3: مرضٍ
107		مدرسة الوادي الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	3: مرضٍ
108		مدرسة عمر بن الخطاب الابتدائية الإعدادية للبنين	3: مرضٍ	
109		مدرسة الرفاع الغربي الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	
110		مدرسة الخنساء الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	
111		مدرسة المنامة الثانوية للبنات	3: مرضٍ	
112		مدرسة أبو العلاء المعري الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	
113		مدرسة ابن سينا الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	
114		مدرسة البسيتين الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	
115		مدرسة أبو بكر الصديق الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	
116		مدرسة بوري الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	
117		مدرسة مدينة عيسى الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	
118		مدرسة المحرق الثانوية للبنات	3: مرضٍ	
119		مدرسة المعرفة الثانوية للبنات	3: مرضٍ	
120		مدرسة السلام الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

الملاحـــق

مراجعة أداء المدارس الحكومية* (تتمـــة)

#		المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
121		مدرسة عراد الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	
122		مدرسة عسكر الابتدائية الإعدادية للبنين	3: مرضٍ	
123		مدرسة خالد بن الوليد الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	
124		مدرسة صفية بنت عبدالمطلب الابتدائية الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	
125		مدرسة السنابس الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	
126		مدرسة سكينة بنت الحسين الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	
127		مدرسة طليطلة الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	
128		مدرسة الرفاع الغربي الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	
129		مدرسة عالي الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	
130		مدرسة أبو فراس الحمداني الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	
131		مدرسة الحورة الثانوية للبنات	3: مرضٍ	
132		مدرسة الرفاع الشرقي الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	
133		مدرسة جد حفص الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	
134		مدرسة نسيبة بنت كعب الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	
135		المعهد الديني الابتدائي	3: مرضٍ	
136		مدرسة مدينة عيسى الثانوية للبنات	3: مرضٍ	
137		مدرسة أم الحصم الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	
138		مدرسة الحد الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	
139		مدرسة الشروق الثانوية للبنات	3: مرضٍ	
140		مدرسة عالي الإعدادية للبنين	2: جيِّد	4: غير ملائم

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

مراجعة أداء المدارس الحكومية* (تتمـــة)

#		المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
141		مدرسة الرفاع الشرقي الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	4: غير ملائم
142		مدرسة الإمام علي الابتدائية الإعدادية للبنين	3: مرضٍ	4: غير ملائم
143		مدرسة الرازي الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	4: غير ملائم
144		مدرسة الرفاع الإعدادية للبنين	3: مرضٍ	4: غير ملائم
145		مدرسة بدر الكبرى الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	4: غير ملائم
146		مدرسة السلمانية الإعدادية للبنين	3: مرضٍ	4: غير ملائم
147		مدرسة التعاون الثانوية للبنين	3: مرضٍ	4: غير ملائم
148		مدرسة جابر بن حيان الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	4: غير ملائم
149		مدرسة مدينة عيسى الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	4: غير ملائم
150		مدرسة الجسرة الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	4: غير ملائم
151		مدرسة عثمان بن عفان الإعدادية للبنين	3: مرضٍ	4: غير ملائم
152		مدرسة عبدالرحمن الناصر الإعدادية للبنين*****	3: مرضٍ	4: غير ملائم
153		مدرسة سافرة الابتدائية الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	4: غير ملائم
154		مدرسة اليرموك الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	4: غير ملائم
155		مدرسة الزلاق الابتدائية الإعدادية للبنين	3: مرضٍ	4: غير ملائم
156		مدرسة القضيبية الابتدائية الإعدادية للبنين******	3: مرضٍ	4: غير ملائم
157		مدرسة عقبة بن نافع الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	4: غير ملائم
158		مدرسة الشيخ عبدالعزيز بن محمد آل خليفة الثانوية للبنين	3: مرضٍ	4: غير ملائم
159		مدرسة الحد الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
160		مدرسة ابن طفيل الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh
***** مدرسة عبدالرحمن الناصر الابتدائية الإعدادية للبنين في الدورة الثانية.
****** مدرسة القضيبية الإعدادية للبنين في الدورة الثانية.

الملاحـــق

مراجعة أداء المدارس الحكومية* (تتمـــة)

#		المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
161		مدرسة الفارابي الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
162		مدرسة المأمون الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
163		مدرسة مدينة حمد الإعدادية للبنات*******	4: غير ملائم	4: غير ملائم
164		مدرسة سند الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
165		مدرسة عبدالرحمن الداخل الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
166		مدرسة الرفاع الشرقي الثانوية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
167		مدرسة سماهيج الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
168		مدرسة التضامن الثانوية للبنات	4: غير ملائم	4: غير ملائم
169		مدرسة عمار بن ياسر الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
170		مدرسة الدراز الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
171		مدرسة أحمد الفاتح الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
172		مدرسة سمو الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
173		مدرسة ابن رشد الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
174		مدرسة الخليل بن أحمد الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
175		مدرسة الخميس الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
176		مدرسة سترة الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
177		مدرسة طارق بن زياد الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
178		مدرسة الإمام الغزالي الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
179		مدرسة الجابرية الثانوية الصناعية للبنين	4: غير ملائم	
180		مدرسة عراد الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh
******* مدرسة مدينة حمد الإعدادية الثانوية للبنات سابقًا.

مراجعة أداء المدارس الحكومية* (تتمـــة)

#		المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
181		مدرسة البلاد القديم الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
182		مدرسة البديع الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
183		مدرسة مدينة حمد الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
184		مدرسة مدينة حمد الثانوية للبنين	4: غير ملائم	
185		مدرسة جد حفص الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
186		مدرسة كرزكان الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
187		المعهد الديني الإعدادي الثانوي	4: غير ملائم	
188		مدرسة سافرة الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
189		مدرسة الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة الثانوية الصناعية للبنين	4: غير ملائم	
190		معهد الشيخ خليفة بن سلمان للتكنولوجيا	4: غير ملائم	
191		مدرسة المنذر بن ساوى التميمي الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
192		مدرسة الوحدة الثانوية للبنين	4: غير ملائم	
193		مدرسة غازي القصيبي الثانوية للبنات	4: غير ملائم	
194		مدرسة الحد الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
195		مدرسة قلالي الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
196		مدرسة أبو صيبع الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
197		مدرسة الخليج العربي الابتدائية الإعدادية للبنات********	4: غير ملائم	
198		مدرسة السهلة الابتدائية الاعدادية للبنين	4: غير ملائم	
199		مدرسة الإمام الطبري الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
200		مدرسة الروضة الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh
******** مدرسة الخليج العربي الإعدادية للبنات سابقًا.

الملاحـــق

مراجعة أداء المدارس الحكومية* (تتمـــة)

#		المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
201		مدرسة أوال الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
202		مدرسة البديع الابتدائية الإعدادية للبنات	4: غير ملائم	
203		مدرسة الإمام مالك بن أنس الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
204		مدرسة مدينة عيسى الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
205		مدرسة أسامة بن زيد الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
206		مدرسة سعد بن أبي وقاص الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

زيارات المتابعة للمدارس الحكومية التي حصلت على حكم «غير ملائم» في الدورة الثانية*

#	المدارس الحكومية التي خضعت لزيارة المتابعة في عام 2016 - 2017	زيارة المتابعة الأولى	زيارة المتابعة الثانية
1	مدرسة الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة الثانوية الصناعية للبنين	قيْد التقدم	قيْد التقدم
2	مدرسة مدينة حمد الثانوية للبنين	تقدم غير كافٍ	قيْد التقدم
3	مدرسة أوال الإعدادية للبنين	تقدم غير كافٍ	تقدم غير كافٍ

التقارير غير منشورة على موقع الهيئة www.bqa.gov.bh

الملاحـــق

زيارات المتابعة للمدارس الحكومية التي حصلت على حكم «غير ملائم» في الدورة الثالثة*

#	المدارس الحكومية التي خضعت لزيارة المتابعة في عام 2016 - 2017	زيارة المتابعة الأولى	زيارة المتابعة الثانية
1	مدرسة مدينة عيسى الإعدادية للبنات	تقدم كافٍ	
2	مدرسة الزلاق الابتدائية الإعدادية للبنين	قيْد التقدم	
3	مدرسة طارق بن زياد الإعدادية للبنين	قيْد التقدم	
4	مدرسة اليرموك الابتدائية للبنين	قيْد التقدم	
5	مدرسة سافرة الابتدائية الإعدادية للبنات	قيْد التقدم	
6	مدرسة الشيخ عبدالعزيز بن محمد آل خليفة الثانوية للبنين	قيْد التقدم	
7	مدرسة عقبة بن نافع الابتدائية للبنين	قيْد التقدم	
8	مدرسة القضيبية الابتدائية الإعدادية للبنين	قيْد التقدم	
9	مدرسة سمو الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة الابتدائية الإعدادية للبنين	قيْد التقدم	
10	مدرسة ابن رشد الإعدادية للبنين	قيْد التقدم	
11	مدرسة الدراز الإعدادية للبنين	قيْد التقدم	
12	مدرسة أحمد الفاتح الابتدائية الإعدادية للبنين	قيْد التقدم	
13	مدرسة عثمان بن عفان الإعدادية للبنين	قيْد التقدم	
14	مدرسة عمار بن ياسر الابتدائية للبنين	قيْد التقدم	
15	مدرسة الجسرة الابتدائية للبنين	قيْد التقدم	
16	مدرسة عبدالرحمن الناصر الإعدادية للبنين	قيْد التقدم	
17	مدرسة الخميس الابتدائية للبنين	تقدم غير كافٍ	
18	مدرسة الخليل بن أحمد الإعدادية للبنين	تقدم غير كافٍ	
19	مدرسة سترة الابتدائية للبنين	تقدم غير كافٍ	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال*

#		المدارس الخاصة التي تمت مراجعتها	المرحلة	الأحكام في الدورة الأولى	الأحكام في الدورة الثانية
1	✓	مدرسة سانت كريستوفر	الصف 1 – 13	1: ممتاز	1: ممتاز
2	✓	المدرسة البريطانية في البحرين	الصف 1 – 13	1: ممتاز	1: ممتاز
3	✓	مدرسة ابن خلدون الوطنية	الصف 1 – 12	1: ممتاز	1: ممتاز
4	✓	مدرسة بيان البحرين	الصف 1 – 12	2: جيِّد	1: ممتاز
5	✓	مدرسة نادين	الصف 1 – 6	2: جيِّد	1: ممتاز
6	✓	مدرسة الرفاع فيوز الدولية	الصف 1 – 12	1: ممتاز	
7		المدرسة الفرنسية	الصف 1 – 12	2: جيِّد	2: جيِّد
8		مدرسة الألفية الجديدة – المنامة	الصف 1 – 12	3: مرضٍ	2: جيِّد
9		مدرسة الإبداع الخاصة	الصف 1 – 12	3: مرضٍ	2: جيِّد
10		مدرسة الإيمان – فرع البنات	الصف 1 – 12	3: مرضٍ	2: جيِّد
11		مدرسة لؤلؤة الخليج العربي	الصف 1 – 12	3: مرضٍ	2: جيِّد
12		مدرسة النسيم الدولية	الصف 1 – 12	3: مرضٍ	2: جيِّد
13		مدرسة النور العالمية	الصف 1 – 12	2: جيِّد	
14		مدرسة عالية	الصف 1 – 6	2: جيِّد	
15		مدارس المعارف الحديثة	الصف 1 – 12	2: جيِّد	3: مرضٍ
16		مدرسة النخيل الابتدائية	الصف 1 – 6	2: جيِّد	3: مرضٍ
17		مدرسة آسيا	الصف 1 – 10	3: مرضٍ	3: مرضٍ
18		مدرسة تايلوس	الصف 1 – 9	3: مرضٍ	3: مرضٍ
19		مدرسة الرجاء	الصف 1 – 12	3: مرضٍ	3: مرضٍ
20		مدرسة الروابي الخاصة	الصف 1 – 12	3: مرضٍ	3: مرضٍ

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

الملاحـــق

إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال* (تتمـــة)

#		المدارس الخاصة التي تمت مراجعتها	المرحلة	الأحكام في الدورة الأولى	الأحكام في الدورة الثانية
21		مدارس الشرق الأوسط التعليمية	الصف 1 – 12	3: مرضٍ	3: مرضٍ
22		مدرسة الشويفات الدولية	الصف 1 – 12	3: مرضٍ	3: مرضٍ
23		مدرسة القلب المقدس	الصف 1 – 12	3: مرضٍ	3: مرضٍ
24		مدارس الفلاح الخاصة – فرع المحرق – قسم البنين	الصف 4 – 12	3: مرضٍ	3: مرضٍ
25		مدرسة الإيمان – فرع البنين	الصف 1 – 12	3: مرضٍ	3: مرضٍ
26		مدرسة المهد – سار	الصف 1 – 10	4: غير ملائم	3: مرضٍ
27		مدرسة حوار الدولية	الصف 1 – 12	4: غير ملائم	3: مرضٍ
28		مدرسة إبنيزر الخاصة	الصف 1 – 6	4: غير ملائم	3: مرضٍ
29		مدرسة المواهب العالمية والأطفال – المنامة	الصف 1 – 8	4: غير ملائم	3: مرضٍ
30		مدرسة الحكمة الدولية	الصف 1 – 12	4: غير ملائم	3: مرضٍ
31		مدرسة بوابة المعالي الخاصة	الصف 1 – 6	4: غير ملائم	3: مرضٍ
32		مدرسة الوسام الدولية	الصف 1 – 12	4: غير ملائم	3: مرضٍ
33		مدرسة دلمون	الصف 1 – 6	3: مرضٍ	
34		مدارس الفلاح الخاصة – فرع المحرق – قسم البنات	الصف 1 – 6	3: مرضٍ	
35		المدرسة الهندية	الصف 1 – 12	3: مرضٍ	
36		مدرسة الشيخة حصة للبنات	الصف 1 – 12	3: مرضٍ	
37		مدرسة عبدالرحمن كانو الدولية	الصف 1 – 12	3: مرضٍ	
38		مدرسة الرؤية الحديثة	الصف 1 – 12	3: مرضٍ	
39		مدرسة السلام	الصف 1 – 9	3: مرضٍ	
40		المدرسة الهندية الجديدة	الصف 1 – 12	3: مرضٍ	4: غير ملائم

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال* (تتمـــة)

#		المدارس الخاصة التي تمت مراجعتها	المرحلة	الأحكام في الدورة الأولى	الأحكام في الدورة الثانية
41		مدرسة التعليم النوعي – مقابة	الصف 1 – 11	3: مرضٍ	4: غير ملائم
42		مدرسة ابن الهيثم الإسلامية	الصف 1 – 12	3: مرضٍ	4: غير ملائم
43		مدرسة المواهب العالمية والأطفال – الرفاع	الصف 1 – 8	3: مرضٍ	4: غير ملائم
44		مدرسة المجد الخاصة	الصف 1 – 12	4: غير ملائم	4: غير ملائم
45		مدرسة أما الدولية	الصف 1 – 12	4: غير ملائم	4: غير ملائم
46		المدرسة البنغلادشية	الصف 1 – 10	4: غير ملائم	4: غير ملائم
47		المدرسة الباكستانية – مدينة عيسى	الصف 1 – 12	4: غير ملائم	4: غير ملائم
48		المدرسة الباكستانية الأردية	الصف 1 – 12	4: غير ملائم	4: غير ملائم
49		مدرسة المدينة العالمية	الصف 1 – 10	4: غير ملائم	4: غير ملائم
50		مدرسة المهد – سماهيج	الصف 1 – 8	4: غير ملائم	4: غير ملائم
51		مدرسة الآفاق الحديثة – جنوسان	الصف 1 – 6	4: غير ملائم	4: غير ملائم
52		مدرسة السنابل الخاصة	الصف 1 – 12	4: غير ملائم	
53		مدرسة المنار الخاصة	الصف 1 – 11	4: غير ملائم	
54		مدارس الفلاح الخاصة – فرع الرفاع– قسم البنين	الصف 4 – 12	4: غير ملائم	
55		المدرسة الباكستانية – المنامة	الصف 1 – 6	4: غير ملائم	
56		مدارس الفلاح الخاصة – فرع عالي– قسم البنات	الصف 1 – 12	4: غير ملائم	
57		المدرسة الشرقية	الصف 1 – 9	4: غير ملائم	
58		مدرسة التعليم النوعي – المنامة	الصف 1 – 4	4: غير ملائم	
59		مدرسة المهد – الرفاع	الصف 1 – 5	4: غير ملائم	
60		مدرسة الآفاق الحديثة – السقية	الصف 1	4: غير ملائم	
61		المدرسة الأهلية	الصف 1 – 6	4: غير ملائم	
62		مدرسة التعليم العصري	الصف 1 – 6	4: غير ملائم	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

الملاحـــق

زيارات المتابعة للمدارس الخاصة التي حصلت على حكم «غير ملائم» في الدورة الأولى*			
#	المدارس الخاصة التي خضعت لزيارة المتابعة في العام الدراسي 2016 - 2017	زيـــارة المتابعة الأولى	زيـــارة المتابعة الثانية
1	مدرسة الآفاق الحديثة – السقية	تقدم غير كافٍ	تقدم كافٍ

* التقارير غيرمنشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

زيارات المتابعة للمدارس الخاصة التي حصلت على حكم «غير ملائم» في الدورة الثانية*			
#	المدارس الخاصة التي خضعت لزيارة المتابعة في العام 2016 - 2017	زيـــارة المتابعة الأولى	زيـــارة المتابعة الثانية
1	مدرسة ابن الهيثم الإسلامية	قيْد التقدم	
2	مدرسة المجد الخاصة	قيْد التقدم	
3	مدرسة أما الدولية	تقدم غير كافٍ	
4	مدرسة التعليم النوعي – مقابة	تقدم غير كافٍ	
5	المدرسة الهندية الجديدة	تقدم غير كافٍ	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني*				
#		مؤسسات التدريب التي تمت مراجعتها	الحكم في الدورة الثانية للمراجعة	الحكم في الدورة الثالثة للمراجعة
1		مركز كيومان البحرين	1: ممتاز	1: ممتاز
2		المركز البريطاني للغات	1: ممتاز	1: ممتاز
3		إيميك للتدريب	2: جيِّد	1: ممتاز
4		مركز بيرلتز للتدريب – البحرين	2: جيِّد	1: ممتاز
5		المركز الثقافي والتعليمي الامريكي	2: جيِّد	1: ممتاز
6		معهد العاصمة	1: ممتاز	
7		معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية	1: ممتاز	
8		أكاديمية الخليج للطيران	1: ممتاز	
9		جنتك للتدريب والتطوير	1: ممتاز	2: جيِّد
10		معهد العلوم المالية	1: ممتاز	2: جيِّد
11		المشرق للتدريب (مركز المشرق العربي للتدريب سابقاً)	1: ممتاز	2: جيِّد
12		معهد المعلم	2: جيِّد	2: جيِّد
13		مركز السلامة للتدريب والاستشارات	2: جيِّد	2: جيِّد
14		معهد آر آر سي الشرق الأوسط (مغلق)	2: جيِّد	2: جيِّد
15		معهد فكتوري للتدريب والتطوير	2: جيِّد	2: جيِّد
16		تايلوس للتنمية البشرية	2: جيِّد	2: جيِّد
17		مركز نيوفارتس للتدريب	2: جيِّد	2: جيِّد
18		معهد لوجك للتدريب وتنمية الموارد البشرية	2: جيِّد	2: جيِّد
19		أي إل سي للتدريب	2: جيِّد	2: جيِّد
20		القبعة الصفراء للتدريب	2: جيِّد	2: جيِّد

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

الملاحـــق

مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني* (تتمـــة)			
#	مؤسسات التدريب التي تمت مراجعتها	الحكم في الدورة الثانية للمراجعة	الحكم في الدورة الثالثة للمراجعة
21	مركز لندن للتدريب	2: جيّد	2: جيّد
22	مركز سيلفن التعليمي – البحرين	2: جيّد	2: جيّد
23	مركز هارفست للتدريب (مركز الحصاد للتدريب سابقاً)	2: جيّد	2: جيّد
24	معهد الغد للتدريب	2: جيّد	2: جيّد
25	مركز البحرين العالمي لتطوير تجارة التجزئة (بيرد) (مغلق)	3: مرضٍ	2: جيّد
26	تطوير الأداء البشري	3: مرضٍ	2: جيّد
27	آفاق لتنمية الموارد البشرية	3: مرضٍ	2: جيّد
28	أبتك لتعليم الكمبيوتر	3: مرضٍ	2: جيّد
29	معهد بيت التعليم	3: مرضٍ	2: جيّد
30	معهد ليدرز للتدريب والتطوير	3: مرضٍ	2: جيّد
31	معهد ترينج بلاس	3: مرضٍ	2: جيّد
32	مجموعة طلال أبو غزالة للتدريب	3: مرضٍ	2: جيّد
33	معهد سكور للتدريب	3: مرضٍ	2: جيّد
34	مركز التقنية والتدريب لجمعية المهندسين البحرينية	4: غير ملائم	2: جيّد
35	أكاديمية دلمون للكمبيوتر و العلوم الإدارية	4: غير ملائم	2: جيّد
36	مركز بزنس أفنيو للتدريب		2: جيّد
37	مركز بروكلاود للتدريب		2: جيّد
38	مركز دار المعرفة	2: جيّد	
39	معهد الخليج لدراسات التأمين (مغلق)	2: جيّد	
40	معهد إمبكت للتدريب	2: جيّد	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني* (تتمـــة)			
#	مؤسسات التدريب التي تمت مراجعتها	الحكم في الدورة الثانية للمراجعة	الحكم في الدورة الثالثة للمراجعة
41	بريدج لحلول التدريب (مغلق)	2: جيّد	
42	مركز أيه.آي.تي	2: جيّد	
43	معهد داينمك للتدريب (مغلق)	2: جيّد	
44	مركز برلتز – البحرين	2: جيّد	
45	معهد عالم الخليج للتطوير الوظيفي والجودة (مغلق)	2: جيّد	
46	معهد البحرين للضيافة والتجزئة	2: جيّد	3: مرضٍ
47	معهد الوسط للتدريب والتطوير	2: جيّد	3: مرضٍ
48	مركز تدريب – إرنست و يونغ	2: جيّد	3: مرضٍ
49	معهد جولدن ترست للتدريب الإداري والتجاري والاستشارات	2: جيّد	3: مرضٍ
50	ثنك سمارت للتطوير والتدريب	2: جيّد	3: مرضٍ
51	معهد البناء للتدريب (مغلق)	2: جيّد	3: مرضٍ
52	التفوق لحلول التدريب	3: مرضٍ	3: مرضٍ
53	الصناعي النفطي لخدمات التدريب	3: مرضٍ	3: مرضٍ
54	مركز آي ديزاين للتدريب	3: مرضٍ	3: مرضٍ
55	مركز مهارات اللغة الإنجليزية	3: مرضٍ	3: مرضٍ
56	مركز النجاح للتدريب	3: مرضٍ	3: مرضٍ
57	البديل للتدريب والتطوير	3: مرضٍ	3: مرضٍ
58	معهد الجزيرة الحديث	3: مرضٍ	3: مرضٍ
59	أوشو للتدريب	3: مرضٍ	3: مرضٍ
60	مركز ريجال الخليج للتدريب	3: مرضٍ	3: مرضٍ

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

الملاحـــق

مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني* (تتمـــة)			
#		مؤسسات التدريب التي تمت مراجعتها	الحكم في الدورة الثانية للمراجعة	الحكم في الدورة الثالثة للمراجعة
61		مركز إنماء للتدريب والتطوير	3: مرضٍ	3: مرضٍ
62		معهد مارفل للتدريب الإداري	3: مرضٍ	3: مرضٍ
63		معهد البحرين للتكنولوجيا (مركز البحرين لريادة الأعمال والتكنولوجيا سابقاً)	3: مرضٍ	3: مرضٍ
64		المعهد الوطني للتكنولوجيا	4: غير ملائم	3: مرضٍ
65		المعهد العالمي للعلوم الإدارية	4: غير ملائم	3: مرضٍ
66		معهد الأوائل التعليمي	4: غير ملائم	3: مرضٍ
67		مركز تي يو في نورد للتدريب		3: مرضٍ
68		مركز مناهل للتدريب		3: مرضٍ
69		مركز سيد للتدريب		3: مرضٍ
70		مركز ريسورسيس للتدريب		3: مرضٍ
71		معهد بروفيشنل للتدريب (معهد الأمل للدراسات والتدريب سابقاً) (مغلق)	3: مرضٍ	
72		معهد براذرز للتدريب والتطوير	3: مرضٍ	
73		مركز التنمية الإدارية	3: مرضٍ	
74		معهد حنان للتدريب	3: مرضٍ	
75		مركز باس لتدريب صيانة الطائرات	3: مرضٍ	
76		المعهد الوطني للتدريب الصناعي	3: مرضٍ	
77		المعهد الحديث للعلوم والكمبيوتر	3: مرضٍ	
78		معهد البحرين للتدريب	3: مرضٍ	
79		فلكس ترين للتدريب والتطوير (مغلق)	3: مرضٍ	
80		معهد دينا للتكنولوجيا	3: مرضٍ	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني* (تتمـــة)			
#		مؤسسات التدريب التي تمت مراجعتها	الحكم في الدورة الثانية للمراجعة	الحكم في الدورة الثالثة للمراجعة
81		مركز التصميم التكنولوجي للتدريب	3: مرضٍ	
82		معهد الخليج الدولي (مغلق)	3: مرضٍ	
83		مركز بروجاكس للتدريب (مغلق)	3: مرضٍ	
84		معهد برستيج لتدريب الموارد البشرية (مغلق)	3: مرضٍ	
85		معهد بيوتي فيس	3: مرضٍ	
86		استثمار للتدريب والتطوير (مغلق)	3: مرضٍ	
87		معهد الأضواء	3: مرضٍ	4: غير ملائم
88		معهد المورد	3: مرضٍ	4: غير ملائم
89		معهد البحرين	3: مرضٍ	4: غير ملائم
90		معهد الحياة لتنمية الموارد البشرية	4: غير ملائم	4: غير ملائم
91		مركز غلوري التعليمي		4: غير ملائم
92		مركز تكوين للتدريب		4: غير ملائم
93		مركز برايت فيوجر للتدريب		4: غير ملائم
94		مركز التحدث بسهولة	4: غير ملائم	
95		معهد الأمجاد	4: غير ملائم	
96		معهد الانجليزية بلاس	4: غير ملائم	
97		معهد المستقبل للتدريب والتطوير (مركز المير للتدريب سابقاً)	4: غير ملائم	
98		معهد نيوفجن للتدريب (مغلق)	4: غير ملائم	
99		أكاديمية الخليج لتنمية الموارد البشرية	4: غير ملائم	
100		معهد المحيط	4: غير ملائم	
101		نوفوتك للتدريب (مغلق)	4: غير ملائم	
102		مركز المنامة للتدريب (مغلق)	4: غير ملائم	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

الملاحـــق

المراكز الثقافية				
#		مؤسسات التدريب التي تمت مراجعتها	الحكم في الدورة الثانية للمراجعة	الحكم في الدورة الثالثة للمراجعة
1		معهد البحرين للموسيقى	1: ممتاز	
2		معهد الحياة في الموسيقى	1: ممتاز	
3		مركز البحرين للباليه	2: جيِّد	
4		المدرسة للفنون	3: مرضٍ	
5		المعهد الهندي للفنون الأدائية	3: مرضٍ	
6		كلابون آرت سنتر	4: غير ملائم	

زيارات المتابعة لمؤسسات التدريب التي حصلت على تقدير: "غير ملائم"*			
#	مؤسسات التدريب التي خضعت لزيارات المتابعة في الفترة من 2016 - 2017	زيـــارة المتابعة الأولى**	زيـــارة المتابعة الثانية**
1	معهد المحيط	تقدم غير كافٍ	قيد التقدم
2	كلابون آرت سنتر	تقدم غير كافٍ	
3	معهد المستقبل للتدريب والتطوير (مركز المير للتدريب سابقاً)	تقدم غير كافٍ	تقدم غير كافٍ

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

** **تقدم كافٍ**: قامت مؤسسة التدريب باستيفاء أغلبية التوصيات الواردة في تقرير المراجعة و/أو تقرير المتابعة السابق بصورة كاملة، وشمل ذلك التوصيات التي كان لها بالغ الأثر على مستوى إنجاز المتدربين؛ فيما تم استيفاء كافة التوصيات الواردة في تقرير متابعة أخرى. **قيد التقدم**: قامت مؤسسة التدريب باستيفاء كافة التوصيات الواردة في تقرير المراجعة و/أو تقرير المتابعة السابق بصورة جزئية على الأقل. **تقدم غير كافٍ**: أحرزت مؤسسة التدريب تقدمًا ضعيفًا أو غير ملموس في استيفاء التوصيات الواردة في تقرير المراجعة و/أو تقرير المتابعة السابق.

مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي مراجعات البرامج الأكاديمية المرحلة الثانية* مجال العلوم الطبية والصحية				
#	اسم المؤسسة	سنة آخر مراجعة	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم
1	الجامعة الأهلية بكالوريوس العلوم في العلاج الطبيعي – كلية العلوم الطبية والصحية	2012	4	جدير بالثقة
2	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا – جامعة البحرين الطبية برنامج بكالوريوس في الطب، وبكالوريوس في الجراحة، وبكالوريوس في القبالة و التوليد – كلية الطب	2012	4	جدير بالثقة
3	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا – جامعة البحرين الطبية بكالوريوس العلوم – التجسير في التمريض – كلية التمريض والقبالة	2012	4	جدير بالثقة
4	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا – جامعة البحرين الطبية بكالوريوس العلوم – التجسير في التمريض – كلية التمريض والقبالة	2012	4	جدير بالثقة
5	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا – جامعة البحرين الطبية ماجستير العلوم في التمريض – كلية الدراسات العليا والبحث العلمي	2012	4	جدير بالثقة
6	جامعة البحرين برنامج بكالوريوس العلوم في التمريض – كلية العلوم الطبية	2012	4	جدير بالثقة
7	جامعة البحرين برنامج بكالوريوس العلوم في التمريض للممرضين المسجلين – كلية العلوم الطبية	2012	4	جدير بالثقة
8	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا – جامعة البحرين الطبية ماجستير علوم في أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية – كلية الدراسات العليا والبحث العلمي	2012	صفر	غير جدير بالثقة
9	جامعة أما الدولية – البحرين برنامج دكتور في الطب – كلية الطب	2012	صفر	غير جدير بالثقة

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

الملاحـــق

مجال تقنية المعلومات وعلوم الحاسوب					
#	اسم المؤسسة	سنة آخر مراجعة	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم	نتيجة الزيارة التتبعية
1	جامعة البحرين بكالوريوس العلوم في نظم المعلومات – كلية تقنية المعلومات	2013	4	جدير بالثقة	
2	جامعة البحرين بكالوريوس العلوم في علم الحاسوب – كلية تقنية المعلومات	2013	4	جدير بالثقة	
3	جامعة البحرين بكالوريوس العلوم في هندسة الحاسوب – كلية تقنية المعلومات	2013	4	جدير بالثقة	
4	الجامعة الأهلية بكالوريوس في النُّظُم المُوزّعة والوسائط المتعددة – كلية تقنية المعلومات	2013	4	جدير بالثقة	
5	الجامعة الأهلية بكالوريوس في تقنية المعلومات – كلية تقنية المعلومات	2013	4	جدير بالثقة	
6	الجامعة الأهلية ماجستير في تقنية المعلومات وعِلم الحاسوب – كلية تقنية المعلومات	2013	4	جدير بالثقة	
7	الجامعة العربية المفتوحة – البحرين بكالوريوس العلوم في تقنية المعلومات والحوسبة – كلية دراسات الحاسوب	2013	4	جدير بالثقة	
8	الجامعة الملكية للبنات بكالوريوس العلوم في تقنية المعلومات – كلية تقنية المعلومات	2015	1	غير جدير بالثقة	تقدم ملائم
9	كلية البحرين الجامعية برنامج بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات	2015	2	قدر محدود من الثقة	تقدم غير ملائم

مجال تقنية المعلومات وعلوم الحاسوب (تتمـــة)					
#	اسم المؤسسة	سنة آخر مراجعة	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم	نتيجة الزيارة التتبعية
10	جامعة أما الدولية البحرين بكالوريوس في علوم الحاسوب – كلية دراسات الحاسوب	2015	1	غير جدير بالثقة	تقدم غير ملائم
11	الجامعة الملكية للبنات بكالوريوس علوم في علم الحاسوب – كلية تقنية المعلومات	2013	1	غير جدير بالثقة	
12	جامعة أما الدولية البحرين ماجستير علوم في علم الحاسوب – كلية دراسات الحاسوب	2013	0	غير جدير بالثقة	
13	الجامعة الخليجية بكالوريوس هندسة الحاسوب ونُظُم المعلومات – كلية هندسة الحاسوب والعلوم	2013	0	غير جدير بالثقة	
14	الجامعة الخليجية بكالوريوس هندسة اتصالات الحاسوب – كلية هندسة الحاسوب والعلوم	2013	0	غير جدير بالثقة	

الملاحـــق

مجال إدارة الأعمال

#	اسم المؤسسة	سنة آخر مراجعة/ زيارة تتبعية	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم	نتيجة الزيارة التتبعية
1	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية الدبلوم في المحاسبة والدراسات المالية (يؤدي إلى بكالوريوس في المحاسبة والدراسات المالية) برامج جامعة بانغور	2017	4	جدير بالثقة	
2	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية الدبلوم في الصيرفة والدراسات المالية (يؤدي إلى بكالوريوس في الصيرفة والدراسات المالية أوبكالوريوس في إدارة الأعمال والدراسات المالية) برامج جامعة بانغور	2017	4	جدير بالثقة	
3	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية الدبلوم في التمويل الإسلامي (يؤدي إلى بكالوريوس في الصيرفة والدراسات المالية) برامج جامعة بانغور	2017	4	جدير بالثقة	
4	جامعة البحرين بكالوريوس إدارة الأعمال – كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة	
5	جامعة البحرين بكالوريوس التسويق – كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة	
6	جامعة البحرين بكالوريوس المحاسبة – كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة	
7	جامعة البحرين بكالوريوس الأعمال المصرفية والمالية – كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة	
8	جامعة البحرين ماجستير إدارة الأعمال – كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة	
9	الجامعة الأهلية بكالوريوس في المحاسبة والعلوم المالية – كلية إدارة الأعمال والتمويل	2014	4	جدير بالثقة	

مجال إدارة الأعمال (تتمـــة)

#	اسم المؤسسة	سنة آخر مراجعة/ زيارة تتبعية	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم	نتيجة الزيارة التتبعية
10	الجامعة الأهلية بكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية – كلية إدارة الأعمال والتمويل	2014	4	جدير بالثقة	
11	الجامعة الأهلية بكالوريوس في الاقتصاد والمال – كلية إدارة الأعمال والتمويل	2014	4	جدير بالثقة	
12	الجامعة الأهلية بكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية – كلية إدارة الأعمال والتمويل	2014	4	جدير بالثقة	
13	الجامعة الأهلية بكالوريوس في الإدارة والتسويق – كلية إدارة الأعمال والتمويل	2014	4	جدير بالثقة	
14	الجامعة الأهلية ماجستير في إدارة الأعمال – كلية إدارة الأعمال والتمويل	2014	4	جدير بالثقة	
15	الجامعة العربية المفتوحة بكالوريوس في إدارة الأعمال/أنظمة إدارية – كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة	
16	الجامعة العربية المفتوحة ماجستير في إدارة الأعمال مُقدَّم من الجامعة الماليزية المفتوحة وباستضافة الجامعة العربية المفتوحة – كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة	
17	بوليتكنك البحرين بكالوريوس إدارة الأعمال – كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة	
18	بوليتكنك البحرين بكالوريوس في إدارة اللوجستيات العالمية – كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة	
19	الجامعة الملكية للبنات بكالوريوس العلوم الإدارية في الدراسات المالية والمصرفية كلية العلوم الإدارية والمالية	2014	4	جدير بالثقة	
20	الجامعة الملكية للبنات بكالوريوس العلوم الإدارية في الموارد البشرية كلية العلوم الإدارية والمالية	2014	4	جدير بالثقة	

الملاحـــق

مجال إدارة الأعمال (تتمـــة)					
#	اسم المؤسسة	سنة آخر مراجعة/ زيارة تتبعية	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم	نتيجة الزيارة التتبعية
21	الجامعة الملكية للبنات بكالوريوس العلوم الادارية في إدارة الأعمال الدولية كلية العلوم الإدارية والمالية	2014	4	جدير بالثقة	
22	جامعة العلوم التطبيقية البكالوريوس في إدارة الأعمال – كلية العلوم الإدارية	2014	4	جدير بالثقة	
23	جامعة العلوم التطبيقية البكالوريوس في المحاسبة – كلية العلوم الإدارية	2014	4	جدير بالثقة	
24	جامعة العلوم التطبيقية البكالوريوس في العلوم المالية والمحاسبة – كلية العلوم الإدارية	2014	4	جدير بالثقة	
25	جامعة العلوم التطبيقية الماجستير في إدارة الأعمال – كلية العلوم الإدارية	2014	4	جدير بالثقة	
26	جامعة العلوم التطبيقية الماجستير في إدارة الموارد البشرية – كلية العلوم الإدارية	2014	4	جدير بالثقة	
27	جامعة المملكة بكالوريوس في إدارة الأعمال – كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة	
28	جامعة المملكة بكالوريوس في الإدارة المالية والمحاسبة – كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة	
29	جامعة المملكة بكالوريوس في الإدارة المالية والمصرفية – كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة	
30	الجامعة الخليجية بكالوريوس في المحاسبة والنظم المالية – كلية العلوم الإدارية والمالية	2014	4	جدير بالثقة	
31	الجامعة الخليجية بكالوريوس في إدارة الموارد البشرية – كلية العلوم الإدارية والمالية	2014	4	جدير بالثقة	

مجال إدارة الأعمال (تتمـــة)					
#	اسم المؤسسة	سنة آخر مراجعة/ زيارة تتبعية	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم	نتيجة الزيارة التتبعية
32	جامعة العلوم التطبيقية بكالوريوس في العلوم السياسية – كلية العلوم الإدارية	2017	3	قدر محدود من الثقة	تقدم ملائم
33	جامعة العلوم التطبيقية بكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية – كلية العلوم الإدارية	2017	3	قدر محدود من الثقة	تقدم ملائم
34	جامعة العلوم التطبيقية ماجستير المحاسبة والتمويل – كلية العلوم الإدارية	2017	3	قدر محدود من الثقة	تقدم ملائم
35	جامعة أما الدولية – البحرين بكالوريوس العلوم في نظم المعلومات الإدارية – كلية العلوم المالية والإدارية	2016	2	قدر محدود من الثقة	تقدم ملائم
36	جامعة أما الدولية – البحرين بكالوريوس العلوم في الدراسات الدولية – كلية العلوم المالية والإدارية	2016	صفر	غير جدير بالثقة	تقدم ملائم
37	جامعة أما الدولية – البحرين ماجستير في إدارة الأعمال – كلية العلوم المالية والإدارية	2016	صفر	غير جدير بالثقة	تقدم ملائم
38	كلية البحرين الجامعية بكالوريوس في إدارة الأعمال – قسم إدارة الأعمال	2017	2	قدر محدود من الثقة	تقدم غير ملائم
39	كلية البحرين الجامعية ماجستير في إدارة الأعمال – قسم إدارة الأعمال	2017	صفر	غير جدير بالثقة	تقدم غير ملائم
40	الجامعة الخليجية بكالوريوس في إدارة الأعمال – كلية العلوم الإدارية والمالية	2014	2	غير جدير بالثقة	
41	الجامعة الخليجية بكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة – كلية العلوم الإدارية والمالية	2014	1	غير جدير بالثقة	

الملاحـــق

مجال الحقوق				
#	اسم المؤسسة	سنة آخر مراجعة	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم
1	جامعة المملكة بكالوريوس في القانون – كلية الحقوق	2015	4	جدير بالثقة
2	جامعة العلوم التطبيقية البكالوريوس في الحقوق – كلية الحقوق	2015	4	جدير بالثقة
3	جامعة البحرين البكالوريوس في الحقوق – كلية الحقوق	2015	4	جدير بالثقة
4	جامعة البحرين الماجستير في القانون العام – كلية الحقوق	2015	4	جدير بالثقة
5	جامعة البحرين الماجستير في القانون الخاص – كلية الحقوق	2015	4	جدير بالثقة

مجال الهندسة، الاتصالات، تقنية المعلومات والتصميم				
#	اسم المؤسسة	سنة آخر مراجعة	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم
1	جامعة البحرين بكالوريوس علوم في العمارة – كلية الهندسة	2016	4	جدير بالثقة
2	جامعة البحرين بكالوريوس علوم في التصميم الداخلي – كلية الهندسة	2016	4	جدير بالثقة
3	جامعة البحرين بكالوريوس علوم في الهندسة المدنية – كلية الهندسة	2016	4	جدير بالثقة
4	جامعة البحرين بكالوريوس علوم في الهندسة الكهربائية – كلية الهندسة	2016	4	جدير بالثقة
5	جامعة البحرين بكالوريوس علوم في الهندسة الإلكترونية – كلية الهندسة	2016	4	جدير بالثقة
6	جامعة البحرين بكالوريوس علوم في الهندسة الكيميائية – كلية الهندسة	2016	4	جدير بالثقة

مجال الهندسة، الاتصالات، تقنية المعلومات والتصميم (تتمـــة)				
#	اسم المؤسسة	سنة آخر مراجعة	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم
7	جامعة البحرين بكالوريوس علوم في هندسة الأجهزة الدقيقة والتحكم في العمليات الصناعية – كلية الهندسة	2016	4	جدير بالثقة
8	جامعة البحرين بكالوريوس علوم في الهندسة الميكانيكية – كلية الهندسة	2016	4	جدير بالثقة
9	بوليتكنك البحرين البكالوريوس في تقنية الهندسة كلية الهندسة، والتصميم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	2015	4	جدير بالثقة
10	بوليتكنك البحرين البكالوريوس في تقنية المعلومات والاتصالات كلية الهندسة، والتصميم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	2015	4	جدير بالثقة
11	بوليتكنك البحرين البكالوريوس في التصميم المرئي كلية الهندسة، والتصميم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	2015	4	جدير بالثقة
12	بوليتكنك البحرين البكالوريوس في الإعلام الإلكتروني كلية الهندسة، والتصميم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	2015	4	جدير بالثقة
13	الجامعة الأهلية بكالوريوس في هندسة الهاتف الجوال والشبكات – كلية الهندسة	2016	4	جدير بالثقة
14	الجامعة الأهلية بكالوريوس في هندسة الحاسب الآلي والاتصالات – كلية الهندسة	2016	4	جدير بالثقة
15	جامعة المملكة بكالوريوس العلوم في الهندسة المعمارية كلية الهندسة المعمارية والتصميم	2015	3	قدر محدود من الثقة
16	جامعة أما الدولية بكالوريوس العلوم في هندسة الميكاترونكس – كلية الهندسة	2015	3	قدر محدود من الثقة

الملاحـــق

مجال الهندسة، الاتصالات، تقنية المعلومات والتصميم (تتمـــة)				
#	اسم المؤسسة	سنة آخر مراجعة	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم
17	جامعة المملكة بكالوريوس في التصميم الداخلي – كلية الهندسة المعمارية والتصميم	2015	2	قدر محدود من الثقة
18	جامعة أما الدولية بكالوريوس العلوم في هندسة تقنية المعلومات – كلية الهندسة	2015	١	غير جدير بالثقة
19	الجامعة الخليجية البكالوريوس في هندسة التصميم الداخلي – كلية الهندسة	2017	صفر	غير جدير بالثقة

مجال التربية، العلوم، الفنون				
#	اسم المؤسسة	سنة آخر مراجعة	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم
1	جامعة البحرين بكالوريوس العلوم في الكيمياء – كلية العلوم	2017	4	جدير بالثقة
2	جامعة البحرين بكالوريوس علوم الحياة – كلية العلوم	2017	4	جدير بالثقة
3	جامعة البحرين بكالوريوس العلوم في الرياضيات – كلية العلوم	2017	4	جدير بالثقة
4	جامعة البحرين بكالوريوس العلوم في الإحصاء وبحوث العمليات – كلية العلوم	2017	4	جدير بالثقة
5	جامعة البحرين بكالوريوس العلوم في الفيزياء – كلية العلوم	2017	4	جدير بالثقة
6	جامعة البحرين بكالوريوس التربية – كلية البحرين للمعلمين	2016	4	جدير بالثقة
7	الجامعة الملكية للبنات بكالوريوس الفنون في التصميم الداخلي – كلية الفنون والتصميم	2016	4	جدير بالثقة
8	الجامعة الملكية للبنات بكالوريوس الفنون في التصميم الجرافيكي – كلية الفنون والتصميم	2016	4	جدير بالثقة

مجال التربية، العلوم، الفنون (تتمـــة)				
#	اسم المؤسسة	سنة آخر مراجعة	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم
9	الجامعة الملكية للبنات بكالوريوس الفنون في تصميم الأزياء – كلية الفنون والتصميم	2016	4	جدير بالثقة
10	الجامعة الملكية للبنات ماجستير في إدارة التصميم – كلية الفنون والتصميم	2016	4	جدير بالثقة
11	جامعة العلوم التطبيقية البكالوريوس في علم الحاسوب – كلية الآداب والعلوم	2016	3	قدر محدود من الثقة
12	جامعة العلوم التطبيقية البكالوريوس في التصميم الداخلي – كلية الآداب والعلوم	2016	3	قدر محدود من الثقة
13	جامعة العلوم التطبيقية البكالوريوس في التصميم الجرافيكي – كلية الآداب والعلوم	2016	3	قدر محدود من الثقة
14	كلية البحرين الجامعية بكالوريوس آداب في الاتصال والوسائط المتعددة – قسم الاتصال والوسائط المتعددة	2016	0	غير جدير بالثقة

الملاحـــق

عمليات الإطار الوطني للمؤهلات*
الإدراج المؤسسي
المؤسسات التعليمية والتدريبية التي تم إدراجها على الإطار الوطني للمؤهلات

#	اسم المؤسسة التعليمية أو التدريبية	القطاع
1	الجامعة الأهلية	التعليم العالي
2	الجامعة الملكية للبنات	التعليم العالي
3	جامعة البحرين	التعليم العالي
4	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا – جامعة البحرين الطبية	التعليم العالي
5	كلية البحرين التقنية (بوليتكنيك البحرين)	التعليم العالي
6	جامعة العلوم التطبيقية	التعليم العالي
7	جامعة المملكة	التعليم العالي
8	معهد البحرين للتدريب	التعليم والتدريب الفني والمهني
9	جنتك للتدريب والتطوير	التعليم والتدريب الفني والمهني
10	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية	التعليم والتدريب الفني والمهني
11	المعهد الوطني للتدريب الصناعي	التعليم والتدريب الفني والمهني
12	مركز السلامة للتدريب والاستشارة	التعليم والتدريب الفني والمهني
13	المركز البريطاني للغات	التعليم والتدريب الفني والمهني
14	تايلوس للتنمية البشرية	التعليم والتدريب الفني والمهني

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

تسكين المؤهلات
المؤهلات التي تم تسكينها على الإطار الوطني للمؤهلات حسب المستوى

#	المستوى	اسم المؤهل	المؤسسة
1	5	الشهادة الوطنية في إدارة المكاتب	معهد البحرين للتدريب
2	6	الدبلوم في تقنية المعلومات والاتصالات	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
3		الشهادة في التدريس والتعلم الجامعي	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
4		دبلوما في إدارة الأعمال	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
5		الدبلوما الوطنية في إدارة الموارد البشرية	معهد البحرين للتدريب
6		الدبلوما الوطنية في إدارة المخازن	معهد البحرين للتدريب
7		الدبلوما الوطنية في إدارة المشتريات وسلسلة التوريد	معهد البحرين للتدريب
8		الدبلوما الوطنية في المهارات الإشرافية	معهد البحرين للتدريب
9		الدبلوما الوطنية في صيانة الأجهزة الطبية	معهد البحرين للتدريب
10		الدبلوما الوطنية في الصيرفة الإسلامية والتمويل	معهد البحرين للتدريب
11		الدبلوما الوطنية في ممارسة التعليم والتدريب	معهد البحرين للتدريب
12	8	بكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية	الجامعة الأهلية
13		البكالوريوس في علم الحاسوب	جامعة البحرين
14		بكالوريوس التمريض	جامعة البحرين
15		البكالوريوس في تقنية المعلومات والاتصالات (تخصص تصميم الشبكات)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)

الملاحـــق

تسكين المؤهلات (تتمـــة)
المؤهلات التي تم تسكينها على الإطار الوطني للمؤهلات حسب المستوى (تتمـــة)

#	المستوى	اسم المؤهل	المؤسسة
16	8	البكالوريوس في تقنية المعلومات والاتصالات (تخصص البرمجة)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
17		البكالوريوس في تقنية المعلومات والاتصالات (تخصص نظم قواعد البيانات)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
18		البكالوريوس في تقنية المعلومات والاتصالات (تخصص إدارة نظم المعلومات)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
19		البكالوريوس في التمريض	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا – جامعة البحرين الطبية
20		بكالوريوس إدارة الأعمال في الدراسات المالية والمصرفية	الجامعة الملكية للبنات
21		بكالوريوس إدارة الأعمال في إدارة الأعمال الدولية	الجامعة الملكية للبنات
22		البكالوريوس في إدارة الأعمال (تخصص التسويق)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
23		البكالوريوس في إدارة الأعمال (تخصص الإدارة)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
24		البكالوريوس في إدارة الأعمال (تخصص المحاسبة)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
25		البكالوريوس في إدارة الأعمال (تخصص الأعمال المصرفية والمالية)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
26		البكالوريوس في تقنية الهندسة (تخصص الهندسة الإلكترونية)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
27		البكالوريوس في إدارة الأعمال (تخصص إدارة الموارد البشرية)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
28		بكالوريوس في نظم المعلومات	جامعة البحرين
29		بكالوريوس في هندسة الحاسوب	جامعة البحرين
30		البكالوريوس في الإدارة والتسويق	الجامعة الأهلية

تسكين المؤهلات (تتمـــة)
المؤهلات التي تم تسكينها على الإطار الوطني للمؤهلات حسب المستوى (تتمـــة)

#	المستوى	اسم المؤهل	المؤسسة
31	8	البكالوريوس في المحاسبة والعلوم المالية	الجامعة الأهلية
32		البكالوريوس في الاقتصاد والمال	الجامعة الأهلية
33		بكالوريوس العلوم في التمريض – برنامج التجسير	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا – جامعة البحرين الطبية
34		بكالوريوس إدارة الاعمال في الموارد البشرية	الجامعة الملكية للبنات
35		البكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية	الجامعة الأهلية
36		البكالوريوس في تكنولوجيا المعلومات	الجامعة الأهلية
37	9	الماجستير في تكنولوجيا المعلومات وعلم الحاسوب	الجامعة الأهلية
38		ماجستير العلوم في التمريض	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا – جامعة البحرين الطبية